المقدّمة

الحمدُ لله حتى يبلغ الحمدُ مُنتهاه، والصَّلاة والسَّلام على خير خلقِه ومن وَالاه، وبعد:

فقد يسَّر اللهُ لي الاطِّلاعَ على مجموعٍ نحويٍ مخطوطٍ بموقع مكتبة جامعة الملك سعود، يضمُّ كثيرًا من الرَّسائلِ والمُصنَّفات لغير واحدٍ من أعلام النَّحويّين، وقد جذبَ انتباهي–من بين تلك الرَّسائل– شرحٌ لرسالة الإعْراب عن عوامل الإعْراب للعِصَاميّ (ت١٠٣٧هـ)؛ إذْ تكمُنُ قيمته فى أنه شرحٌ لمتن مفقودٍ، خاصٍّ بالعوامل النَّحوية، ومتونُ العوامل النَّحويَّةِ المطبوعةِ نادرة؛ فلم يُطبع منها إلا ثلاثة: العوامل المائة للجُرْجاني (ت٤٧١هـ)، ومتنُ العوامل للشَّريف الجُرْجاني (ت٨١٦هـ)، والعوامل الجديدة للبِرْكوي (ت٩٨١هـ)، وهذا يعدُّ رابعُها، ثم وُفِّقتُ في العثورِ على نسخةٍ أخرى ضمن مجموعٍ بمكتبة مكة المكرمة به خمسة كتب، كلها للعِصَامي، فاسْتخرتُ اللهَ في تحقيقه، واخترتُ أنْ يكون عنوانُه: شرحُ رسالةِ (الإعْرابِ عن عواملِ الإعْرابِ) للعصاميّ (ت١٠٣٧هـ) دراسةً وتحقيقًا، وذلك للأمور التالية:

١– اشتمالُ هذا الشَّرح على نصِّ متنٍ مفقود من مؤلَّفات العصامي، فإحياؤُه يعدُّ إحياءً لكتابين من كتبه.

٢– أنَّ العصاميَّ يُعدُّ رابع صاحب متنٍ من المتون التى عُنِى أصحابُها بجمع العوامل النّحويَّة في مؤلَّف مستقلٍّ خاصٍّ بها، وفَاقَ غيره في كونه شرحَ هذا المتن شرحًا فصَّل فيه مُجمله، وأوْضح فيه مُبهمه، وأوْدعهُ تنبيهاتٍ مفيدة، وتعليقاتٍ مهمَّة.

٣– أنَّ غيرَ واحدٍ من أصحاب كتب التَّراجِم نصُّوا على أنه صنَّف ما يربُو على ستين مؤلفًا في مختلف علوم العربيَّةِ والشَّريعة، ومع ذلك لم يظهرْ منها إلا النَّزرُ اليسير، فآثرتُ أنْ أكونَ أحدَ الذين يُبرزُون جهوده، ويُحْيُون ما انْدثر من مصنَّفاته ومؤلَّفاته.

٤– أنَّ العصاميَّ يُعدُّ واحدًا من أنبهِ علماءِ مكة المكرمة، وإبرازُ جهودِه يُعدُّ حلقةً في سلسلةِ إبراز جهود المكِّيين في إثراءِ علم النحو خصوصًا، وبقيَّة العلومِ عمومًا.

٥– إثباتُ أنَّ مخطوط: "شرح الإعْراب عن عوامل الإعْراب" الموجودَ بمكتبة الحرم المكِّي الشريف،–والمنسوبَ في فهارسِها لإبراهيم بن أحمد بن محمد الخزْرجيّ الجزريّ الأنْصاري (ت٧٠٩هـ)– ما هو إلا شرحٌ لعوامل العصامي، وذكْرُ الأدلَّة على أنَّ نسبته إلى إبراهيم الأنصاري مجانبةٌ للصَّواب.

وقد اقتضتْ طبيعةُ البحث أنْ يكونَ في قسمين، تسبقُهما مقدِّمة، وتقفُوهُما خاتمةٌ وفهارسُ كاشفة.

أما الدِّراسة فاشتملتْ على أسبابِ اختيار الموضوع، وخُطَّتِه، وأسبابِ إعادة تحقيق الشَّرح.

وأما القسم الأول فهو قسم الدِّراسة، وقد اشتمل على مبحثين:

أولهما: ترجمة عبد الملك العصامي، وتضمَّن: (اسمه ونسبه– مولده ونشأته– شيوخه– تلاميذه – مكانته العلميَّة وشهادات العلماء فيه– مؤلَّفاته– وفاته).

الآخر: دراسة المخطوط: وتشمل: (منهجَ العصامي في الشَّرح– اتِّجاهَه النَّحوي– ما يُؤخذُ

عليه- مقارنة بينه وبين مصنِّفي مُتون العوامل الثلاثة في إحصاء العوامل).

أما القسم الثاني وهو قسم التَّحقيق: فبدأته بمقدِّمةٍ للتَّحقيق، اشتملتْ على:

(نسبةِ المخطوط للعصامي- وصفِ نسخ المخطوط- منهجي في التَّحقيق- نماذج مُصوَّرة لنُسخ المخطوط).

ثم صدَّرتُ التَّحقيق بكتابة النصِّ الكامل لمتنِ "الإعْرَاب عن عوامل الإعراب" للعِصَامي، وقد جمعتُه من بين ثنايا شرْحه، ثم أعقبتُه بتحقيق نصِّ الشَّرح، وذيَّلتُ التحقيق بفهارسَ علميَّة متنوِّعة، تمثَّلت في: (فهرس

الآياتِ القرآنيَّة- فهرس أبياتِ الشِّعر والرَّجز- فهرس اللُّغات- فهرس المصادر والمراجع- ثَبَت الموضوعات).

وأودُّ أنْ أشيَر إلى أنه في نهايةِ تحقيقي لهذا الشَّرح- وخلال بحثي على الشَّبكة العنكبوتيَّة- فوجئتُ بأنه

قد سبقنى إلى تحقيقِه بعض الباحثين[1]، وحاولتُ الحصولَ على تحقيقه، ولكن لم يُتحْ لى الاطِّلاعُ إلا على الدِّراسة، ومع يقيني ببذلِ الباحثِ الفاضل جهدًا كبيرًا في الدِّراسة تمثَّل في وفْرة مراجعِه، وسعةِ اطِّلاعه، ومعرفتِهِ بكثيرٍ من المخطوطاِت وأماكنِ وجودها، إلا أننى جدَّدتُ العزمَ على إتمامِ تحقيقِه؛ وذلك للأمور التالية:

١) أنَّ الباحث الفاضل اعتمدَ في التحقيق على نسختين، وقد وُفِّقتُ-بفضل الله- في العُثور على نسخةٍ ثالثة، نُسبتْ خطأ إلى إبراهيم الأنصاري باسم "الإغْراب في ضبْطِ عواملِ الإعراب"-كما سبق بيانه-، والذي نبَّهني لذلك أنِّي وجدتُ مقدِّمتها وخاتمتها موافقةً لمقدِّمة وخاتمةِ شرح "الإعْرابِ عن عواملِ الإعْراب" للعصامي، فسَاورني الشَّك، فطلبتُ نسخةً كاملةً منها من مكتبة الحرم المكِّي الشريف، وبمقابلتها كاملةً بشرح العصامي تبيَّن أنها نسخةٌ منه؛ فنصُّها عينُ نصِّه، ثم سُقتُ الأدلَّةَ على أنها نسخةٌ من شرح العصامي أثناء حديثى عن نُسخ المخطوط، ولا شكَّ أنَّ وجودَها كان له دورٌ لا ينكرُ في إقامة النصِّ، وإكمالِ ناقصِه، وتصحيحِ سقيمِه.

٢) أنَّ المقارنةَ التي عقدها الباحثُ الفاضل بين أصحاب مُتون العواملِ النَّحويَّة الثلاثة والعصامي في إحصاءِ العوامل-اعتبَرَاها قصورٌ كبير، فقد كانت تحتاجُ إلى تفصيلٍ يبرزُ أوجُهَ الاتِّفاق والاختلافِ بينهم في أنواع وأعداد العوامل.

٣) أنَّ حديثه عن الاتِّجاه النَّحوي للعصامي شابَهُ القصورُ أيضًا؛ فقد ذكر أنَّ العصاميَّ وافق البصريين في أربع مسائل، مع أنه وافقهم في خمسَ عشرة مسألة، ولم يذكر موقفهُ من الكوفيين-وقد وافقهم في ثلاثِ مسائل- ولا من جمهور النحويين- وقد وافقهم في إحدى عشرةَ مسألة-، ولا موقفه من بعض العلماء على وجه الخُصوص.

٤) أنه لم يتحدَّث عن ملامحِ منهج التَّأليف عند العصامي، وطريقتِه في شرح رسالته.

(١) د/ أحمد رجب أبو سالم - المدرِّس بكلية اللغة العربية بالمنوفية، ونشرته دار الكتب العلمية ٢٠١٦م.

٥) أنه لم يذكر أيَّ مأخذٍ من المآخذ التى يُمكن مُلاحظتُها عليه في شرحِه لرسالته.

وأخيرًا، أسألُ الله التوفيق والسَّداد، وحسبي أنِّي اجتهدتُ، والصوابَ قصدتُ، والحمدُ لله أولاً وآخرًا.

القسم الأول: الدِّراسة

المبحث الأول:

ترجمة عبد الملك العِصَامي[١]

اسمه ونسبه:

هو: عبد الملك بن جمال الدِّين بن إسماعيل[٢] صدر الدِّين بن إبراهيم[٣] عصام الدِّين، الأَسْفَرَايِيني[٤]، العصامي، المعروف بـ"المُلا عصام"[٥].

مولده ونشأته:

وُلِد سنة ثَمَان وَسبعين وَتِسْعمِائَة بِمَكَّة المكرمة، وَنَشَأ بهَا، وَأخذ عَن مشايخِها وعلمائِها، حتى برع وصار إمامًا في علُوم العربية، ولازم

(١) تنظر ترجمته في: كشف الظنون لحاجي خليفة: ٤٠٤/١، وريحانة الألبّا للخفاجي: ٤١٧، وخلاصة الأثر للمحبّي: ٨٧/٣، وسمط النجوم العوالي للعصامي: ٤٢٨/٤، وسُلافة العصر لابن معصوم: ٧٣، وديوان الإسلام لابن الغزي: ٣٠٨/٣، والبدر الطالع للشَّوكاني: ٤٠٣/١، والأعلام للزِّركلي: ١٥٧/٤، وهدية العارفين للبغدادي: ٦٢٨/١، وإيضاح المكنون للبغدادي: ٢٨٨/١، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ١٨١/٦، والمختصر من كتاب نشْر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة لعبد الله مرداد أبو الخير: ٣٢٥، وفهرس مخطوطات دار الكتب المصرية: ٩٩/٢، ١٣٧، وفهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية: ٢٣٢/٤، ٢٧٣، وأعلام المكّيين من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر الهجري لعبد الله بن عبد الرحمن المعلمي:٩١٦/١، والتاريخ والمؤرِّخون بمكة لمحمد الحبيب الهيلة: ٣٠٥.

(٢) سمط النجوم العوالي: ٤٢٨/٤، والبدر الطالع: ٤٠٣/١.

(٣) سمط النجوم العوالي: ٤٢٨/٤، وديوان الإسلام : ٣٠٨/٣.

(٤) أَسْفَرَايِينُ:-بفتح الهمزة وكسرها- وسكون السين، وفتح الفاء والراء: بُليدةٌ في إيران، بمحافظة خرُاسان الشمالية. معجم البلدان: ١٧٧/١، وتقويم البلدان: ٤٤٨.

(٥) خلاصة الأثر: ٨٧/٣، وسلافة العصر: ٧٣، والأعلام: ١٥٧/٤، ومعجم المؤلفين: ١٨١/٦.

الإقراءَ والتَّدريس، واشتغل بالتَّصنيفِ والتَّأليف، ولُقِّب بخاتمة الْمُحَقِّقين[١].

شيوخه:

أخذ عن وَالِدِهِ الأديب جمال الدِّين بن إسماعيل، وعن عَمِّه القاضى على بن صدر الدِّين الشهير بالحفيد(ت١٠٠٧هـ)، ، وَخَاتِمَة الْمُحَقِّقين الشِّهَاب أَحْمد بن قَاسم الْعَبَّادِيّ(ت٩٩٤هـ)، وَالشَّيْخ عبد الرءُوف المكّى، والعلامة أَحْمد بن عوَّاد الْمصْرِيّ، وَعبد الْكَرِيم بن مُحبّ الدّين القُطْبى(ت١٠١٤هـ)، والخطيب عبد الرَّحْمَن ابْن الْخَطِيب الشِّربينى (ت١٠١٤هـ)، وَالْعَلامَة مُحَمَّد الشهير بمِير بَادشَاه(ت١٠٣٦هـ)، وغيرهم[٢].

تلاميذه:

تلقَّى عنه خلقٌ كثيرٌ، منهم: الشَّيْخ مُحَمَّد بن عبد الْمُنعم الطَّائِفِي (ت١٠٥٢هـ)، والإمام العلامة مُحَمَّد على بن عِلاَّن الصِّدِّيقي (ت١٠٥٧هـ)، والقَاضِي تَاج الدّين بن أَحْمد الْمَالِكِي (ت١٠٦٦هـ)، والشيخ حنيف الدِّين المُرْشدي[٣](ت١٠٦٧هـ)، والإمام علي بن عبد القادر الطَّبري (ت١٠٧٠هـ)، والشَّيْخ عَليّ بن أبي بكر بن الْجمال الْأَنْصَارِيّ (ت١٠٧٢هـ)، والشَّيْخ عبد الله بن سعيد بَاقشير الْحَضْرَمِيّ (١٠٧٦هـ)، والإمام زين العابدين بن عبد القادر الطَّبري (ت١٠٧٨هـ)، وَالسَّيِّد صَادِق بَادشَاه (١٠٧٩هـ)، والإمام فضْل بن عبد الله الطَّبري (ت ١٠٨٤هـ)، والْخَطِيب أَحْمد بن عبد الله الْبرّي الْمَدنِي (١٠٩٢هـ)[٤].

مكانته العلميَّة، وشهادات العلماء فيه:

شهِد جلُّ المُترجمين له بمكانةٍ علميَّةٍ مرمُوقة، فقيل عنه: "هو خاتمةُ الْمُحَقِّقين، وَإِمَام الْعُلُوم الْعَقْلِيَّة والنقليَّة، وخاتمةُ عُلَمَاء الْعُلُوم الأدبيَّة، .. وعَلامَة الْبشر فِي الْقرن الْحَادِي عشر"[٥].

وقيل: "إمامُ العلوم العربيَّة وعلاَّمُها،.. والمالكُ لأزمَّتها.. لُقِّب بخاتمة المُحقِّقين"[٦].

وقيل: "الفاضلُ البارع النَّحوي"[٧]، "مُشاركٌ في البلاغة، والعروض، والمنْطق، والأُصول، وغيرها"[٨].

مؤلفاته:

أشْغَل العصاميُّ نفسه بالتَّصنيفِ والتَّأليف، حَتَّى بلغت مؤلَّفاتهُ السِّتين، بين شرحٍ مُفِيد، وَمتْنٍ متين[٩]، وأكثر كتبهِ شروحٌ وحواشٍ[١٠]، وهي في علومٍ متعدِّدة، فمنها:

(١) خلاصة الأثر: ٨٧/٣، وسمط النجوم العوالي: ٤٢٨/٤، والبدر الطالع: ٤٠٣/١.

(٢) خلاصة الأثر: ٨٧/٣، وسمط النجوم العوالي: ٤٢٨/٤.

(٣) على نسختي (أ)، و(ب) تملك لحنيف الدين المُرشِدى بطريق الهبة من شيخه العصامي.

(٤) خُلاصة الأثر: ٨٧/٣، وسمط النجوم العوالي: ٤٢٨/٤، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر: ٣٢٦.

(٥) سمط النجوم العوالي: ٤٢٨/٤.

(٦) خلاصة الأثر : ٨٧/٣، وسلافة العصر: ٧٣.

(٧) ديوان الإسلام: ٣٠٨/٣.

(٨) معجم المؤلفين: ١٨١/٦.

(٩) خلاصة الأثر: ٨٧/٣، وسمط النجوم العوالي: ٤٢٨/٤، وسلافة العصر: ٧٣.

(١٠) الأعلام: ١٥٧/٤.

في البلاغة:

(١) "الأطْول"، الذي عارض به المُطوَّل للتَّفتازاني (ت٧٩٢هـ)[١].

(٢) الشَّرح الصغير على "رسالة الاسْتِعارات" في علم البيان لأبي اللَّيث السَّمَرْقندي (ت٣٧٣هـ).

(٣) الشرح الكبير على "رسالة الاسْتِعَارات" السابقة للسَّمرقندي[٢].

وفي التاريخ: - "تاريخ في حوادثِ مكة"[٣].

وفي الحديث:

١) شرح على الشَّمَائِل[٤] المحمَّدية للتِّرمِذي (ت٢٧٩هـ).

٢) شرح على منظومة الشُّمنِّي (ت٨٢١هـ) في أصولِ الحديث[٥].

وفي الصَّرف:

- شرح على التَّصريف للزِّنْجاني (ت٦٥٥هـ)[٦].

وفي العروض:

١) إسْعَافُ الخليل بزُبدة التَّسهيل[٧].

٢) تسهيل العروض إلى علم العروض[٨].

٣) شرح الخزْرجيَّة في العروض[٩].

٤) الكافي الوافي بعلم القَوافي، وهو مطبوع[١٠].

وفي الفقه:

- رسالة في تحريم الدُّخان[١١].

وفي المنطق:

١) حاشية على شرح تحرير القواعد المنطقيَّة" للرَّازي (ت٧٦٦هـ) [١٢].

٢) شرح "إيسَاغُوجي"[١٣]، وهو متنٌ في المنطق للأبْهَري (ت٦٣٠هـ).

وفي النحو:

١) إرْشاد الألبَّاء لمعرفة كلام العرب العَرْباء[١٤].

---

(١) نُسب إليه في: سلافة العصر: ٧٣، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر: ٣٢٥. والصواب أنه لجدِّه عصام الدين إبراهيم بن محمد (ت٩٥١هـ). كشف الظنون:١/٤٧٣، وهدية العارفين:١/ ٢٦، والأعلام:١/٦٦، ومعجم المطبوعات العربية:٢/١٣٣٠، وفهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية: ٤/٣٤١.

(٢) نُسب إليه هذا الشَّرح والشَّرح السابق في: خلاصة الأثر: ٣/٨٧، وهدية العارفين: ١/٦٢٨.

(٣) المختصر من كتاب نشر النور والزهر: ٣٢٦.

(٤) سمط النجوم العوالي: ٤/٤٢٩، والبدر الطالع: ١/٤٠٣.

(٥) خلاصة الأثر: ٣/٨٧، وهدية العارفين: ١/٦٢٨، ومعجم المؤلفين: ٦/١٨١.

(٦) سمط النجوم العوالي: ٤/٤٢٩.

(٧) وهو تلخيصٌ لكتابه: (تسهيل العروض إلى علم العروض)، وهو مخطوط ضمن مجموع بالمكتبة الأزهرية، ورقمه: (٧٣٢) مجاميع، وله نسخة أخرى ضمن مجموع بمكتبة مكة المكرمة، ورقمه: (٢٢) مجاميع.

(٨) كشف الظنون: ١/٤٠٤. وهو مخطوط بدار الكتب، وله نسختان: كلاهما ضمن مجموع، الأول برقم: (٣) ش، والآخر برقم: (١١٦) مجاميع، ونسخة ثالثة بمكتبة الحرم المكي الشريف برقم: (١٧/٣٨١١) العروض والقوافي، وقد حقَّقه فاخر جبر مطر في مجلة المورد-مجلد (٢٤)، عدد(١)-١٩٩٦م.

(٩) خلاصة الأثر: ٣/٨٧، وهدية العارفين: ١/٦٢٨.

(١٠) مخطوط بمكتبة الحرم المكي برقم: (٣٨١١/ ٦) العروض والقوافي، وكذلك ضمن مجموع بمكتبة مكة المكرمة، ورقمه: (٢٢) مجاميع، وحقَّقه عدنان عمر الخطيب-دار التقوى- دمشق- الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

(١١) الأعلام للزركلي: ٤/ ١٥٧. ومنه نسخة مخطوطة بمكتبة المسجد النبوي، ورقمها: (٤١٢٥).

(١٢) سمط النجوم العوالي: ٤/ ٤٢٩.

(١٣) خلاصة الأثر: ٣/٨٧، وديوان الإسلام: ٣/٣٠٨، والأعلام: ٤/ ١٥٧، وهدية العارفين: ١/٦٢٨.

(١٤) مخطوط ضمن مجموع بجامعة الملك سعود بالرياض، ورقمه: ٨٠٦.

٢) بلوغ الأَرَب من كلام العرب[١].

٣) التُّحفة السَّنية في علم العربيَّة[٢].

٤) حاشية على شرح قطر النَّدى لابن هشام (ت٧٦١هـ)[٣].

٥) حاشية على شرح الْقَوَاعِد للشَّيْخ خَالِد (ت٩٠٥هـ)[٤].

٦) حاشية على الشرْح الجديد على الكافية لابن الحاجب (٦٤٦هـ)[٥].

٧) رسالة (الإعْراب عن عواملِ الإعْراب)، وشرحها، وهو موضعُ التَّحقيق، وسأُفصِّل الكلام عنه.

٨) شرح الإرْشاد في النَّحو[٦]، ولا يُدْرى صاحب المتن؛ فهو منسوبٌ إلى غير واحدٍ من العلماء[٧].

٩) شرح ألفية ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، ولم يتمه[٨].

١٠) شرح قطر النَّدى لابن هشام (ت٧٦١هـ)[٩].

١١) شرح الآجرُّومية[١٠] لابن آجُرُّوم الصَّنْهاجي (ت٧٢٣هـ).

١٢) شرح "منظومة الألْغاز النَّحويَّة"، وكلاهما للعصامي[١١].

١٣) شفاء الصُّدور بشرْح شُذور الذَّهب لابن هشام[١٢].

وفي علم الوضع:

– شرحٌ على شرح الرِّسالة العضُدِية في علم الوَضْع[١٣] لأبي القاسِم السَّمرْقنديّ(ت بعد ٨٨٨هـ).

وكانت بينه وَبَين عُلَمَاء عصرهِ مُكاتباتٌ ومُراسلاتٌ تكشفُ عن براعتهِ في نظم الشِّعر[١٤].

وفاته:

تُوفي العِصاميُّ بِالْمَدِينَةِ المنوَّرة سنة سبعٍ

---

(١) ينظر الهامش السابق، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر: ٣٢٥.

(٢) مخطوط ضمن مجموع بمكتبة مكة المكرمة، ورقمه: (٢٢) مجاميع.

(٣) خلاصة الأثر: ٣/ ٨٧، وسمط النجوم العوالي: ٤/ ٤٢٩، وهدية العارفين: ١/ ٦٢٨،

(٤) خلاصة الأثر: ٣/ ٨٧، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر: ٣٢٥.

(٥) سلافة العصر: ٧٣، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر: ٣٢٥.

(٦) خلاصة الأثر: ٣/ ٨٧، وهدية العارفين: ١/ ٦٢٨، ومعجم المؤلفين: ١٨١/٦.

(٧) نُسب إلى ابن دُرستويه (ت٣٤٧هـ)، وشهَاب الدِّين الدولة آبادى (ت٨٤٨هـ) في: كشف الظنون: ٦٨/١، وهدية العارفين: ١٢٧/١. وورد باسم «إرْشاد الهادي في النحو» للتَّفتازاني (ت٧٩٢هـ) في: الدُّرر الكامنة: ١١٢/٦.

(٨) سمط النجوم العوالي: ٤/ ٤٢٩، والبدر الطالع: ٤٠٣/١.

(٩) واسمها: (بُلوغ المرام في حلّ قطر ابن هشام)، ومنها نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم: (١٥٢٦)، وحُققت في رسالة ماجستير بجامعة أم القرى للباحث محمد الغامدي عام ١٩٩٦م، ورقمها بمكتبتها: (٦٦١٥).

(١٠) وهي مخطوطة بالمكتبة الأزهرية، برقم: (٢٦٥٢)، ولها نسخة أخرى ضمن مجموع رقمه (٣٤٧١)، ونسخة ثالثة بمكتبة الحرم المكي برقم: (٣٠٥٣) نحو، ورابعة ضمن مجموع بمكتبة مكة المكرمة، ورقمه: (٢٢) مجاميع.

(١١) وهي مخطوطة بمكتبة مكة المكرمة برقم: (١٣٠)، ولها نسخة أخرى بدار الكتب المصرية برقم: (٢٩) ش، وقد حقَّقها د/حسين البوَّاب في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود– العدد السادس عام ١٩٩٢م : ص٣٥١، وحقَّقتها كذلك د/ فايزة المؤيّد في المجلة نفسها–العدد الثالث عشر عام ١٩٩٥م: ص ١٦٥.

(١٢) وله نسخة مخطوطة بالمكتبة الأزهرية، رقمها (١٧٨٨)، وقد حقَّقه الباحث محمد سيد أحمد محمد، في رسالته للدكتوراة بجامعة الأزهر بالقاهرة عام ١٩٨٥م، ورقمها بمكتبتها المركزية: (٤٣١٧) .

(١٣) منه نسخة مخطوطة بمكتبة المسجد النبوي، ورقمها على الحاسب: (١٤٩٢).

(١٤) خلاصة الأثر: ٨٨/٣، وسلافة العصر: ٧٣.

وَثَلاثِينَ وَألف، وَدُفن ببقيع الْغَرْقَد[١].

المبحث الثاني: دراسة المخطوط

وتشملُ دراستُه أربعة أمور: منهجُ العصامي في الشَّرح- اتِّجاهُه النَّحوي- ما يُؤخذُ عليه- مقارنةٌ بينه وبين مصنِّفي متون العوامل الثلاثة في إحصاء العوامل.

= أولا: منهجُه في الشّرح:

لمَّا كان العِصامي معنيًا بشرح رسالته (الإعْراب عن عوامل الإعْراب) فقد كان مُجملُ منهجه في شرحه أنْ يذكرَ عبارةً من المتن، ثم يقومَ بشرحها شرحًا تفصيليًّا، يُعرِّفُ فيه المصطلح، ويذكرَ مُحترزات التعريف، ويمثِّل له، ويبينَ علَّة اختيارِه له. ويمكن تفصيلُ مظاهر منهجهِ في الشَّرح في الأمور التالية:

١- العناية بتعريف كلِّ مصطلحٍ يذكره، وبيان حدّه، سواءٌ أكان مصطلحًا نحويًا أم صرفيًا أم بلاغيًا أم أدبيًا:

فمن المُصطلحات النَّحويَّة التى عرَّفها وبيَّن حدَّها: العامل- وعرَّفه بتعريفين-، والنحو، والإعْراب- وعرَّفه بأربع تعريفات-، والمصدر، والفعل، والابتداء، والتعجب.

وذكر معني جميع الأفعال الناسخة "كانَ" وأخواتها، وأفعال المُقاربة، وأفعال القلوب.

وفسَّر معنى كثيرٍ من حروفِ المعاني، فعرَّف واو القسم، و"لَوْلا"، ولام الأمر، و"لا" النَّاهية، وحرف الشَّرط، وأسماء الشَّرط: "مَنْ" و"مَا" و"مَهْمَا" و"مَتَى"، و"أَنَّى"، و"إذَا"، و"كمْ" الاستفهامية، و"كَذَا".

ومن المصطلحات الصَّرفيَّة التي عرَّفها: المصدر، والمصدر المِيمي-وأتبعهُ بذكر مُحترزات تعريفه- والصِّفة المُشبَّهة، واسم الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المُبالغة، واسم التفضيل.

ومن المصطلحات البلاغيَّة التي عرَّفها: الاقْتباس- وفرَّق بينه وبين العقْد-، والجناس التَّام، والأمر، والنَّهي، والشَّرط. ومن المصطلحات الأدبية: مصطلح "الشِّعْر".

إضافةً إلى ذكر المعنى اللُّغوي لبعض الكلمات، ومنها: الإعْراب، والمأْثُور، والمذْهَب.

٢- العناية بالاسْتشْهاد، سواءٌ أكانت شواهدُ قرآنيَّة أم شعريَّة:

لم يترك العصاميُّ حدًا نحويًا ولا عاملاً من العوامل ولا نوعًا ولا معنىً إلا مثَّل له، واستشهد له بشواهدَ تؤيّده، وقد أكثر من الاستشهادِ بآياتِ القرآن الكريم، ولا أبالغُ إذا قلتُ إنَّ أغلب شواهدِه كانت شواهدَ قرآنية، أما شواهد الشِّعر التي استدلَّ بها على قواعد نحويَّةٍ فكانت قليلةً ونادرة.

٣- العناية بإعراب التراكيب إعرابًا تفصيليًا:

من التراكيبِ التى أعْربها ووجَّهها تركيب: "ولاتَ حينَ مناص"، و"رُويدَ زيدًا"، و"هَيْهَاتَ

(١) كشف الظنون: ٤٠٤/١، وخلاصة الأثر: ٨٨/٣، وسمط النجوم العوالي: ٤٢٩/٤، والبدر الطالع:٤٠٣/١، والأعلام: ١٥٧/٤، وهدية العارفين: ٦٢٨/١، ومعجم المؤلفين: ١٨١/٦.

و«بقيع الغَرْقَد»: يقعُ في مُواجهة القسم الجنوبي الشَّرقي من سُور المسجد النَّبوي، وهو المقبرة الرئيسة لأهل المدينة المنوَّرة، ويضم رُفات ما لا يُحصى ممَّن توفُّوا بها، ورُوى أنه دُفن فيه عشرة آلاف صحابي. ينظر: المسالك والممالك للاصْطخري: ٢٣، ومعجم ما استعجم للبكري: ٢٦٥/١، ومراصد الاطِّلاع لابن شَمائل: ٢١٣/١.

العقيقُ"، و"زيدٌ قائمٌ"، و"أقائمٌ الزيدان؟"، و"غلامُ زيدٍ"، و"نعم رجلاً زيدٌ"، و"حبَّذا رجلاً زيدٌ".

وبيَّن الفرق في الإعراب بين تركيبي: "أقائمٌ الزيدان؟" و"أقائمٌ زيد؟".

٤- العناية بضبط الصِّيغ بالحركات والسَّكنات، أو بذكر مُوافقها في الوزْن، أو اختلاف اللُّغات في ضبطها:

فمن ضبطه الصِّيغ بالحركات والسَّكنات: ضبط الحروف، ومنها: "إنْ" و"لاتَ" العاملتين عمل "ليْس"، و"أنْ" النَّاصبة للمضارع، و"إنْ" و"أيَّانَ" و"أنَّى" الجازمات.

وضبط الأسماء، ومنها: " فَعَالِ"، و" رُويْد"، و"هَيْهَات"، وصيغتي المصدر الميمي: "مَفعَل" و"مَفعِل".

وضبط الأفعال، ومنها: "هَبْ" و"تعلَّم" من أفعال القلوب، و"نبَّأ" و"خبَّر" و"حدَّث" من الأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل، و"حَرِى" و"اخْلوْلَق" من أفعالِ الرَّجاء.

ومن ضبطه الصِّيغ بذكرِ مُوافقها في الوزن: "مَنَا"-مفرد "مَنَوين" بوزن "عَصَا"، و"وَعَد" بوزن "فَعَلَ".

ومن ضبطِه الصِّيغ بذكر اللُّغات الواردة فيها: ضبطه اسم الفعل "هَيْهَاتَ" والفعل "فَتِىَء" على ثلاث لغات، والفعل "كَرَب" على لغتين-وأشار إلى أفْصحِهما-، والفعل "طَفِقَ" على ثلاث لغات.

ومن ضبطه الصِّيغ بالنصِّ على الحروف: "اخْلوْلَق"، فقد نصَّ على أنها بخاءٍ مُعجمةٍ ثم قاف.

٥- كثرة التَّعليلات، سواء أكانت تعليلاً للتَّسمية، أم تعليلاً للأحْكام، أم تعليلاً لتمثيله للشَّيء الواحد بمثالين- دون مثالٍ واحدٍ فقط - أم تعليلاً لاختياره بعض الأمثلة دون غيرها:

فمن أمثلة تعليله للتَّسمية: تعليلهُ لتسمية العامل اللفظيّ، والعامل المعنويّ، والعامل القياسي، والعامل السَّماعي، وأفعال المُقاربة، وأفعال القُلوب.

ومن أمثلة تعليله للأحكام: تعليله لعملِ الأسْماء الجازمة، ولعدم إعمال "إذَا" الشَّرطية في النثر، ولعملِ الأفعال الخمسة المذكورة مع "أعْلَم" و"أَرَى".

ومن أمثلة تعليله لتمثيلهِ للشَّيءِ الواحد بمثالين: تعليلهُ لتمثيلهِ بمثالين للمصدر الثُّلاثي، وللصِّفة المُشبَّهة، واسم الفعل، والمصدر الميمي، والفعل، واسْم الفاعل، واسْم المفعول.

ومن أمثلة تعليله لاختيار بعضِ الأمثلة دون غيرها: تعليلهُ لاختيار مثالٍ للمبتدأ دون آخر بكونِ المثال المُختار نصًّا في المقصود، أما الآخر ففيه احتمال، وكونُ المثالِ نصًّا في المقصود خيرٌ من كونه محتملاً له.

٦- العنايةُ بذكر لغات العرب، ونسبتِها إلى أصحابها، وبيان أثرِها النَّحوي:

فذكر أنَّ "لعلَّ" تُستعملُ حرف خفضٍ في لغة عقيل، و"مَتَى" تكون كذلك في لغة هُذيل، و"مَا" و"لا" لا ترفعان الاسْم وتنصبان الخبر إلا في لغة أهل الحجاز، و"إنْ" لا تعملُ إلا في لغة أهل العالية، و ذكر أنَّ بني سُليم يُجرُون القول مُجرى الظَّنِّ مطلقًا.

٧- **إيراد تنبيهاتٍ في نهاية كل قضيَّة، تكون وسيلةً للاستفاضةِ في الشَّرح، وذكر فوائدَ وإضافات:**

ومن أمثلة ذلك: تنبيهُه على عدم تعرُّض الجمهور لحصرِ أسْماء الأفعال السَّماعية، وعلى عدم حصر الأفعال التى تتعدَّى تارةً بنفسها وتارةً بحرف الجر، وذكرَ ستةَ تنبيهاتٍ على أحكامٍ متعلِّقةٍ بباب "ظنَّ" وأخواتها، ونبَّهَ كذلك على عدم حصر الأفعالِ التى تنصبُ مفعولين ثانيهما غير الأول، وعلى أنَّ "أعْلَم" و"أَرَى" يعملان بالأصالة، أما بقيَّةُ الأفعال الأخرى فتعملُ بالحملِ عليهما، وعلى شرْط عمل "كانَ" وأخواتها، وشرطِ خبر أفعال المُقاربة، وأحوال اقترانه بـ"أنْ"، وعلى الفرق بين صياغةِ اسم المفعول من المصدر اللازم والمصدر المُتعدِّى، وعلى أنَّ وصفَ اسم التفضيل بالمُتعدِّى إنما هو بالنظر إلى أصلهِ المُشتقِّ منه.

وفي موضعٍ وحيدٍ فقط عبَّر بلفظ "فصْل"، وذلك في سياق بيانِه لمعاني "كانَ" وأخواتها.

٨- **الاعتمادُ على الإحالة، سواءٌ أكانت إحالةً على ما سيأتي، أم على ما سبق، أم على كتابٍ آخر له:**

فمن إحالته على ما سيأتي: إحالتُه الحديثَ عن الفعل "قالَ"، وذِكْر شرْط عمل "زالَ" وأخواتها و"دَامَ" الناسخات، وبيان معاني أفعال المُقاربة- على مواضعَ ستأتي.

ومن إحالته على ما سبق: إحالته التمثيل لـ"دَامَ" وتعريف المصدر الميميّ على موضعٍ سابق.

ومن إحالته على كتابٍ آخر له: إحالته بيانَ شروط صياغة اسْم فعل الأمر على "فَعَالِ" على كتابه "شرْح شُذور الذَّهب".

٩- **تأكيدُ أنَّ هذا الشَّرح مختصر، والاعتذارُ عن الاستفاضة فيه بأنَّها لا تليقُ بهذا المختصر:**

ومن أمثلة ذلك: قوله-عن شروطِ إجراء القولِ مُجرى الظَّنِّ-: "لا يليقُ بيانُها بهذا المُخْتصر".

وقوله- عن أفعالِ المُقاربة-: بأنها تنفردُ عن الأفعالِ الناقصة بأحكامٍ ذُكِرت في المُطوَّلات.

وقوله- عن صياغةِ اسم فعل الأمر على "فَعَال": "بشروطٍ تُطلبُ معرفتُها من غير هذا المختصر".

١٠- **الإشارةُ إلى بعض القضايا التَّصريفيَّة:**

من ذلك بيانُ أصل كلمة "سَاءَ"، وما حدثَ فيها من إعلالٍ بالقلب، وأنَّ المصدر الميميَّ من الفعل المضارع صحيحِ الفاء يكونُ على وزن "مَفعَل" بفتح العين، سواء أكانت عينُه مفتوحةً أم مكسورةً أم مضمومة، ويكون على وزن "مَفْعِل" بكسر العين إذا كانت فاؤُه حرفَ علة، وأنَّ الميم في "المَيْن" أصليَّةٌ، لا زائدة .

١١-**الاعتمادُ على التنظير؛ قصدًا للاختصار وعدم التكرار:**

من ذلك: أنَّ "كأيِّن" معناها معنى "كَمْ" الخبرية، و"كَيْ" مثل "أنْ"، و"لمَّا" مثل "لَمْ"، و"مَهْمَا" مثل "مَا"، و"أيَّانَ" مثل "مَتَى"، و"أيْنَ" و"أنَّى" مثل "حيثُما".

ثانيًا: اتِّجاهُه النَّحوي

(أ) موقفه من النَّحويين:

أولا: وافقَ العصاميُّ جمهور النَّحويين في أحدَ عشر موضعًا، هي:

– إفادة "مِنْ" الجارَّة معنى التَّبعيض.

– "مُذ" و"مُنذُ" حرفا جرٍّ، ولا يجُرَّان إلا الزمان.

– "كانَ" وأخواتُها أفعالاً، وليست بحروف.

– "إذًا" تُكتب–في حالة الوقف– بالألف لا بالنون.

– فاعل "نِعْم وبِئْس" إذا كان ضميرًا مستترًا، فإنه يعملُ النصب في تمييزه.

– الضميرُ المُبْهم المذكور للتعجُّب هو عامل النصب في تمييزه.

– اسم الإشارة "ذَا" –في نحو: "حبَّذا رجلاً زيدٌ"– هو عامل النصب في تمييزه.

– القول بفعليَّة "عَسَى".

– "كَأيِّن" مركَّبةٌ من كاف التَّشبيه و"أيٍّ" المنوَّنة.

– "إذْمَا" حرف شرط .

– العامل المعنوي له نوعان: الابتداءُ في المبتدأ، والتجرُّدُ من الناصبِ والجازمِ في الفعل المضارع.

ثانيا: وافق البصريّين في خمسةَ عشرَ موضعًا، هي:

– الابتداءُ هو عامل الرفع في المبتدأ.

– "عَنْ" لا تُفيد إلا معنى المُجاوزة، و"عَلَى" لا تفيد إلا معنى الاسْتعلاء.

– "رُبَّ" حرف جر، ويُفيد معنى التقليل دائمًا.

– "حَاشَا" حرف جر.

– "كَيْ" جارَّةٌ وناصبة، ولذلك ذكرَها في حروف الجرّ، ثم أعاد ذِكرَها في نواصب المضارع.

– "إنَّ" وأخواتها– هي التى تعملُ الرفع في الخبر.

– "كأنَّ" لا تدلُّ إلا على معنى التَّشبيه.

– "مَا" و"لا" المشبَّهتان بـ" ليْس" هما اللتان تنصبانِ الخبر؛ خلافًا للكوفيِّين.

– المبتدأ هو عاملُ الرفع في الخبرِ الملفُوظ.

– شرطُ المبتدأ الذي له فاعلٌ يسدُّ مسدَّ الخبر أنْ يتقدَّمهُ نفيٌ أو اسْتفهام.

– "كانَ" وأخواتها هي عامل الرَّفع في اسمها.

– المُضافُ هو عامل الجرِّ في المُضاف إليه.

– القولُ بفعلية "نِعْم" في المدح.

– أداةُ الشَّرط جازمةٌ للفعلين معًا.

– تعريفُ العدد المركَّب يكونُ بإدْخال "ألْ" على صدرِه دون عجُزِه.

ثالثا: وافق الكوفيين في ثلاثة مواضع:

– مجيء "إلَى" بمعنى "مَعَ"، أي: للمُصاحبة.

– الفعل أصل المشتقَّات، فاسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل مشتقَّةٌ منه.

– الفعل المضارع مرفوعٌ بتجرُّدِه من الناصبِ والجازم.

ووافقهم في التعبير بمصطلح "الخَفْض"، وهو من مصطلحاتهم.

رابعا: وافق بعضَ العلماء خاصةً في عشْرة مواضع، هي:

– وافق ابنَ الحاجب في تعريف الإعراب بقوله: "ما به يحصُلُ المعنى المُقتضي للإعراب".

– وافق ابنَ الخباز في تعريفه العامل بكونه مَا أوْجبَ كون آخر الكلمة على وجهٍ مخصوص: الرفع والنصب والخفض والجر.

– وافق الكِسائيَّ والبغداديين في تذكير العدد مع كون المعدُود جمعًا مفردُه مذكر.

– وافق المالقيَّ والمراديَّ فى عدم اعتبار زيادة "مِنْ" معنىً من معانيها.

– وافق ابنَ السَّراج وابن جني فى عدم اعتبار زيادة "الكاف" معنىً من معانيها.

– وافق ابنَ الخبَّاز وابنَ مالك في التعبير بمصطلح "المُقابلة"، وهو أحد معاني "الباء".

– وافق الأعلمَ وابنَ خروف في أنَّ القول يجرى مُجرى الظَّنِّ مطلقًا، دون اشتراط تضمُّنه معناه.

– وافق أبا علي الشَّلوبين في كون "لَيْسَ" تنفي الحال في الجملة غير المُقيَّدة بزمان، أما المُقيَّدة بزمان فتنفيهِ على حسب القيد.

– وافق سيبويه في جواز إعمالِ صيغ المُبالغة الخمسة عمل اسم الفاعل.

– وافق سيبويه والمبرِّد وأكثر المتأخِّرين في أنَّ "كَيْ" تصرفُ معنى الفعل المضارع إلى المضي.

(ب) <u>موقفه من الأصول النَّحويَّة:</u>

أما اعتمادُه على السَّماع فقد سبقت الإشارةُ في النقطة الثانية من منهجه في الشَّرح– إلى أنَّ الاستشهادَ بالقرآنِ الكريم جاء عنده في المرتبةِ الأولى؛ أما شواهدُ الشِّعر التي استدلَّ بها على قواعدَ نحويَّة فقليلةٌ نادرة، وسيأتي تفصيلُ ذلك في الحديث عن شواهدِه.

وأما القياسُ فقد اعتمدهُ في كثيرٍ من المواضع:

– فأشار إلى أنَّ "كيْ" حرفُ نصبٍ واستقبالٍ قياسًا على "أنْ"، و"لَمَّا" حرف نفيٍ وجزمٍ وقلب قياسًا على

"لَمْ"، و"مَهْما" اسمٌ لما لا يعقل، مُضمَّنةٌ معنى الشَّرط قياسًا على "مَا"، و"أيَّان" اسم زمان مُتضمِّنٌ معنى الشَّرط قياسًا على "مَتَى"، و"أيْنَ" و"أنَّى" اسما مكانٍ مُضمَّنان معنى الشَّرط قياسًا على "حيثُما"، و"كأيِّن" تفيدُ معنى التكثير قياسًا على "كمْ" الخبرية.

– وذكر أنه يجوزُ قياسًا مطردًا اشتقاقُ اسم الفعل مجعُولاً على وزن "فَعَالِ".

– وقال: "وعلى هذا القياسِ البواقي". يقصد به: أنَّ الأعدادَ من الاثني عشرة إلى تسعةٍ وتسعين كلها تنصبُ النكراتِ بعدها على التمييز؛ قياسًا على الأعداد من أحدَ عشر إلى المائة.

وأمَّا العِلَّةُ النَّحويَّة عنده فأشهرُها ثلاثة:

(١) علة وجوب: حيث قال:

فـ"جَاءَ" عامل؛ لأنه أوْجبَ كوْنَ آخر الكلمة– وهي "زيدٌ"– على وجهٍ مخصوص، وهو الرفع، و"رَأَى" عامل؛ لأنه أوْجبَ كوْن آخرِها على وجهٍ مخصوص، وهو النصب، و"الباءُ" عامل؛ لأنه أوْجبَ كوْن آخرِها على وجهٍ مخصوص، وهو الخفض، و"لَمْ" عامل؛ لأنه أوْجبَ كوْن آخرِ

الكلمة على وجهٍ مخصوص، وهو الجزم..، فالابتداءُ عامل؛ لأنه أوْجبَ كوْنَ آخرِ الكلمة– وهي "زيدٌ"–على وجهٍ مخصوص، هو الرفع.

(٢) علة تغليب: وذلك في موضعين:

أ– تسميةِ أفعال المُقاربة بذلك– مع عدم دلالتها كلِّها على المُقاربة– تغليبًا للأفعال الدَّالة عليها على الأخرى التي لم تدلّ عليها.

ب– عدِّ فعل القوْل فعلاً من أفعال القلوب، مع أنه ليس منها عند جمهور النَّحويين؛ معللاً ذلك بالتغليب.

(٣) علة حمل فرْعٍ على أصل، وذلك في موضعين:

أ– الأفعال المذكورة مع "أعْلَم" و"أَرَى" عمِلتْ عملَها بالحمْل عليهما؛ لتضمُّنها معناهما؛ ولكونِها فرعهما.

ب– عمِلت أسماءُ الشَّرط الجازمةُ حملاً على "إنْ" الشَّرطية؛ لتضمُّنها معناها، وهو الشَّرط.

وأما الإجماعُ فقد وردَ في موضعين:

أ– "لاتَ" لا يختصُّ عملُها بلغةٍ معيَّنة، بل تعملُ في لغةِ جميعِ العرب.

ب– عدِّ "إنْ" حرف شرْطٍ ممَّا لا خلافَ فيه بين النَّحويين.

<u>ومن الأصول الإجماليَّة عنده أصْلان:</u>

أ– الكتابةُ تابعةٌ لحالة الكلمةِ عند الوقفِ عليها.

ب– كونُ المثال نصًّا في المقصودِ خيرٌ من كونه محتملاً له.

<u>(ج) شواهده:</u>

لم يترك العصاميُّ عاملاً من العوامل ولا نوعًا من أنواعها ولا معنىً من معانيها إلا مثَّلَ له، واستشهدَ له بشواهد تؤيِّده، ولذا فقد كثرت في شرحه الشَّواهد وتنوَّعت، ولا أبالغُ إذا قلتُ إنَّ أغلب شواهدِه كانت شواهدَ قرآنية، فقد بلغتْ أربعةً وأربعين شاهدًا، وتمثَّل منهجُه في الاستشهاد بشواهدِ القرآن أنه كان تارةً يكتفي بها فقط، ومثال ذلك: استشهادُه لمعاني "مِنْ" الثلاثة، ومعنييْ "إلَى" ومعنييْ "في"، و معنييْ "حتَّى" بآيةٍ قرآنية لكل معنى، واستشهادُه للجوازمِ الأربعة التي تجزمُ فعلاً واحدًا –كلِّها– بآياتٍ قرآنية.

وتارةً كان يستشهدُ بشواهد القرآن وبغيرها، ولكنه يُغَلبُ شواهدَه على غيرها، ومثال ذلك: أنه ذكرَ لـ"اللام" خمسة معان، استدلَّ لثلاثةٍ منها بآياتٍ قرآنية، وذكرَ نواصبَ الفعل المضارع الأربعة، ومثَّل لثلاثةٍ منها بآياتٍ قرآنية، وذكرَ الأفعال الثمانية التي تنصبُ مفعولين، ومثَّل لأربعةٍ منها بآيات قرآنيَّة.

واستدلَّ بالقراءات القرآنيَّة –السَّبعيَّة دون الشَّاذة–في موضعين: حذفِ اسم "لاتَ" المرفوع وبقاءِ خبرها المنصوب، وكثرةِ مجيء تمييز "كَأَيِّنْ" مخفوضًا بـ"مِنْ".

أما شواهدُ الشِّعر التي استدلَّ بها على قواعدَ نحويَّة فكانت قليلةً ونادرة؛ إذْ بلغتْ أربعةَ أبياتٍ شعرية، استشهدَ بها في أربع مسائل، هي: إفادةُ "رُبَّ" معنى التقليل، ومجيءُ "اللام" زائدةً، واستعمالُ "لَعَل" حرف جرٍّ في لغة عقيل، واستعمالُ "مَتَى" حرف جرٍّ في لغة هُذيل.

واستدلَّ بشاهدٍ وحيد من الرَّجز، وذلك على عدم اشتراط تضمُّن لفظ القول معنى الظَّن ليجرى مَجراه-.

أما غيرُ ذلك فلا يعدُّ من الشَّواهد؛ فقد ذَكر جزءَ بيتٍ شعريٍّ علي أنه مثالٌ لا شاهد، وذلك في مسألة مجيءِ اسم الفعل لازمًا، كـ"هَيْهَات".

وذكر بيتًا شعريًا من تأليفه، يعدُّ تمثيلاً، ويعدُّ نظمًا لقاعدةٍ نحوية.

ومثل للمصطلح البلاغي "الاقْتباس" أو "العقْد" بشاهدين شعريَّين.

ثالثا: ما يُؤخذُ على المؤلِّف:

هناك بعضُ الأمور يمكنُ أخذُها على العصاميِّ-رحمه الله- في شرْحه، منها:

- تمثيلهُ للخبر الملفُوظ به، والسَّهوُ عن التمثيل للخبر المقدَّر.

- القولُ بعدمِ وجود اسمِ فعلٍ مُسمَّاهُ فعل مضارع، وقد ساقهُ كأنه رأي الجمهور، ولم يقلْ به إلا ابنُ الحاجب، وذكرَ أنَّ القول بخلافِ ذلك هو قولُ بعض النحويين، والحقُّ أنه قول الجمهور.

- تمثيلُه بجزءٍ من بيتٍ شعريٍّ دون التنبيهِ عليه.

- تعبيرُه عن بيتين من الرَّجز بلفظ الشِّعر.

- نسبةُ القول إلى بعضِ الأئمةِ أو المحقِّقين دون تحديدِهم بأعْيانهم.

- عدُّه فعلَ القولِ واحدًا من أفعالِ القلوب؛ مع أنَّ أفعال القلوب مُجمعٌ على نصبِها للمفعولينِ عند كل العرب، وعملُها واجب، بخلافِ فعل القول، فمختلفٌ فيه، وعملُه جائز.

- عدمُ التزامِه بمصطلحٍ واحد؛ فقد عبَّر في المتن بمصطلح "الجرِّ"، وهو مصطلحٌ بصري، وعبَّر في الشرح بمصطلح "الخفْضِ"، وهو مصطلحٌ كوفي.

- اضطرابُه في تحديدِ أصل المُشتقات، فتارةً يُصرِّح بكونه المصدر، وتارة يُصرِّح بكونه الفعل، فذكر في الصِّفة المشبَّهة أنها هي الاسم المشتقُّ من المصدر، وذكر في اسم الفاعل واسم المفعول أنهما اسمان مشتقَّان من الفعل، وفي اسم التفضيل ذكر مرَّةً أنه مشتقٌّ من الفعل، ومرة أخرى أنه مشتقٌّ من المصدر.

رابعًا: مقارنةٌ بين العصامي ومصنِّفي مُتون العوامل الثلاثة في إحصاءِ العوامل:

لمَّا كان العصاميُّ رابعَ صاحبِ متن نحويٍّ مستقلٍّ بالعوامل النَّحوية -بعد عبد القاهر والشَّريف والبِركِوي- آثرتُ أنْ أعقد مقارنةً بين الأربعة في الجانب الإحْصائي لها؛ قصدًا لمعرفة ما زادهُ العصامي على سابقِيه.

- ذكر عبد القاهر والشَّريف أنَّ العوامل اللفظية السَّماعية ثلاثة عشر نوعًا، وعددَها واحدٌ وتسعون عاملاً، وذكر البركوي أنها خمسةُ أنواع، وعددَها تسعةٌ وأربعون، أما العصاميُّ فذكر أنَّها عشرون نوعًا، ولم يذكر عددَها.

- ذكر عبد القاهر والشَّريف أنَّ حروف الجر سبعة عشر، وأوْصَلها البركوي إلى عشرين، بزيادة: "كَيْ" و"لَوْ" و"لَعَلَّ" في لغة عقيل، وعدَّها العصامي واحدًا وعشرين حرفًا، بزيادة "مَتَى" في لغة هذيل.

- ذكر عبد القاهر والشَّريف أنَّ الحروف الناسخة ستة، بينما عدَّها البركوي ثمانية-بإضافة

حرفين، هما: "إلا" الاستثنائية، و"لا" النَّافية للجنس، أما العصامي فعدَّها سبعة، بزيادة حرفٍ واحدٍ فقط، هو "لا" النافية للجنْس.

– اتَّفق الثلاثة على أنَّ ما يعمل عمل "ليْس" حرفان فقط: "مَا" و"لا"، وزاد العصامي آخرَين: "لاتَ" و"إنْ".

– اتَّفق الأربعة على أنَّ الحروفَ النَّاصبة للمضارع هي الأربعة المشهورة.

– ذكر عبد القاهر والشَّريف– أنَّ الحروفَ التي تجزمُ فعلا واحدًا خمسة، والأسماء التي تجزم فعلين تسعة، أما البِركوي فذكر أنَّ الجوازمَ التي تجزمُ فعلاً واحدًا أربعة، والتى تجزمُ فعلاً واحدًا إحدى عشرة، كلها أسماء، أما العصاميُّ فذكر أنَّ الجوازم التي تجزمُ فعلاً واحدًا أربعة أحرف، والتي تجزم فعلين حرفان وعشرة أسماء.

– وافق العصاميُّ عبد القاهر والشَّريف في كونِ الأسماءِ التى تنصبُ النكرات على التمييز أربعة.

– ذكر عبد القاهر من العواملِ أسماءَ الفعل، وبيَّن أنها خمسة عشر، تسعة منها تعمل الرفع، وستة تعمل النصب، وذكر الشَّريف أنها تسعة فقط، ستة منها تعمل الرفع، وثلاثة تعمل النصب، بينما عدَّ العصاميُّ اسم الفعل من العوامل السَّماعية، واستثنى منه ما كان على وزن "فَعَالِ".

– اتَّفق العصاميُّ مع عبد القاهر والشَّريف في كونِ الأفعال الناقصة ثلاثة عشر فعلاً.

– ذكر عبد القاهر والشريف أنَّ أفعال المقاربة أربعة، بينما أوْصلها العصامي إلى ستة عشر فعلاً.

– ذكر عبد القاهر والشريف أنَّ أفعال القلوب سبعة، بينما أوْصلها العصامي إلى خمسة عشر فعلاً.

– ذكر عبد القاهر والشَّريف من العوامل السَّماعية أفعالَ المدح والذَّم، ولم يذكرها العصاميُّ فيها.

– زاد العصاميُّ على عبد القاهر والشَّريف ثمانية أنواعٍ للعوامل السَّماعية، وهي: مصدرُ الثلاثي المجرَّدِ غيرَ الميميّ، والصِّفةُ المُشبَّهة التي لم تدُلّ على لونٍ ولا عيبٍ ظاهر، والأفعالُ التي تتعدَّى إلى مفعولٍ واحد، تارةً بنفسها، وتارةً بحرف الجرّ، والأفعالُ التى تارةً تتعدَّى بنفسِها إلى مفعولين وتارةً لا تتعدَّى أصلاً، والأفعالُ التي تتعدَّى إلى مفعولين: إلى أوَّلِهما بنفسها، وإلى ثانيهما: تارةً بنفسها، وتارةً بحرف الجر، وأفعالُ التَّصيير، والأفعالُ الناصبةُ لمفعولين ثانيهِما غير الأوَّل، والناصبة لثلاثةَ مفاعيل.

– ذكر عبد القاهر والشَّريف أنَّ العواملَ القياسية سبعة: الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة، والمصدر، والمضاف، والاسم التَّام. وزاد عليهما البركوي عاملين: اسم التفضيل، واسم الفعل، وأوْصلها العصاميُّ إلى ستَّة عشر، فزاد سبعة عوامل، هي: مصدر غير الثُّلاثي المجرَّد، وأمثلة المُبالغة، وكلُّ مبتدأ له خبر، وكلُّ ضميرٍ مُبهم هو فاعل لـ"نِعْم" و"بِئْسَ"، أو مخفوضٌ بـ"رُبَّ"، أو مذكورٌ للتعجُّب، واسم الإشارة في "حبَّذَا".

– اتَّفق الأربعةُ على أنَّ العوامل المعنويَّة اثنان فقط.

القسم الثاني: (التحقيق)

مقدّمة التَّحقيق

أولاً: نسبة المخطوط للعصامي

يُؤيِّدُ نسبة المخطوط للعصامي أمورٌ، منها:

١- نسبتُها إليه على غلاف النسخة الأولى؛ فقد كُتب عليها: (رسالة الإعْراب عن عوامل الإعْراب وشرحها)، كلاهُما للفقير عبد الملك بن جمال الدِّين العصامي)، وكذلك نسبتُها إليه على غلاف المجموع الذي تضمَّنها- هي وأربعة كتب، ذُكرت أسماؤُها على غلافه، ثم تلتْها عبارة: (والكلُّ للشيخ..عبد الملك بن جمال الدِّين العصامي).

٢- نسبتُها إليه على غلاف النسخة الثانية؛ فقد كُتب عليها: (رسالة شرح الإعْراب عن عوامل الإعْراب) من تصانيفِ سيِّدنا ومولانا الشيخ عبد الملك بن الشيخ جمال الدِّين العصامي).

٣- إحالةُ العصامي في المخطوط على كتابه (شرح شذور الذَّهب لابن هشام)، وهو صحيحُ النسبة إليه.

٤- نسبةُ صاحب كتاب (المختصر من كتاب نشْر النور والزَّهر- ص: ٣٢٥) المتن والشَّرح للعصامي.

٥- نسبةُ صاحب كتاب (التاريخ والمُؤرِّخون بمكة: ص ٣٠٥) متن الرِّسالة وشرحُها للعصامي.

٦- ذكْر محقِّق كتاب: (الكافي الوافي بعلم القوافي) للعصامي-المتن والشَّرح من ضمن مؤلفاته.

ثانيا: نُسخ المخطوط :

النسخة الأولى: نسخة (أ):

وكُتِب على غلافها: رسالة (الإعْراب عن عوامل الإَعْراب) وشرحها، كلاهُما للفقير عبد الملك بن جمال الدِّين العِصامي..، ملك الفقير: حنيف الدِّين بن عبد الرحمن المُرْشدي، وهي ضمن مجموعٍ به خمسة كتب، وصفحاته (١٦٠) صفحة، ومختومٌ بخاتم مكتبة مكة المكرمة، ورقمه: (٤١٣)، مجاميع (٢٢).

ومكتوبٌ عليه: (فهْرست ما في هذا المجموع: ١- إسعافُ الخليل بزُبدة التَّسهيل. ٢- رسالة الإَعْراب عن عواملِ الإَعْراب وشرحها. ٣- الكافي الوافي بعلم القوافي. ٤- شرح الآجرُوميَّة. ٥- التُّحفةُ السَّنية من علم العربيَّة. والكلُّ للشيخ الإمام.. مولانا الشيخ عبد الملك بن جمال الدِّين العصامي..).

ومكتوبٌ على غلاف أول رسالةٍ فيه أيضًا: (ممَّا أصاره.. في نوبة الفقير حنيف الدِّين المُرْشِدي بطريق الهبة من مؤلِّفه مولانا الشيخ عبد الملك العصامي.. سنة ١٠٣٣هـ بالمدينة المنوَّرة، على ساكنها أفضل الصَّلاة والسَّلام، ثم صار في مجاز الفقير زين العابدين حسن..).

وقد اخترتُها لتكونَ الأصل لثلاثةِ أمور:

أحدها: أنَّ خطَّ ناسخِها أجودُ وأوْضح من خط ناسخيْ النُّسختين الأُخريْن.

ثانيها: تميُّز متنِ الرِّسالة عن شرْحِها، فجاء المتنُ مسبوقًا بحرف (ص)، والشَّرح مسبوقًا بحرف (ش).

ثالثها: أنَّ صاحب كتاب "التاريخ والمُؤرِّخون بمكة (ص: ٣٠٥) صوَّر واجِهَتَها، ورجَّح أنَّها كتبت بخطِّ مؤلِّفها العِصاميِّ نفسِه.

ويُلاحظُ على كاتبِها أمران: أحدُهما: اختصارُ كلمة (تعالى) إلى(تعا). **والثاني:** إهمالُ نقط تاء التأنيث.

= النسخة الثانية: نسخة (ب)

وكُتبَ على غلافها: (رسالة شرح الإَعْراب عن عوامل الإعْراب– من تصانيف سيِّدنا ومولانا الشيخ عبد الملك بن الشيخ جمال الدِّين العصامي، .. ملك الفقير: حنيف الدِّين المُرْشِدي)، وخُتمت بخاتم مخطوطات جامعة الملك سُعود بالرياض– قسم المخطوطات.

وقد جاءت هذه الرِّسالة ضمن مجموعٍ كُتب على بطاقته: اسم الكتاب: مجموع فيه (٢٥) رسالة، ورقمه: (٨٠٦)، وعدد أوراقه: (٢٢٨)، وعدد صفحاته: (٤٥٥)، وفي ملاحظاته: (جُلُّ رسائِلِه في النَّحوِ والصَّرف)، وكُتبَ على غلافِ المجموع أسماءُ الرَّسائل الخمسة والعشرين، وعلى الجانبِ الأيسر عبارة: (في نوبة أفقر عبادِ الله.. علي أحمد المكّيِّ المنْشأ،..). أما الرسالةُ فبدأت من صفحة (١٩١)– وانتهت بصفحة (٢٤٨).

= النسخة الثالثة: نسخة (ج)

وهي نسخةٌ ضمن مجموعٍ بمكتبة الحرمِ المكّي الشَّريف، رقمه: (١٩/٣٨٨٥)، وعدد أوراقها (١٣) ورقة، من (٢٧٠– ٢٨٢)، وكُتب على غلافِها: (شرح الإعْراب عن عوامل الإعْراب)، ولم تُنْسب لأحد، وقد نُسبت في فهارس مخطوطات المكتبة لإبراهيم بن أحمد بن محمد الخَزْرَجِيّ الجزريّ الأَنْصاريّ (ت٧٠٩هـ)، وبعد بحثٍ وتدقيق تبيَّن لي أنَّ تلك النسبةَ مجانبةٌ للصَّواب، وذلك لأمور:

١– نصّ جُلِّ أصحابِ كتب التَّراجِم[(١)] على أنَّ اسم كتاب الأنصاري: (الإغْراب في ضبْط عوامل الإَعْراب)، وليس (شرح الإعْراب عن عوامل الإعْراب).

٢– أنه كُتب على غلافه: (شرح الإعْراب عن عوامل الإعْراب)، وهذا هو اسمُ كتاب عبد الملك العصامي، ولو كانَ هذا هو كتاب الأنصاري لكُتب على غلافه: (الإغْراب في ضبْط عوامل الإعْراب).

٣– ذُكِر في وصفهِ أنه متنٌ مؤلَّفٌ فى اثني عشر فصلاً[(٢)]، والمخطوطُ المحقَّقُ ليس هكذا.

٤– أنَّ إبراهيم الأنصاري لم يُخْرِج كتبه وتصانيفه من مسوَّدَاتِها، ولم يُخْرِجْها غيرُه لرداءةِ خطِّه ودقَّته[(٣)].

٥– أنَّ المؤلفَ أحالَ في الشَّرح على كتابه: "شرح شُذور الذهب"، وقد ثبتَ أنَّ للعصاميِّ شرحًا على شذور الذَّهب لابن هشام، ولم يُنقل أنَّ للأنصاريِّ شرحًا على الشُّذور.

---

(١) الدِّيباج المذهَّب لابن فرحون: ١/ ٢٧٩، وبغية الوعاة: ١/ ٤٠٦، وكشف الظنون: ١/ ١٣١، وهدية العارفين: ١/ ١٨، ومعجم المؤلفين: ١/ ٨.

(٢) كشف الظنون: ١/ ١٣١، ومعجم المصنفين: ٣/ ٦٠.

(٣) صرَّح بذلك جلُّ أصحابِ كتب التَّراجم. يراجع: الدِّيباج المذهَّب: ١/ ٢٧٨، وبغية الوعاة: ١/ ٤٠٦، وكشف الظنون: ٢/ ١٥٢٦.

فتبيَّن أنَّ هذه النسخة من نسخ مخطوط العصامي، وليس لكتاب إبراهيم الأَنْصاري في العوامل.

ويُلاحظ على نُسخ المخطوط الثلاثة أمران:

أحدهما: تسهيلُ جميع الهمزات.

والآخر: كتابةُ أول كلمةٍ تبدأ بها الصفحة التالية في ذيل سَابقتها، وهو ما يُعرف بـ(التَّعقيبة).

ثالثًا: منهجي في التَّحقيق

تمثَّل منهجي في التَّحقيق في الأمور التالية:

- جمعُ عبارات متن رسالة (الإعْراب عن عوامل الإعْراب) من بين ثنايا شرح المؤلِّف– والتي كان يسوقُها بعد حرف (ص)–، وضمُّها إلى بعضِها، حتى اكتمل نصُّ المتن، وقد جعلتُه في صدر التَّحقيق.

- المقابلةُ بين النُّسخ الثلاثة؛ قصدًا لإكمال النَّقص، وبيانِ السَّقط، وإقامة النَّص.

- تمييزُ نصِّ المتن عن نصِّ الشَّرح، فكتبت نصَّ المتن بخطٍ عريض، ووضعت تحته خطًّا، أما عبارة الشَّرح فكتبتُها بخطٍ عادي.

- ترقيمُ المخطوط بوضع خطٍ مائلٍ بين قوسين هكذا(/)، في بداية كل صفحةٍ من صفحاتِ المخطوط، تحوي رقم الورقة، ورمز الصَّفحة، فإن كانت اليُمنى رمزتُ لها بـ(أ)، وإن كانت اليسرى رمزتُ لها بـ(ب).

- تصويبُ الأخطاءِ الإملائيَّة والنَّحويَّة اعتمادًا على كتبِ الإملاء والتَّصويبِ اللغوى، والالتزامِ بعدم تصويبِ بعض الأساليب إنْ كان له وجهٌ من الصِّحة، حتى لو كان غير المشْهور.

- الالتزامُ فى كتابة المخطوط بقواعد الرَّسْم الإملائيّ المشهورة، مع العناية بعلامات التَّرقيم لأهميَّتها البالغة فى فهم النَّص، والالتزامُ بضبط الآيات القرآنيَّة، والشَّواهد الشِّعرية، وما قد يُشْكلُ من عبارة المخطوط.

- نسبةُ الآيات القرآنيَّة إلى سُوَرِها، وذكر رقْم الآية، وموطنِ الاسْتشهادِ بها، والمراجعِ المُعتمد عليها في ذلك، وإذا كان للآيةِ أكثرُ من موضعٍ في القرآن اكتفيتُ بذكر أولِ موضعٍ لوُرُودهِ فيه فقط.

- تخريجُ الأبيات الشِّعريَّة ببيان بحرِها العرُوضيّ، ونسبتِها إلى قائليها، وذكر موضع وُرُودها في دواوينهم أو في المجامعِ اللغوية، وكتبِ الشَّواهد الشِّعريَّة، وكتبِ النَّحو، وبيان موْطن الاسْتشهاد بها، وتفسير غامِضها.

- ذكرُ القراءات القرآنية الأخرى التي وردتْ في بعض الآياتِ التي ذكرها المؤلف، مع نسبتِها لأصحابها، وتوثيقِها بالرُّجوع إلى كتب القراءات المُعتمدة.

- توثيقُ المعاني اللغوية من معاجم اللغة، والحدودِ النَّحويَّة من كتب الحدودِ والتَّعريفات، وشرحُ معانى الكلمات التي لم يشْرَحها المؤلِّف، والتعليقُ على عباراته، قصدًا لتفصيلِ ما أجمله، وبسطِ ما اختصره.

- توثيقُ أقوالِ المؤلِّف واختياراته، وذكرُ من سبقهُ إليها من النَّحويين؛ وبيانُ أقوال المُخالفين؛ اعتمادًا على كتبِ الخلاف وكتبِ

متأخِّري النَّحويين، ومناقشتُه في بعض أقواله، وذكرُ بعض المآخذِ عليه.

- بيانُ مواطن الإحالاتِ التى أحالَ عليها المؤلِّف.

- الاستدلالُ للأمور التى اكتفى المؤلِّف بالتمثيل لها بالآيات القرآنيَّة- بأبيات الشِّعر.

-

- تذييلُ البحث بفهارسَ فنية، تشمل: فهرس الآيات القرآنيَّة، والشواهد الشِّعرية، واللغات، وثبْت المصادر والمراجع، وفهْرس الموضوعات.

رابعًا: صور نُسَخ المخطوط

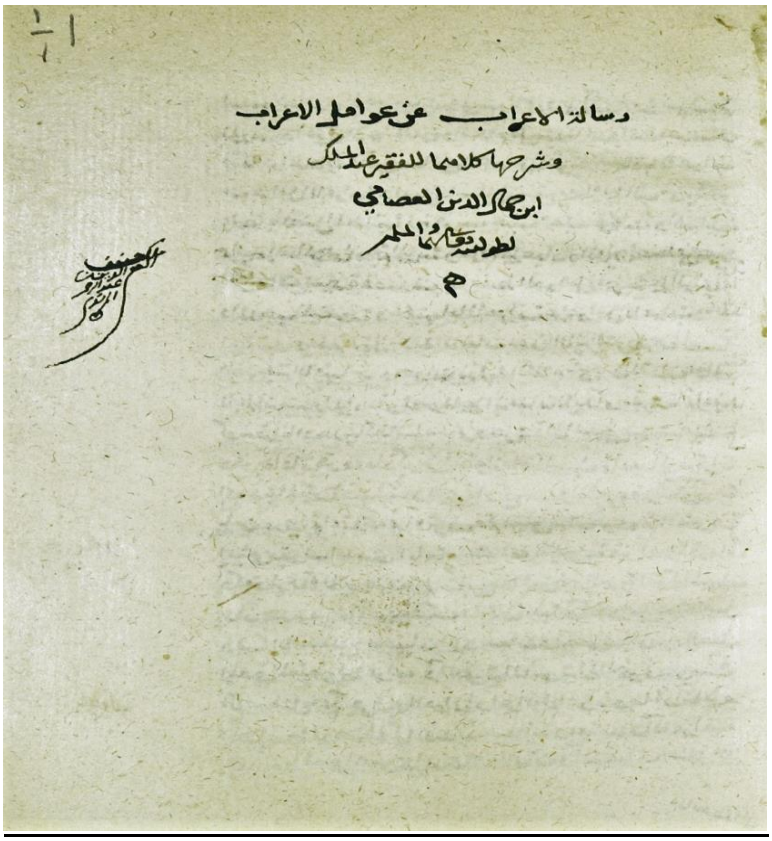
رسالة الاعراب عن عوامل الاعراب
وشرحها كلاهما للفقير عبد الملك
ابن شهاب الدين العصامي
لطف الله تعالى عنهما آمين

واجهة نسخة (أ)- نسخة مكَّة المكرَّمة

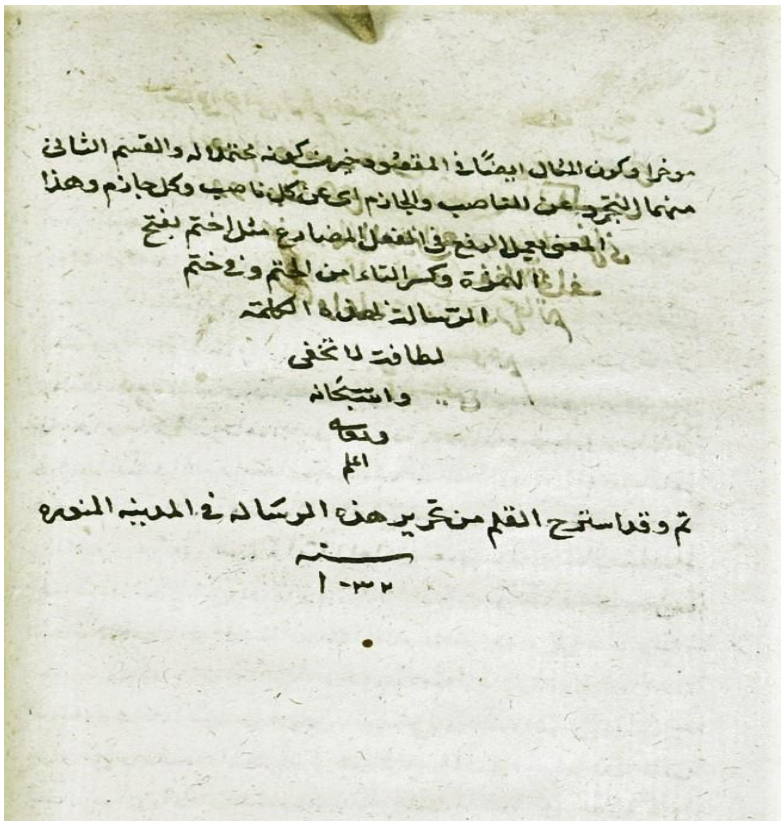

نهاية نسخة (أ)- نسخة مكتبة مكَّةالمكرَّمة

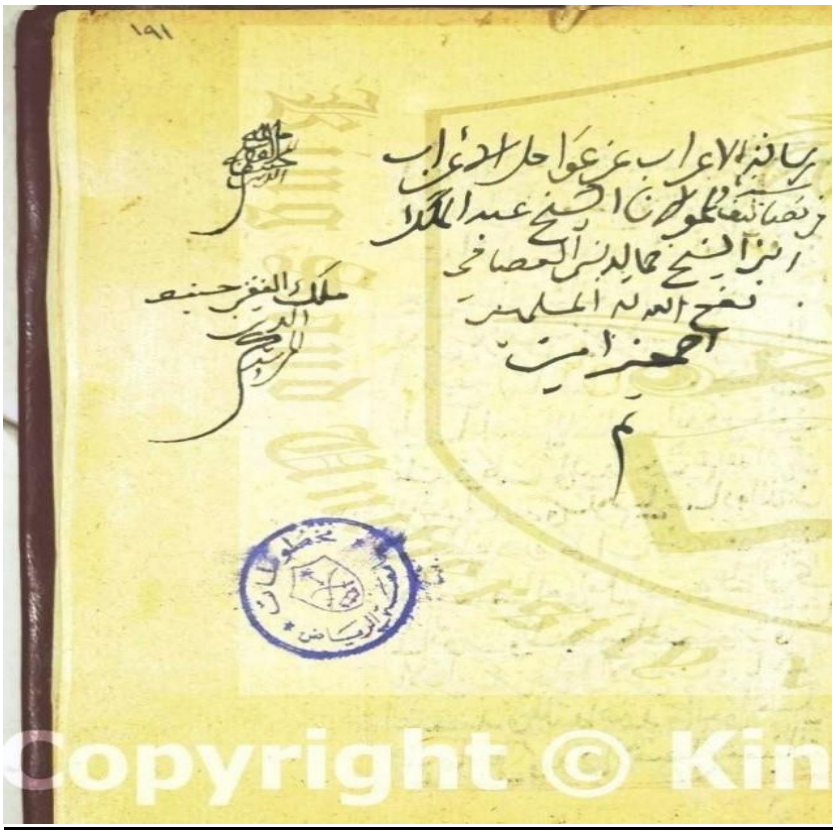

واجهة نسخة (ب)- نسخة جامعة الملك سعود

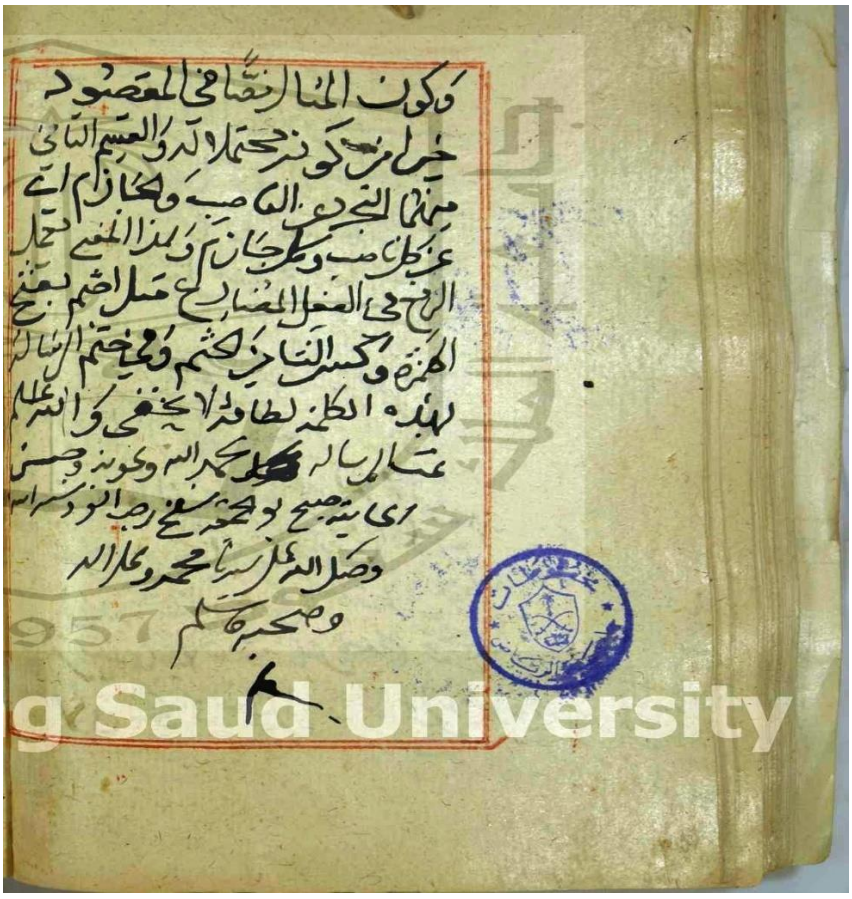
g Saud University

نهاية نسخة (ب) – نسخة جامعة الملك سعود

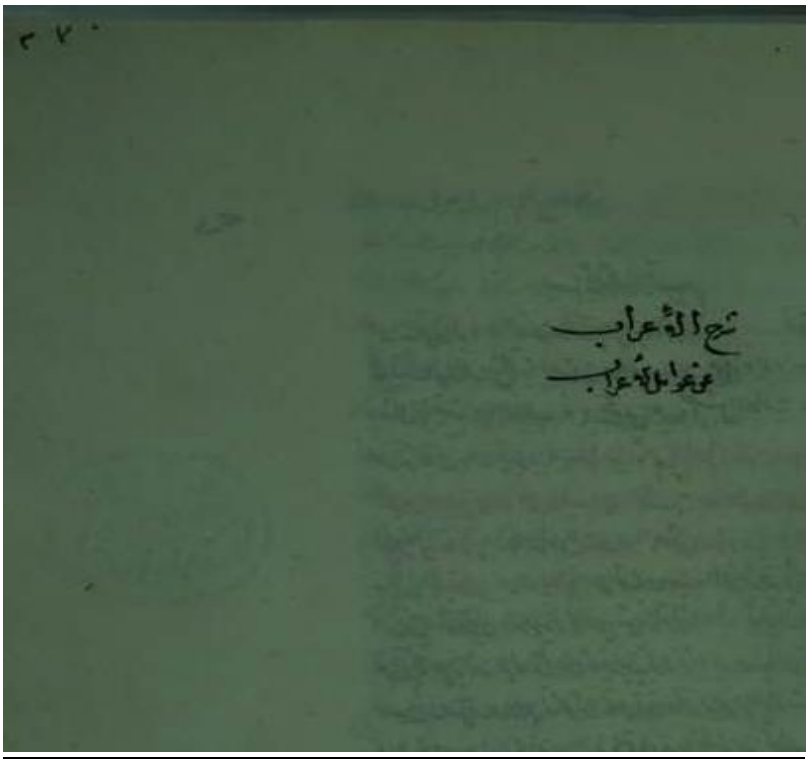

واجهة نسخة (ج)– نسخة مكتبة الحرم المكّي الشَّريف

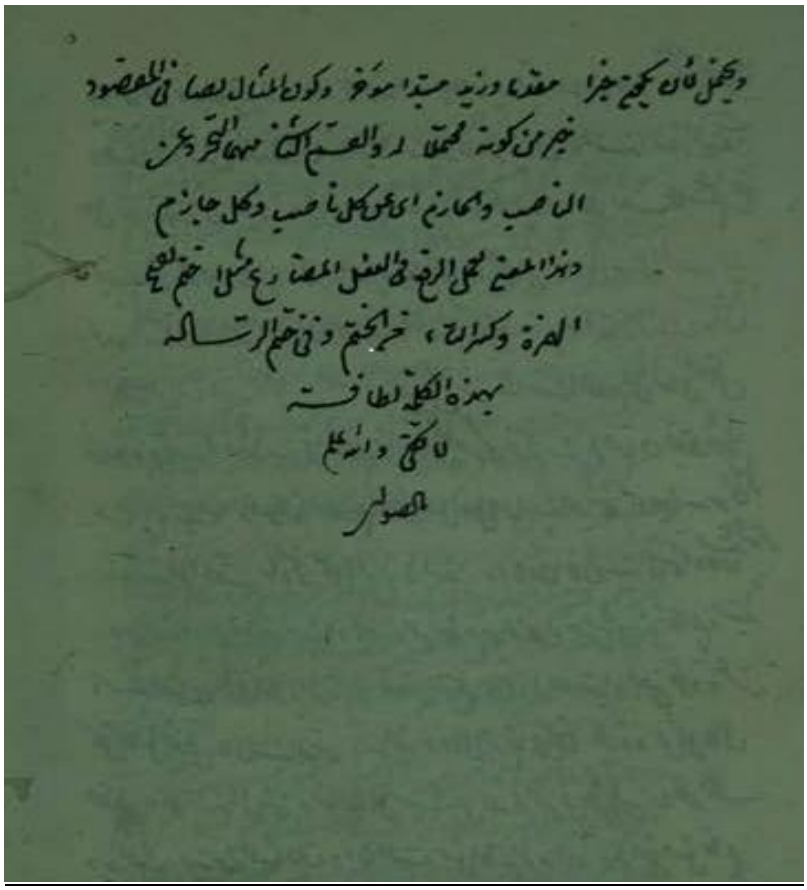

نهاية نسخة (ج)- نسخة مكتبة الحرم المكِّي الشَّريف

رسالة: (الإعْراب عن عواملِ الإعْراب)

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، الحمدُ لله وسلامٌ على عباده الذين اصْطفى.

هذه كلماتٌ يسيرة، قصدْتُ بها ضبطَ العوامل النَّحويَّة، على الرأيِ المأثُور، والمذهبِ المنصُور، وسمَّيتُها بـ(الإعرابِ عن عواملِ الإَعْراب)، وبالله أعتضد، وعليه أعتمد.

العاملُ: ما أوْجبَ كوْن آخرِ الكلمةِ على وجهٍ مخصُوص، وهو لفظيٌّ ومعنوي، فاللفظي سماعيٌّ وقياسي، فالسَّماعيُّ عشرون نوعًا.

النوع الأول: حروفٌ تجُرُّ الاسم، وهي أحدٌ وعشرون حرفًا: "مِنْ"، و"إلى"، و"عنْ"، و"على"، و"فِي"، و"رُبَّ"، و"الكاف"، و"اللام"، و"مُذْ"، و"منذُ"، و"الباء"، و"واو" القسم، و"تاؤُه"، و"حتَّى"، و"حَاشَا"، و"عَدَا"، و"خَلا"، و"كَيْ"، و"لَوْلا" بقلَّة، و"لعلَّ" في لغة عُقيْل، و"مَتَى" في لغة هُذيْل.

النوع الثاني: حروفٌ تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبر، وهي سبْعةُ أحرف: "إنَّ"، و"أنَّ"، و"كَأَنَّ"، و"لَكنَّ"، و"لَيْتَ"، و"لَعَلَّ"، و"لا" التي لنفي الجنْس.

النوع الثالث: حروفٌ ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبر، وهي: "مَا"، و"لا" في لغة أهل الحجاز، و"إنْ" في لغة أهل العَالية، و"لاتَ" .

النوع الرابع: حروفٌ تنصبُ الفعل المضارع، وهي أربعةُ أحرف: "أنْ" و"لَنْ" و"كيْ" و"إذنْ".

النوع الخامس: حروفٌ تجزمُ الفعل المضارع، وهي أربعة أحرف: "لَمْ" و"لَمَّا" و"لام" الأمر و"لا" في النهي.

النوعُ السَّادس: حرفانِ يجزمانِ فعلينِ مضارعينِ، وهما: "إنْ" و"إذْمَا" .

النوع السَّابع: أسماءٌ تجزمُ فعلين كذلك علي معني "إنْ"، وهي عشرةُ أسماء: "مَنْ، و"مَا"، و"مَهْمَا"، و"مَتَى"، و"أيَّانَ"، و"حيْثُما"، و"أيْنَ"، و"أنَّى"، و"أَيّ"، و"إذَا" في الشِّعر.

النوع الثامن: أسماءٌ تنصبُ أسماءَ نكراتٍ على التَّمييز، وهي: الأحدَ عشر، وما فوقها، إلى "المِائة"، و"كَمْ" الاستفهاميَّة، و"كَأَيِّن"، و"كَذَا".

النوع التَّاسع: مصدرُ الثلاثي المجرَّدِ إذا كان غيرَ ميميٍّ، مثل: "ضَرْبٍ"، و"قُعُود".

النوعُ العاشر: الصِّفةُ المُشبَّهةُ التي لم تدُلّ على لونٍ ولا عيبٍ ظاهر، مثل: "طَاهِر"، و"جَمِيل".

النوع الحادي عشر: اسم الفعل، سِوَى ما كانَ على وزن "فَعَالِ"، مثل: "رُوَيْدَ" و"هَيْهَات".

النوع الثاني عشر: أفعالٌ تتعدَّى إلى مفعولٍ واحد، تارةً بنفسها، وتارةً بحرف الجرِّ، مثل: "نَصَحَ"، و"شَكَرَ"، و"قَصَدَ".

النوع الثالث عشر: أفعالٌ تارةً تتعدَّى بنفسِها إلى مفعولين وتارةً لا تتعدَّى أصلاً، مثل: "زَادَ" و"نَقَصَ".

النوع الرابع عشر: أفعالٌ تتعدَّى إلى مفعولين: إلى أوَّلِهما بنفسها، وإلى ثانيهما: تارةً كذلك، وتارةً بحرف الجر، وهي عشْرةُ أفعال: "أَمَرَ"، و"اخْتَارَ"، و"هَدَى"، و"دَعَا"، و"اسْتَغْفَر"، و"سَمَّى"، و"كَنَى"، و"زَوَّج"، و"صَدَق"، و"عَيَّر".

النوع الخامس عشر: أفعالُ القلوب تنصبُ مفعولين، ثانيهما عبارةٌ عن الأول، وهي خمسة عشر فعلاً: "ظَنَّ"، و"عَلِمَ"، و"حَسِبَ"، و"خَالَ"، و"زَعَمَ"، و"رَأَى"، و"وَجَد"، و"أَلْفَى"، و"دَرَى"،

و"عَدَّ"، و"حَجَا"، و"جَعَل"، و"هَبْ"، و"تَعَلَّم"، و"قَالَ".

النوع السَّادس عشر: أفعالُ التَّصييرِ، تنصبُ مفعولين ثانيهما كذلك، وهي ثمانية أفعال: "صَيَّرَ"، و"أَصَارَ"، و"جَعَلَ"، و"رَدَّ"، و"تَرَكَ"، و"اتَّخذَ"، و"تَخِذَ"، و"وَهَبَ".

النوعُ السَّابع عشر: أفعالٌ تنصبُ مفعولين ثانيهما غير الأوَّل، مثل: "أَعْطَى"، و"كَسَا"، و"اسْتَكْتَبَ".

النوعُ الثامن عشر: أفعالٌ تنصبُ ثلاثةَ مفاعيل، وهي سبعةُ أفعال: "أَعْلَم"، و"أَرَى"، و"أَنْبَأَ"، و"نَبَّأَ"، و"أَخْبَرَ"، و"خَبَّر"، و"حَدَّثَ".

النوع التاسع عشر: الأفعالُ الناقصةُ ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبر، وهي ثلاثةَ عشر فعلاً: "كَانَ"، و"صَارَ"، و"أَصْبَحَ"، و"أَمْسَى"، و"أَضْحَى"، و"ظَلَّ"، و"بَاتَ"، و"لَيْسَ"، و"زَالَ"، و"بَرِحَ"، و"فَتِيءَ"، و"انْفَكَّ"، و"دَامَ".

النوع المُتمِّمُ للعشرين: أفعالُ المُقاربة، تعملُ كالتي قبلها، وهي ستَّةَ عشرَ فعلاً: "عَسَى"، و"حَرَى"، و"اخْلَوْلَقَ"، و"كَادَ"، و"كَرَبَ"، و"أَوْشَكَ"، و"هَلْهَلَ"، و"أَلَمَّ"، و"أَوْلَى"، و"طَفِقَ"، و"عَلِقَ"، و"أَنْشَأَ"، و"أَخَذَ"، و"جَعَلَ"، و"هَبْ"، و"قَامَ".

وأمَّا العاملُ القياسيُّ فهو ستةَ عشر نوعًا:

النوع الأول: مصدر الثُّلاثي المُجرَّد، إذا كان ميميًّا، مثل: "مَضْرَبْ"، و"مَوْعِدْ".

النوعُ الثاني: مصدرُ غيرِ الثُّلاثي المُجرَّدِ مطلقًا، مثل: "مَكرَم"، و"مُزَلْزَل"، و"مُتَدَحْرَج"، و"إِكْرَام"، و"زِلْزَال"، و"تَدَحْرُج".

النوع الثالث: الفعلُ سِوى ما مرَّ، مثل: "قَامَ" و"ضَرَبَ".

النوع الرابع: اسم الفاعل، مثل: "قَائِمٌ" و"ضَارِب".

النوع الخامس: اسم المفعول، مثل: "مقومٌ فيه"، و"مضروبٌ".

النوعُ السَّادسُ: المثالُ مثل: "قَوَّام" و" ضَرَّاب".

النوع السابع: الصِّفة المُشبَّهة الدَّالَّة على لوْنٍ أو عيبٍ ظاهرٍ، مثل: " أبْيض" و" أعْمش".

النوع الثامن: اسمُ التفضيل، مثل: "أَحْسَن" و"أَعْلَم".

النوعُ التَّاسعُ: اسمُ الفعلِ الذي على وزنِ "فَعَالِ"، مثلُ: "نَزَالِ"، و"كَتَابِ".

النوع العاشر: كلُّ مبتدأ له خبر، مثل: "زيدٌ قائمٌ".

النوع الحادي عشر: كلُّ اسمٍ أُضيفَ إلى اسمٍ آخر، مثل: "غلام زيدٍ".

النوع الثاني عشر: كلُّ اسمٍ تمَّ فاستغْنى عن الإضافة، مثل: "رطلٌ زيتًا"، و"منوانِ سمْنًا"، و"عشرون درهمًا"، و"على التمرةِ مثلُها زبدًا".

النوع الثالث عشر: كلُّ ضميرٍ مُبهم هو فاعلٌ لنحو: "نِعْم" أو"بِئس"، أو نحو: "سَاءَ" مثلا، نحو: "نعمَ رجلاً زيدٌ"، و"بئسَ رجلاً عمروٌ"، و"ساءَ رجلاً بكرٌ"، و" ظَرُفَ رجلاً خالدٌ".

النوع الرابع عشر: كلُّ ضميرٍ مُبهمٍ مخفوضٍ بـ "رُبَّ"، مثل: " رُبَّهُ رجلاً".

النوعُ الخامس العاشر: كلُّ ضميرٍ مُبهمٍ مذكورٍ للتعجُّب، مثل: "يا لها قصةً".

النوع السادس عشر: اسم الإشارة في نحو: "حبَّذا رجلاً زيدٌ".

وأما العاملُ المعنوي فهو اثنان لا غير:

الأول: الابتداء، مثل:"زيدٌ قائمٌ"، و"أقائمٌ الزيدان".

والثاني: التجرُّدُ عن الناصبِ والجازم. أهـ

شرح رسالة (الإعْرابِ عن عوامِلِ الإعْرابِ)

(٢/أ) بسْم الله الرَّحمن الرَّحيم[١]

الحمدُ لله تعالى[٢]على نَوَالِه[٣]، والصَّلاةُ[٤] والسَّلامُ على سيِّدنا محمدٍ وآله، وبعدُ: فهذه فوائدُ وفيَّةٌ تَحُلُّ[٥] رسالتي في العوامِلِ النَّحويَّة، المُسمَّاةِ بـ(الإَعْرابِ عن عوامِلِ الإعْراب)، واللهَ تعالى[٦] أَسألُ أنْ ينفعَ بهما[٧] الطالب، ويُثيبَني عليهما بأفضلِ المَطالب، إنه قريبٌ مُجيب، عليه توكَّلتُ، وإليه أُنيب.

(ص): بسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ، الحمدُ لله وسلامٌ على عبادِهِ الذينِ اصْطفى[٨]، هذه كلماتٌ يسيرة، قصدْتُ بها ضبطَ العوامِلِ النَّحويَّة، على الرأيِ المأثُور، والمذهبِ المنصُور، وسمَّيتُها[٩] بـ(الإعْرابِ عن عوامِلِ الإعْراب)، وبالله أعْتضد، وعليه أعْتمد.[١٠]

(ش): في الإتيانِ بهذه الآيةِ[١١] الشَّريفةِ [بعد البسْملة][١٢] من المُحسِّناتِ البديعيَّة "الاقتباسُ"، وهو أنْ يُذْكرَ في الكلامِ شيءٌ من القرآنِ أو الحديثِ لا على أنَّه منه[١٣].

والمرادُ بقولهم: (لا على أنَّه منه) ألا[١٤] يُذْكَرَ مقرونًا بما يُفيدُ كونَه قرآنًا أو حديثًا، كـ: "قالَ الله – عزَّ وجل–[١٥]"، و"قال النَّبي[١٦]–صلَّى الله عليه وسلَّم–"، ونحوِهما، فإن قُرِنَ ما ذُكِر من القرآنِ أو الحديثِ بما يُفيدُ كونَه قرآنًا أو حديثًا لم يكنْ اقتباسًا، ويُسمَّى ما وقعَ منه في الشَّعرِ عقدًا[١٧]، كقولِه[١٨]:

يَا مَنْ عَدَى ثُمَّ اعْتَدَى ثُمَّ اقْتَرَفْ
ثُمَّ انْتَهَى ثُمَّ ارْعَـوَى ثُمَّ انْصَرَفْ
أَبْشِـــرْ بِقَـوْلِ اللــهِ فِي آيَـاتِـهِ
إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفْ[١٩]

---

(١) زاد في (ب) عبارة:" تيمُّنًا وتبركًا بذكره"، و في (أ) عبارة: "صلَّى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا".

(٢) سقطت لفظة " تعالى" من (ب) و(ج).

(٣) النَّوال: العطاء والمعروف. ينظر: لسان العرب (نول): ٦٨٣/١١، وتاج العروس (نول): ٤٢/٣١.

(٤) في (أ) و(ج): "الصَّلوة" برسم الألف واوًا؛ اتباعًا لرسم المصحف. ينظر: أدب الكاتب: ١٧٧.

(٥) في (أ): "بحل".

(٦) تنظر حاشية (٢).

(٧) في (ب) : "بها"، بالإفراد، وهو سهو.

(٨) هذا اقتباسٌ من القرآن الكريم، وهو جزء من الآية (٥٩) في سورة النمل.

(٩) فى (ج) : " أسميتها".

(١٠) سقط من هنا إلى قوله: (واعملنَّ بنيَّة) من (ب)، ومقدار السقط عشرة أسطر تقريبًا.

(١١) في (ج) : "الكلمة".

(١٢) ما بين المعقوفتين زيادة من (ج).

(١٣) ينظر: عروس الأفراح: ٢/ ٣٣٢، ومعجم مقاليد العلوم: ١٠٨/١، والتوقيف على مهمات التعاريف: ٥٨/١، وجواهر البلاغة: ٣٣٨/١.

(١٤) في (أ) و(ج) : "أنْ لا"، والأرجحُ أنَّ "أنْ" الناصبة للمضارع تُوصلُ بـ"لا" النافية. ينظر: أدب الكاتب: ١٧٣، وشافية ابن الحاجب ضمن مجموعة شروحها: ٢/ ٥٨٢.

(١٥) سقطت عبارة: "عز وجل" من (ب) و(ج).

(١٦) في (ج) : "رسول الله".

(١٧) ينظر: عروس الأفراح: ٢/ ٣٣٦، وخزانة الأدب للحموي:٤٧٧/٢، وجواهر البلاغة: ٣٣٨/١.

(١٨) البيتان من الرَّجز، نُسِبَا لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ) في: طبقات الشافعيَّة للسُّبكي: ١٣٩/٥، وطبقات المفسِّرين للدَّاودي:٣٣٤/١.

(١٩) اقتبس الشاعر –في عجُز البيت الثاني– جزءًا من الآية (٣٨) في سورة الأنفال، ويُسمَّى عقدًا كما ذكر المؤلف.

وكقوله[١]:

عُمْـــدَةُ الخَـيْرِ عِـنْدَنَا كَلِـمَـاتٌ
أَرْبَـعٌ قَـالَهُنَّ خَـيْرُ البَـرِيَّـهْ
اتَّـقِ الشُّـبُهَـاتِ وَ ازْهَـدْ وَ دَعْ
مَا لَيْـسَ يَعْنِيكَ وَاعْمَلَنَّ[٢] بِنِيَّهْ[٣]

و(العواملُ) جمعُ عامل، وله في الاصْطلاحِ معنيان[٤]: أعمُّ- وسيأتي[٥]-.

وأخصُّ، وهو: ما به يحصُلُ المعنى المُقتضِي للإعراب[٦].

و(النَّحويَّة): المنسُوبةُ إلى النَّحو، وهو في الاصْطلاح: علمٌ بأصولٍ[٧] يُعرَفُ بها أحوالُ أواخرِ الكلمِ إعرابًا وبناءً[٨].

و(المَأْثورُ): المُختار، و(المذهبُ): الحُكمُ الذي يُذهبُ إليه ويُعتَقد[٩].

و(الإعرابُ) الأول: بالمعنى اللُّغوي، الذي هو البيان[١٠].

و(الإعرابُ) الثاني: بالمعنى الاصْطِلاحي، الذي هو علمُ النحو، وقد عرفْتَهُ[١١]، وفي ذلك من المُحسِّناتِ البديعيَّة (٢/ب)

(١) البيتان من الخفيف، نُسِبا إلى الإمام الشَّافعي (ت ٢٠٤هـ). ينظر ديوانه (دار القلم):١٢٩، وعروس الأفراح :٢/٣٣٧، ومرقاة المفاتيح للهروي:٧/ ٣٠٤٢.

وإلى الحافظ أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ مُفَوَّزِ الْمُعَافِرِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ في: إكمال المعلم للقاضي عياض: ٥/٢٨٤، والصِّلة لابن بشكوال: ٢٣٦، وجامع العلوم والحكم:١/ ٦٣.

(٢) في (ج): " واعمل"، وهو مجانبٌ للصواب.

(٣) هذا اقتباسٌ من عدَّة أحاديث نبوية ، منها حديثه-صلّى الله عليه وسلّم-:" الحَلاَلُ بَيِّنٌ، وَالحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ "، وحديثه:" ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللَّهُ "، وحديثه: "مِنْ حُسْنِ إِسْلاَمِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ "، وحديثه: " إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ". ينظر: عروس الأفراح: ٢/ ٣٣٧.

(٤) عرَّف الرُّماني الإعراب-ولعل مقصوده العامل- بأنه: مُوجبٌ لتغييرٍ فِي الْكَلِمَة على طَرِيق المُعاقبة لاخْتِلَاف الْمَعْنى، وعليه فهو تعريفٌ ثالث للعامل. رسالة الحدود: ٦٩.

(٥) سيأتي في الصفحة التالية، وهو قوله: « ما أَوْجبَ كوْنَ آخرِ الكلمةِ على وجهٍ مخصوص».

(٦) هذا تعريف ابن الحاجب في: الكافية: ١١، ولفظه: (ما به يتقوَّم..)، ونقله الرضي في شرحه: ١/٦٤، والأبذي في شرح حدود النحو: ٧٠.

وتبِع ابن الحاجب في ذلك: الدَّماميني في تعليق الفرائد:٤/٢٢١، والسيوطي في: معجم مقاليد العلوم:١/٨١، و الفطامي في تسريح الغوامل: ٤٨٨.

وإنما كان هذا التعريف أخصَّ لصدقهِ على عاملِ الاسم فقط؛ إذ المعنى المُقتضى لا يُوجدُ في الفعل عند البصريين، وغير مختارٍ عند الكوفيين، وينتقضُ كذلك بالباء في نحو: "بِحَسْبِكَ درهمٌ"؛ إذ لم يحصُل فيه بسببهِ معنىً مقتضٍ للإعراب. ينظر: تحفة الإخوان للغليبولي:١٢٨، وحاشية الصبان: ١/٧٢.

(٧) سقطت كلمة "بأصول" من (أ)، واستدركها الناسخ بالحاشية.

(٨) ينظر: أوضح المسالك: ٤/٧٠، والتصريح: ١/١٢، وشرح كتاب الحدود للفاكهي: ٥٣، ودليل الطالبين:١٢.

وعرَّفه ابن عصفور بأنه: "علمٌ مستخرجٌ بالمقاييسِ المُستنبطةِ من استقراءِ كلامِ العرب، المُوصِّلة إلى معرفةِ أحكامِ أجزائِه". المقرب: ٤٥.

(٩) ينظر: لسان العرب (ذهب): ١/٣٩٤، وتاج العروس (ذهب): ٢/٤٥٠.

(١٠) أشهر المعاني اللغوية التي عُرِّف بها النحو. ينظر: مقاييس اللغة (عرب): ٤/٣٠٠، وتوجيه اللمع: ٦٧، والتصريح: ١/٥٦.

أما معانيه الأخرى فمنها: القصد، والتغيير، والتحسين، والتكلُّم بالعربية،.. إلخ. ينظر:: شرح كتاب الحدود للفاكهي: ٥١، وشرح الأشموني: ١/١٥.

واختار ابن إياز المعنى الأول، معللاً ذلك بأنَّ العرب لم تقصدْ بإعراب كلماتها تحسينًا ولا تغييرًا. ينظر: المحصول في شرح الفصول (دكتوراة) :١/٥١، ٥٢.

وتابعه الفاكهي قائلًا: « والمناسبُ للمعنى الاصطلاحي من معانيه: (الإبانة)؛ إذ القصدُ به إبانةُ المعاني المختلفة». شرح كتاب الحدود: ١٥٨.

(١١) وهو قوله: «علمٌ بأصولٍ يُعرفُ بها أحوالُ أواخرِ الكلم إعرابًا وبناءً»، وعليه فمقصودُه بالمعنى الاصطلاحي للإعراب هنا هو: تغييرُ أواخر الكلم لاختلافِ العواملِ الدَّاخلة عليها لفظًا أو تقديرًا، ومراده باسم رسالته (الإعراب عن عوامل الإعراب) هو: الإبانةُ عن عوامل النحو.

"الجِناسُ التَّام"، وهو: اتِّفاقُ الكلمتين[١] لفظًا وخطًا،

مع اختلافِهما معنىً[٢].

وللإعرابِ [في الاصْطلاحِ][٣] معنيان آخران:

أحدهما مُقابلُ[٤] البناء، ويُعرفُ بأنه: أثرٌ[٥] يجلِبُهُ العاملُ[٦] في آخرِ الكلمة[٧].

وثانيهما: تنزيلُ المركَّبِ على القاعدةِ النَّحويَّة، وهذا هو [المعنى][٨] المُرادُ من الإعرابِ في قولِهم مثلاً: "هذا الكتابُ إعرابُ القرآن"[٩].

(ص): العاملُ: ما أَوْجبَ كوْنَ آخرِ الكلمة على وجهٍ مخصُوص[١٠].

(ش): هذا معنى العاملِ الأعمِّ[١١]- كما مرَّت الإشارةُ إليه[١٢]-، والمرادُ بالوجهِ المخصوص: الرفع والنصب والخفض والجزم[١٣]، كـ"جاءَ زيدٌ"، و"رأيتُ زيدًا"، و"مررتُ بزيدٍ"، و"لَمْ يقمْ"، فـ"جَاءَ" عامل؛ لأنه أَوْجبَ كوْنَ آخرِ الكلمة- وهي "زيدٌ"- على وجهٍ مخصوص، وهو الرفع، و"رَأَى" عامل؛ لأنه أَوْجبَ كوْنَ آخرها على وجهٍ مخصوص، وهو النَّصب، و"الباءُ" عامل؛ لأنه أَوْجبَ كوْن

---

(١) في (ب): «الكلمة»، والصواب ما أثبته.

(٢) ينظر: عروس الأفراح: ٢٨٦/٢، وخزانة الأدب للحموي: ٧٤/١، وجواهر البلاغة : ٣٢٦/١، وبغية الإيضاح:٦٤٠/٤.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من (ج).

(٤) في (ب): "ما يقابل".

(٥) زاد في (أ) و(ب): " ظاهر"، والصوابُ حذفها كما في (ج)؛ لعدمِ اقتصارِ الأثرِ على الظاهر، بل يشملُ المقدَّر أيضًا. والأثر الظاهر: ما تلفظُ به من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذف. والمقدر: ما نُوى من ذلك، كما تُنوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو: "الفتى"، وكما تُنوى الواو في نحو: "مسلمي" رفعًا. ينظر: التصريح: ٥٦/١.

(٦) أي: يُحدِثُهُ بدخولِهِ لفظًا أو تقديرًا، ويخرج بهذا ما لا يجلبهُ عامل، كحركة النقل، والإتباع، والحكاية، والتقاء الساكنين، فليس بإعراب. ينظر: شرح كتاب الحدود: ١٥٨.

(٧) ينظر: أوضح المسالك: ٦٤/١، وشرح شذور الذهب: ٤١، وشرح كتاب الحدود: ١٥٨، والتصريح: ٥٦/١، وهمع الهوامع: ٥٩/١.

والمراد بالكلمة: الاسم المتمكِّن، أو الفعل المضارع المجردُ من نونى الإناث والتوكيد؛ إذْ لا يعربُ من الكلمة سواهُما. والمراد بآخرها: ما كان آخرًا حقيقة كـ: دال"زيد"، أو مجازًا كـ: دال"يد"، والأفعال الخمسة؛ فإنَّ علامة الإعراب فيها النون وحذفها، وليست آخر الكلمة ولا متصلةً بالآخر، بل الضميرُ الذي هو فاعل، لكنه بمنزلة الجزء من الفعل، وكذلك: "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة"؛ فإنَّ الإعرابَ فيهما في جزء الكلمة دون الجزء الثاني. وأجاب ابنُ هشام بأنه حالٌ محل النون، وهي بمنزلة التنوين. ينظر: شرح كتاب الحدود: ١٥٨، والهمع:٥٩/١. وهذا التعريفُ هو ما عبَّر عنه ابن مالك بقوله: «الإعرابُ ما جيءَ به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ، أو حرفٍ، أو سكونٍ، أو حذف ». التسهيل: ٧.

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب) و(ج).

(٩) المراد: تنزيلُ الألفاظ المركَّبة على ما تقتضيه صناعَة الإعرابِ والنحو، وعليه فمثاله: (هذا الكتابُ إعرابُ القرآن) معناه أنه يتتبعُ ألفاظ القرآن، ويبينُ إعرابَها، وكيفيةَ تطبيق قواعدِ النحو عليها. ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب: ٢٠/١، و حاشية الخضري:٢٦/١.

«وهذا الإطلاقُ اصطلاحيٌ أيضًا؛ لأنَّ العرب لم تكن تعرفُ تلك القواعد، ولا تطبيقَ الكلام عليها، وإنما تنطقُ به مطابقًا لها سجيَّة». حاشية الخضري:٢٦/١.

(١٠) ينظر: المصباح للمطرزي: ص ٦١، والتعريفات للجرجاني: ص ١٤٥، ووسائل الفئة للعيني: ص٢٢، وشرح الشيخ خالد للعوامل: ص٧٣، وشرح العصام على عوامل البركوي: ص ٣٣٧، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي: ص ٢٣٣، وكشاف اصطلاحات الفنون: ١١٦٠/٢.

(١١) لشمولِه العاملَ المعنوي واللفظي، بخلافِ الأول؛ فمختصٌ باللفظي. ينظر: فتح رب البرية للشنقيطي: ص ١٠٢، ٣٢٩.

(١٢) مرَّت الإشارة إليه في الصفحة السابقة، وراجع حاشية (٦) بها.

(١٣) ينظر: فتح رب البرية: ١٠٢/١، ٣٢٩، و حاشية الآجرومية للنجدي: ٢٢/١.

وهو تعريف ابن الخباز نفسه للعامل، حيث قال: « والعامل: كلُّ ما أثَّر في كلمة رفعًا أو نصبًا أو جرًا أو جزمًا» . توجيه اللمع: ٦٦.

آخرِها على وجهٍ مخصوص، وهو الخفضُ، و"لَمْ" عامل؛ لأنه أوْجبَ كوْنَ آخرِ الكلمة -[وهي "يَقُمْ"][١]- على وجهٍ مخصوص، وهو[٢] الجزمُ.

وشملَ[٣] التعبيرُ[٤] بـ"مَا"[٥] العاملَ اللفظي- كما في[٦] هذه الأمثلة، والعاملَ المعنوي كالابتداءِ في "زيدٌ قائمٌ"، فالابتداءُ عامل[٧]؛ لأنه أوْجب كوْنَ آخرِ الكلمة – وهي "زيدٌ"[٨]-على وجهٍ مخصوص، هو الرفع.

(ص): وهو لفظيٌّ ومعنوي، فاللَّفظي سماعيٌّ وقياسي، فالسَّماعيُّ عشرون نوعًا.

(ش): العاملُ ينقسمُ إلى قسمين: أحدُهما يُسمَّى لفظيًا؛ لأنه من قبيلِ اللفظ[٩]، وثانيهما يُسمَّى معنويًا؛ لأنه من قبيلِ المعنى، ثم اللفظيُّ أيضًا ينقسمُ[١٠] إلى قسمين: أحدُهُما يُسَمَّى[١١] سماعيًّا؛ لأنه مقصورٌ على السَّماع[١٢]، وثانيهما يُسمَّى[١٣] قياسيًّا؛ لأنه يدخُلُ فيه القياس، وأما العاملُ المعنوي فلا يُسمَّى سماعيًّا ولا قياسيًّا[١٤]، ثم العاملُ اللفظيُّ السَّماعيُّ ينقسمُ إلى عشرين[١٥] نوعًا، تُذكرُ على التفصيلِ شيئًا فشيئًا.

(ص): النوعُ الأول:(٣/ أ) حروفٌ تجرُّ الاسم[١٦]، وهي أحدٌ وعشرون[١٧] حرفًا[١٨]: (مِنْ)، و(إلى)، و(عنْ)، و(على)، و(في)، و(رُبَّ)، و(الكاف)، و(اللام)، و(مُذْ)، و(مُنذُ)،

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

(٢) وقع انتقال نظر لناسخ نسخة (ج) ترتب عليه سقوط عبارة : " الخفض... مخصوص، وهو" .

(٣) زاد في (أ) لفظ "معا"، وهو سهوٌ، والصواب حذفه.

(٤) في (ب): "التعيين"، وهو تصحيف وتحريف.

(٥) في (ب): "بها"، وهو تحريف.

(٦) كرر ناسخ (ب) عبارة: (كما في)، وهو سهوٌ، والصواب حذفها.

(٧) هذا مذهب سيبويه في الكتاب:١/٨١، والمبرد في المقتضب:٤/١٢٦، وجمهور البصرين، وذهب الكوفيون إلى أنَّ المبتدأ والخبر يترافعان. ينظر: الإنصاف: ١/٣٨، والتبيين: ٢٢٤، ٢٢٥، والارتشاف: ٣/١٠٨٥. والابتداء هو: تعريةُ الاسمِ من العواملِ اللفظيةِ للإسناد. ينظر: المصباح للمطرزي: ١٢١، وشرح الشيخ خالد للعوامل:٣١٢.

(٨) سقطت عبارة: (وهي "زيدٌ") من (أ)، واستدركها الناسخ بالحاشية.

(٩) أي: يتلفَّظُ به اللِّسان، وقُدِّم اللفظي على المعنوي لكونهِ أشرفَ منه؛ لتحقُّقِه هو ومعمولُه في الذكر. ينظر: شرح العصام على عوامل البركوي: ٣٣٧.

(١٠) في (ب) و(ج): " ينقسم أيضًا".

(١١) في (ب) و(ج): "يسمَّى أحدهما".

(١٢) أي: يتوقَّفُ إعمالُه على السَّماع، ولا يمكنُ أنْ يُنكر في عمله قاعدةٌ كلية، وقُدِّم على القياسي لسهولةِ حصرِ أفرادِه؛ لقلتها، بخلافِ القياسي؛ فإنَّ أفرادهُ أكثر من أنْ تُحصر، فضبطُها متعسّر. ينظر: شرح العصام على عوامل البركوي: ٣٣٧.

(١٣) سقطت "يُسمَّى" من (ب).

(١٤) لأنه لا يُتلفظُ به باللسان، بل يُعرفُ بالقلب والجنان. ينظر: شرح الشيخ خالد للعوامل: ٣١٢، و شرح العصام على عوامل البركوي:٣٦٠، وتسريح الغوامل: ٥٨٤.

(١٥) في (ب) و(ج): (ثمانية عشر)، والصواب ما في (أ)، وهو ما أثبته؛ ويؤيِّده أنَّ الأنواع التي ذكرها المؤلفُ في المتن والتي سيذكرُها في الشرح عشرون نوعًا. وقد ذكر الجرجاني أنَّ العوامل اللفظية السَّماعية ثلاثة عشر نوعًا، وعددها: واحد وتسعون عاملاً، وذكر البركوي أنها خمسة أنواع، وعددها تسعة وأربعون عاملاً. ينظر: العوامل المائة للجرجاني:٣٢، وعوامل البركوي: ١٧.

(١٦) وسُمِّيت حروف الجر عند البصريين لأنها تجرُّ- أي: توصِّلُ- معاني الأفعال إلى الأسماء، وسُمِّيت بذلك باعتبار عملها؛ لأنها تختصُّ بالأسماء، وتؤثِّر فيها الجر، وقُدِّمت على غيرها من العواملِ لكثرة عددها، وكثرة وُرودها في الكلام. ينظر: شرح الشيخ خالد للعوامل:٨٩، وشرح العصام على عوامل البركوي: ٣٣٨.

(١٧) يقال: "أحد وَعِشْرُونَ" كَمَا يُقَالُ: "وَاحِدٌ وَعِشْرُونَ"، ولا يقال في: "أحد عشر" إلا أحد. ينظر: اللسان: (وحد): ٣/٤٤٦.

(١٨) عدَّها الجرجاني سبعة عشر حرفًا، وعدَّها البركوي عشرون حرفًا. ينظر: العوامل المائة: ٤١، وعوامل البركوي: ١٨.

و(الباء)[١]، و(واو) القسم، و(تاؤُه)، و(حتَّى)، و(حَاشَا)، و(عَدَا)[٢]،

و(خَلا)، و(كَيْ)، و(لَوْلا) بقلَّة، و(لَعَلَّ) في لغة عُقَيْل، و(مَتَى) في لغة هُذَيْل.

(ش): النوعُ الأول من أنواعِ العواملِ اللفظيةِ السَّماعيةِ المذكورة حروفٌ عملُها خفْضُ[٣] الاسم، وهي أحدٌ وعشرُون حرفًا: **أحدُها: (مِنْ)**، ولها ثلاثةُ[٤] معانٍ[٥]:

الأول: ابتداءُ الغاية[٦]، مثل: ﴿ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾[٧].

والثاني: التَّبيين[٨]، مثل: ﴿ أَساوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾[٩].

والثالث: التَّبعيض[١٠]، مثل: ﴿ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾[١١].

وتكونُ زائدةً[١٢]، مثل: ﴿ هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾[١٣].

---

(١) في (ج) قُدّمت "مُنْذُ" على "مذْ".

(٢) في (ب) : "عدى" بالياء، وما أثبته من (أ) و(ج)، وهو الصواب؛ لأنّ "عَدَا" هنا حرف، والألف اللينة تُرسم في جميع الحروف ألفًا.

ينظر: الإملاء والترقيم لعبد العليم إبراهيم: ٧٢، وقواعد الإملاء لعبد الجواد الطيب: ٧٦، والكافي في قواعد الإملاء والكتابة لأيمن عبد الغني: ١٠٤.

(٣) قال المؤلف: " خفض الاسم"، وقبيل ذلك قال: "جرُّ الاسم"، فاستخدم المصطلحين، الخفضُ وهو مصطلحٌ كوفي، والجرُّ وهو مصطلحٌ بصري، وكلاهما من وضع الخليل، فقد وضع مصطلح "الخفض" للمجرور المنوَّن، فتوسَّع فيه الكوفيون، واستخدمُوه للمنوَّن وغير المنوَّن، ووضع مصطلح "الجرّ" للتخلُّص من التقاء السَّاكنين، فجعله البصريون حركةً خاصةً بالأسماء المُعربة. ينظر: إعراب القرآن للنحاس :١٤/١، ومدرسة الكوفة للمخزومي:٣١١، والمدارس النحوية للسامرائي :١٣٤.

(٤) في(أ) و(ب): "ثلاث معان"؛ وهو جائزٌ على مذهبِ الكسائي والبغداديين؛ مراعاةً للفظ الجمع. ينظر: الارتشاف:٧٥١/٢.

(٥) لها معنيان في الكتاب:٢٢٤/٤، ومعنى واحد في المقتضب:٤٤/١، والمفصل: ٣٧٩ ، وأربعة معان في: شرح المقدمة المحسبة: ٢٣٦، وتوجيه اللمع: ٢٢٨، وخمسة معان في رصف المباني: ٣٨٨ ، وأربعة عشر معنى في الجنى الداني:٣٠٨ ، وسبعة معان في أوضح المسالك: ٣/ ١٩، وخمسة عشر معنى في المغني: ٤١٩ ، وعشرة معان في شرح الأشموني: ٧٠/٢ .

(٦) ذهب المبرد في المقتضب:٤٤/١، وابن السراج في الأصول:٤٤/١، والزمخشري في المفصل: ٣٧٩، إلى أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية، أما سائر المعاني الأخرى فراجعةٌ إليه. ينظر: الجنى الداني: ٣١٥، والمغني: ٤١٩. وتكون لابتداءِ الغاية في المكان باتفاق البصريين والكوفيين، ولابتداءِ الغاية في الزمان عند الكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه، واختاره كثيرٌ من المتأخرين لكثرة شواهدِهِ نظمًا ونثرًا. ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٩٧/٢، والارتشاف: ١٧١٨/٤، والمغنى: ٤١٩.

(٧) سورة الإسراء: ١.

(٨) أي: بيان أنَّ ما بعدها جنسٌ يشملُ ما قبلها، وعلامته: أنْ يحسُن جعل "الذي" مكان "مِن"؛ وهذا المعنى قال به جماعةٌ من المُتقدِّمين والمتأخرين، منهم: النحاس، وابن بابشاذ، والقيرواني، وابن مضاء، ولكن أنكره أكثرُ البصريين والمغاربة. ينظر: الارتشاف:١٧١٨/٤، والجنى الداني: ٣٠٨، والمغنى: ٤١٩.

(٩) سورة الكهف: ٣١. وموطن الشاهد قوله: "من ذهبٍ"؛ حيث جاءت "مِنْ" لبيان الجنس، أي: أساورَ هي ذهبٌ. ينظر: المغنى: ٤١٩.

(١٠) هذا مذهب الجمهور، وعلامته صحَّة جعل "بعض" مكان "مِنْ"، وأنكر المبرد وابن السَّراج والزَّمخشري هذا المعنى– وغيره من المعاني–، وردُّوها إلى معنى ابتداء الغاية، وأنَّ سائر المعاني التي ذكرت راجعٌ إلى هذا المعنى. ينظر: المقتضب:٤٤/١، والأصول: ٤٠٩/١، والمفصل: ٣٧٩، والارتشاف:١٧١٨/٤.

(١١) سورة آل عمران:٩٢. وموطن الشَّاهد: مجيء "مِنْ" بمعنى "بعض"، ويؤيده قِرَاءة ابْن مَسْعُود: (حَتَّى تنفقوا بعض ما تحبون). ينظر: الكشاف: ٣٨٥/١.

(١٢) هي التي تفيد التنصيص على العموم أو تأكيده، وتُزاد بشرطين: أن تُسبق بنفيٍ أو استفهام، وأنْ يكون مجرورُها نكرة، وأجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط، وأجازها الأخفش والكسائي وهشام بلا شرط . ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ١٣٨، والارتشاف: ١٧٢٣/٤، والتصريح: ٦٤٠/١.

وقد أنكر هذا المعنى المبرد في المقتضب:٤٤/١، وابن السراج في الأصول:٤٤/١ ، والزمخشري في المفصل: ٣٧٩ ، ورَدُّوه إلى معنى ابتداء الغاية.

ويُلاحظ أنَّ المؤلِّف لم يعد الزيادة معنىً من معاني "مِنْ"، وهو تابع في ذلك للمالقي في رصف المباني: ٣٨٩، والمرادي في الجنى الداني: ٣٠٨.

(١٣) سورة فاطر: ٣. وموطن الشاهد مجيء "مِنْ" زائدة لتأكيد العموم. ينظر: الوسيط للواحدي: ٥٠١/٣، والدر المصون:٢١٢/٩.

وثانيها: (إِلَى)، ولها معنيان[١]:

الأول: انتهاءُ الغاية[٢]، مثل: ﴿ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا[٣]﴾[٤]. **والثاني:** المُصاحبة[٥]، مثل: ﴿مَنْ أَنْصارِي إِلَى اللَّهِ﴾[٦].

وثالثُها: (عنْ)، ولها معنىً واحدًا[٧]، وهو المُجاوزة[٨]، مثل: "سِرْتُ عن البلد"[٩].

ورابعُها: (على)، ولها معنىً واحد[١٠]، وهو الاسْتِعلاء[١١]، مثل: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[١٢].

وخامسُها: (في)، ولها معنيان[١٣]:

الأول[١٤]: الظرفيَّة[١٥]، مثل: ﴿ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ ﴾[١٦].

والثاني: الاسْتِعلاء[١٧]، مثل: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[١٨].

---

(١) لها معنى واحد فقط في الكتاب:٢٢٤/٤، والأصول:٤١٢/١، والمفصل: ٣٨٠ ، وخمسة معان في شرح التسهيل: ١٤١/٣، ومعنيان في رصف المباني: ١٦٦، وثمانية معانٍ في الجنى الداني :٣٨٥ ، والمغني: ١٠٤ ، ومصابيح المغاني: ١٠٢ .

(٢) الزمانية أو المكانية، وهذا أصلُ معانيها، ولذا اكتفى بذكره سيبويه في الكتاب :٢٢٤/٤، و ابن السراج في الأصول:١ /٤١٢، والزمخشري في المفصل: ٣٨٠.

(٣) رُسِمت في (ب)، و(ج) بالياء، وما أثبتُّهُ هو الأولى؛ اتباعًا للرَّسم العثماني للمصحف، وموافقةً للأصل (أ).

(٤) سورة الإسراء: ١. وموطن الشَّاهد دلالة "إلى" على انتهاء الغاية المكانية. ينظر: المغني: ١٠٤، وعمدة الحفاظ : ١١٦/٤، والهمع: ٢/ ٤١٤.

(٥) الثاني: أنْ تكون بمعنى "مَعَ"، وذلك إذا قصدتَ ضمَّ شيءٍ إلى شيء، فإن لم يكن ضمٌ لم تكن بمعناها، فلا يُقال في "مع فلانٍ مالٌ كثير": إلى فلانٍ مالٌ كثير، وكون "إلى" بمعنى "مع" حكاهُ ابن عصفور عن الكوفيين، وابن هشام عنهم وعن كثير من البصريين. ينظر: المغني:٣٨٦، و الارتشاف: ١٧٣٠/٤.

وردَّه الزمخشري والرضي إلى معنى انتهاء الغاية. ينظر: المفصل: ٣٨٠، وشرح الكافية: ٤/ ٢٧١.

(٦) سورة الصف: ١٤. وموطن الشاهد مجيءُ "إلى" بمعنى" مع". قال المفسِّرون: أي: مع الله، وهو وجهٌ حسن. وقيل: "إلى" في الآية على أَصْلِهَا، وَالْمعْنَى: من يُضيفُ نصرته إِلَى نصْرَة الله، و"إِلَى" حِينَئِذٍ أبلغ من "مَعَ"، وَقيل التَّقْدِير: من ينصرُنِي حَال كوني ذَاهِبًا إِلَى الله. ينظر: الجنى الداني:٣٨٦، والهمع: ٢/ ٤١٤.

(٧) ذُكر لها معنى واحد في: اللمع : ٧٣، والمفصل: ٣٨٥، واللباب للعكبري: ٣٥٧/١، ومعنيان في: رصف المباني: ٤٣٣، وأربعة معان في أوضح المسالك: ٤٠/٣، وسبعة في شرح التسهيل: ١٥٨/٣، وثمانية في الجنى الداني: ٢٤٥، وتسعة في مصابيح المغاني: ٢٨١.

(٨) وهو أشهر معانيها وأصلُها، ولم يثبتْ لها البصريون غير هذا المعنى. ينظر: شرح التسهيل: ١٥٨/٣، والجنى الداني: ٢٤٩، والمغني: ١٩٦.

(٩) المجاوزة هنا حقيقية، ومثلها: "رميتُ السَّهمَ عن القوس"، والمجاوزة المعنوية نحو: "أخذتُ العلمَ عن عمرو". ينظر: شرح العصام على البركوي: ٣٣٩.

(١٠) ذُكر لها معنى واحد في: الأصول:١٧٦/٣، واللمع : ٧٤، وثمانية في شرح التسهيل: ١٦٣/٣، ومعنيان في رصف المباني: ٤٣٤، وثمانية في الجنى الداني: ٤٧٦، وأربعة في أوضح المسالك: ٣٧/٣، وتسعة في المغني: ١٩٠، ومصابيح المغاني: ٢٨١.

(١١) هذا هو أصلُ معانيها، ولذلك لم يثبت لها أكثر البصريين غير هذا المعنى، وتأوَّلوا ما أوْهم خلافه. ينظر: الجنى الداني: ٤٧٦.

(١٢) سورة المؤمنون: ٢٢. والاستعلاء نوعان: حسِّي- وهو موطن الشاهد في الآية المذكورة-، ومعنوي كقوله: ﴿ فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ﴾".

(١٣) ذُكر لها معنىً واحد في: حروف المعاني للزجاجي: ١٢، والمفصل: ٣٨١، وتسعة في الجنى الداني: ٢٥٠، وستة في: أوضح المسالك: ٣٤/٣، وعشرة في المغني: ٢٢٣، وأحد عشر في مصابيح المغاني: ٢٨١.

(١٤) سقطت لفظة " الأول" من (ب).

(١٥) وهي الأصل، ولم يُثبت البصريون غيرها. وتكونُ للظرفية الحقيقية زمانًا أو مكانًا، أو الظرفية المجازية. ينظر: الجنى الداني: ٢٥٠، ومغني اللبيب: ٢٢٣.

(١٦) سورة الروم: ٣. وموطن الشَّاهد إفادة "في" معنى الظرفية، وهي حقيقية مكانية، والمجازية نحو: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصاصِ حَياةٌ ﴾.

(١٧) زاد في (ب): "به"، والصوابُ حذفه كما في (أ). وكونها للاستعلاء أي: بمعنى "على".

(١٨) سورة طه: ٧١. وموطن الشَّاهد إفادة "في" معنى "على"، وهو قول الأخفش في معانيه: ٥١/١، والزجاج في معانيه: ٤١٧/١.

وقيل: "في" جاءت بمعناها الحقيقي، وهو الظرفية؛ فإنَّ فرعون نقرَ الخشب وصلبَهم في داخله، فصار ظرفًا لهم حقيقة. ينظر: البحر المحيط: ٧/ ٣٥٣.

وسادسُها: (رُبَّ)[١]، ولها معنىً واحد، وهو التقليل[٢]، مثل قول الشَّاعر:

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ[٣]

أراد: آدمَ وعيسى -صلَّى الله على نبيّنا وعليهما وسلَّم[٤]-.

وسابعُها: (الكاف)، ولها معنىً واحد، وهو التشبيه[٥]، مثل: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾[٦].

وتكونُ زائدةً[٧]، مثل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[٨].

وثامنُها: (اللام)، ولها خمسةُ[٩] معانٍ:

الأول[١٠]: الاخْتصاص[١١]، مثل: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[١٢].

والثاني[١٣]: التَّعليل[١٤]، مثل: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾[١٥].

---

(١) هي حرف جرّ عند البصريين، واسمٌ عند الكوفيين وابن الطراوة؛ لِأَنَّهَا فِي التقليل مثل "كمْ" فِي التكثير، وَهِي اسْم بِإِجْمَاع. ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٧٣٧.

(٢) فيها ثَمَانِيَة أَقْوَال: أحدها: أَنَّهَا للتقليل دَائِمًا، وهو مذهبُ جمهور البصريين، وثانيها: أنها للتكثير دائمًا، ثَالِثهَا: أَنَّهَا للتقليل غَالِبا والتكثير نَادرا، وَرَابِعهَا: أنها للتقليل قَلِيلا وللتكثير كثيرًا، وخامسها: أنها مَوْضُوعَة لَهما من غير غَلَبَة أَحدهمَا، وسادسها: أنها لا تدلُّ على تَكْثِير وَلَا تقليل، وَإِنَّمَا يُفهم ذَلِك من السياق، وسابعها: أَنَّهَا للتكثير فِي موضِع المُباهاة والافتخار، وللتقليل فِي مَا عدا ذَلِك، وثامنها: أنها لمُبهم الْعَدَد تكون تقليلاً وتكثيرًا. ينظر: التذييل والتكميل: ١١/٢٨٥.

(٣) من الطويل لرجلٍ من أَزْد السَّراة، وورد في: الكتاب: ٢/٢٦٦، و شرح التسهيل: ٣/ ١٧٨، والجنى الداني: ٤٤٥، والارتشاف: ٤/١٧٤٤، وشرح شواهد المغني: ١/٣٩٨، وخزانة الأدب: ٢/٣٨١. والشاهد: دلالة "رُبَّ" على التقليل قليلاً، والأكثرُ دلالتها على التكثير. وقيل: هي لم تدل على التقليل بلفظِها، وإنما فُهم ذلك من سياق الكلام.

(٤) في (ب): "صلَّى الله وسلم على نبينا وعليهم"، و في (ج): "وعليهما".

(٥) وهو أصلُ معانيها، ولم يُذكر لها سواه في: الكتاب: ٤/ ٢١٧، والمقتضب: ١/٣٩، والأصول: ١/ ٤٣٧، واللمع: ٧٥، والمفصل: ٣٨٥، و لها معنيان في الجنى الداني: ٨٤، وأربعة في أوضح المسالك: ٣/٤٢، وخمسة في المغني: ٢٣٤، وستة في مصابيح المغاني: ٣٢٨.

(٦) سورة الرحمن:٣٧. والشاهد: إفادة الكاف معنى التشبيه، وهو أصلُ معانيها. ينظر: البحر المحيط: ١٠/٦٦.

(٧) أي: لإفادة معنى التوكيد. ويُلاحظ أنَّ المؤلف لم يعد الزيادة معنىً من معاني "الكاف"، كما في: الأصول: ١/٤٣٨، واللمع: ٧٥.

(٨) سورة الشورى: ١١. والشاهد: زيادة الكاف لمعنى التوكيد، أي: ليس شيءٌ مثله"، كذا قدَّره الأكثرون، إذ لو لم يقدِّروه كذلك صار المعنى: ليس شيءٌ مثل مثلِهِ، فيلزمُ إثباتُ المثل، وهو محال. وقيل: الكاف غير زائدة، بل الزائد "مثْل"، وزِيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير. و رُدَّ ذلك بأنَّ القولَ بزيادة الحرف أَوْلى من القولِ بزيادة الاسم. وقيل: لا زائدَ منهما، بل إنَّ "مثل" بمعنى الذات أو الصِّفة، وقيل: الكاف اسمٌ مؤكِّد لـ"مثل". ينظر: التصريح: ١/ ٦٥٤.

(٩) في (ب) : "خمس"، وما أثبته من (أ)، و(ج)، وهو الأرجح. وقد ذُكر لها ثمانية عشر معنى في التسهيل:١٤٥، وثمانية معان في رصف المباني: ٢٩٣، وثلاثون معنىً في الجنى الداني: ٩٧، واثنا عشر معنى في أوضح المسالك: ٣/٢٦، واثنان وعشرون في المغني: ٢٧٥،

(١٠) كرر ناسخ (ب) لفظ: "الأول"، وهو سهوٌ منه.

(١١) نحو: "السَّرج للدابة"، وهو أصلُ معانيها، وسائر المعاني المذكورة لها راجعةٌ إلى الاختصاص. ينظر: المفصل: ٢٨٢، والجنى الداني: ١٠٩.

ومن معانيها الاستحقاق، وَقد اسْتَغْنِي المؤلف بِذكر الِاخْتِصَاص عَن ذكره، ومثل لَهُ بمثال لام الاستحقاق، ويمكنُ توجيه ذلك بأَنَّ فِيهِ تقليلاً للاشتراك، وأنَّ الاستحقاقَ نوعٌ من أنواع الاختصاص؛ لأنَّ من استحقَّ شيئاً فقد حصلَ له به نوع اختصاص. ينظر: الجنى الداني: ٩٦، والمغني: ٢٧٥.

(١٢) سورة الفاتحة: ١. والشاهدُ: مجيءُ اللام للاختصاص، وقد مثَّل بها النحويين لمعنى الاستحقاق. ينظر: اللامات للزجاجي: ٦٥، ونتائج الفكر: ٢٨٥، والبحر المحيط: ١/٢٧، والمغني: ٢٧٥، والهمع: ٢/٤٥١. وسبق التوجيهُ بأنَّ الاستحقاق نوعٌ من أنواع الاختصاص.

(١٣) سقطت عبارة "والثاني" من (ج).

(١٤) وسميت لام "كَيْ" لأنها تفيد ما تفيدهُ "كَيْ" مع التعليل، قال بعضهم: وهو راجعٌ إلى معنى الاختصاص؛ لأنك إذا قلت: "جِئْتُك للإكرام"، دلَّت اللامُ على أنَّ مجيئك مختصٌّ بالإكرام؛ إذ كان الإكرامُ سببَه دون غيره. ينظر: الجنى الداني: ١٠٩، ١١٥.

(١٥) سورة قريش: ١. وتعلُّقها بـ"فَلْيَعْبُدوا"، وَقيل: بِمَا قبله، أَي: فجعلهم كعصفٍ مأْكُول لِإِيلَافِ قُرَيْش. ينظر: المغني: ٢٧١.

والثالث: بمعنى (عَنْ)[١]، مثل: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كانَ[٢] خَيْراً مَا سَبَقُونا إِلَيْهِ﴾[٣].

والرابع: التَّعجُّب[٤]، مثل: "للهِ درُّهُ[٥] فارسًا".

والخامس[٦]: القسمُ والتَّعجُّب معًا[٧] مثل: "للهِ لا يَبْقَى أَحَدٌ".

وتكونُ زائدةً[٨] مثل قول الشَّاعر:

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ العِراقِ وَيثْرِبٍ

مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلمٍ ومُعَاهِدِ[٩]

وتاسعُها وعاشرُها: (مُذْ) و(مُنذُ)[١٠]، ولهما ثلاثةُ[١١] معانٍ:

الأول: ابتداءُ الغاية، مثل: "ما رأيتُه مذْ يومِ الجمعة"[١٢]، أو "منذُ يومِ الجمعة"[١٣].

والثاني: الظرفيَّة، مثل: " ما رأيتُه مذْ يومِنا" أو "منذُ يومِنا".

والثالث: الابتداءُ والانتهاءُ معًا، (٣/ ب) مثل: "ما رأيتُه مُذْ يومين"، أو "مُنذُ يومين"[١٤].

---

(١) وهي اللامُ الجارة اسمَ مَنْ غابَ حقيقةً أو حكماً، عن قول قائلٍ متعلِّقٍ به. ينظر: الجنى الداني: ٩٦.

(٢) سقطت لفظة "كان" من (ج).

(٣) سورة الأحقاف: ١١. والشاهد: إفادةُ اللام معنى "عَنْ" لوقوعِها بعد القول. ومثل بها ابْن مَالك في شرح التسهيل:(٣/ ١٤٥) لمعنى التعليل، وذكر أبو حيَّان في البحر المحيط: (٩/ ٤٣٧) أنها لَام التَّبْلِيغ، والتفت عَن الْخطاب إِلَى الْغَيْبَة. ينظر: المغني: ٢٧٥، والهمع: ٤٥٤.

(٤) التَّعجُّب الْمُجَرّد عَن الْقسم، وتُستعملُ فِي النداء كَقَوْلِهِم: "يَا للْمَاء"، وَ"يَا للعُشب"؛ تعجبًا من كثرتهما، وَفِي غَير النداء، كما في مثال المؤلف.

ينظر: الجنى الداني: ٩٨، والمغني: ٢٨٤، و مصابيح المغاني: ٣٧٩، والهمع: ٤٥١/٢.

(٥) في (ب): "درُّك" بالكاف. قال أهل اللغة: الأصل في هذه الكلمة عند العرب أنَّ الرجل إذا كثُر خيرهُ وعطاؤه للناسَ، قيل: "للهِ دَرُّه"، أي: عطاؤُه، فشبَّهوا عطاءه بدرِّ الناقة، ثم كثر استعمالهم هذا حتى صاروا يقولونه لكلِّ مُتَعَجَّبٍ منه. ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ٣٩١/١، ولسان العرب "درر": ٢٧٩/٤.

(٦) في (ب): "والقامس" بالقاف. وهو تحريف.

(٧) وتختصُّ باسم الله تَعَالَى. والمؤلف تابعٌ –في جعل هذا قسمًا برأسه– للمغني: ٢٧٥، و مصابيح المغاني: ٣٧٨، والهمع: ٤٥٢/٢.

(٨) للتوكيد، واللَّام الزَّائِدَة أَنْوَاع، مِنْهَا: اللَّام المعترضةُ بَين الْفِعْل الْمُتَعَدِّي ومفعوله، كما في بيت المؤلف، وَمِنْهَا اللَّامُ المُقْحمة بَين المتضايفين كقَوْلهم:"يَا بُؤْسَ للحرب"، وَمِنْهَا: لَامُ التقوية، وَهِي المزيدة لتقوية عَامل ضعف، وَمِنْهَا: لَام المستغاث عِنْد الْمبرد، وَاخْتَارَهُ ابْن خروف بِدَلِيل صِحَة إِسْقَاطهَا. ينظر: المغني: ٢٨٤، ومصابيح المغاني: ٣٧٩.

(٩) البيت من الكامل، قاله الرماح ابن مَيَّادة في مدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان. ينظر في: ديوانه: ١١٢، والارتشاف: ٥/ ٢٣٩٥، والجنى الداني: ١٠٧، والمغني: ٢٨٥، وشرح شواهد المغني: ٥٨٠/٢. والشاهد: مجيءُ اللَّام معترضةً بَين الْفِعْل الْمُتَعَدِّي "أجارَ" ومفعوله "مُسْلِم".

(١٠) "مُذْ" و"مُنذُ" لهما ثلاثة أحوال: الأول: أنْ يليهما اسمٌ مرفوع نحو: "ما رأيتُه مُذْ يوم الجمعة"، والثاني: أنْ يليهما جملة، والثالث: أنْ يليهما اسمٌ مجرور، نحو: "مَا رأيته مذ يومين"، فإنْ وليهما اسمٌ مرفوع أو جملة فالمختارُ أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة، وإنْ وليهما مجرورٌ فهما حرفا جر.

ينظر: الجنى الداني: ٥٠١-٥٠٤، والهمع: ٢/ ٢٢٤-٢٢٦. والمعاني الثلاثة التي أوْردَها المؤلف كلها لـ"مُذْ" و "مُنْذُ" الجارتين.

(١١) في(أ) و(ب) : (ثلاث معان)، وهو جائزٌ على مذهب الكسائي والبغداديين مراعاةً للفظ الجمع. ينظر: الارتشاف:٧٥١/٢.

(١٢) في (أ) : "الخميس".

(١٣) تنظر الحاشية السابقة.

(١٤) مذهب الجمهور أنَّ "مُذْ"و"مُنْذُ" حرفا جر، ولا يجران إلا الزمان، فإنْ كانَ الزمان معرفةً ماضياً فهما بمعنى "مِنْ" لابتداء الغاية، نحو: "ما رأيتُه مُذْ يومُ الجمعة"، وإنْ كان معرفة حالاً فهما بمعنى "في" الظرفية، نحو: "ما رأيتُهُ مُنْذُ الليلة"، وإنْ كان نكرةً فهما بمعنى "مِنْ وإلَى" معًا، فيدخُلان على الزمانِ الذي وقع فيه ابتداءُ الفعل وانتهاؤُه، نحو: "ما رأيتُهُ مُذْ أربعةِ أيام". ينظر: التسهيل: ٩٤، والجنى الداني: ٥٠١، والارتشاف: ٣/ ١٤١٥، ومصابيح المغاني: ٤٥٢.

ولم يردْ لهما إلا المعنيان الأولان في: المقتضب: ٣٠/٣، وتوجيه اللمع: ٢٣٩، وأمالي ابن الحاجب: ٥٠٠/٢، و رصف المباني: ٣٨٦.

وحادي عشرِها: (الباء)، ولها سبعةُ[١] معانٍ:

الأول: الإلْصَاق[٢]، مثل: "أمْسِكتُ بزيدٍ".

والثاني: الاسْتِعانة[٣]، مثل: "كتبتُ بالقلم".

والثالث: المُصاحبة[٤]، مثل: ﴿اهْبِطْ بِسَلامٍ﴾[٥].

والرابع: المُقابلة[٦]، مثل: ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[٧].

والخامس: التَّعدية[٨]، مثل: ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[٩].

والسادس: الظَّرفيَّة[١٠]، مثل: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾[١١].

والسَّابع: القسَم[١٢]، مثل: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾[١٣].

وتكونُ زائدةً[١٤] مثل: ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾[١٥].

---

(١) في (ب) و(ج): "ستة". وقد ذكر فيهما ستة معانٍ فقط للباء. وقد ذكر لها معنى واحد في: الكتاب: ٤/ ٢١٧، ومعنيان في المقتضب: ٣٩/١، واللمع: ٧٤/١، وتسعة عشر معنى في الجنى الداني: ٣٦، واثنا عشر في أوضح المسالك: ٣٢/٢، وأربعة عشر في: المغني: ١٠٦، وثمانية عشر في مصابيح المغاني: ١٩٤،

(٢) لم يذكرْ لها سيبويه سواه، وبيَّن أنه أصلُ معانيها، وغيرُهُ من المعاني هو راجعٌ إليه. ينظر: الكتاب: ٤/ ٢١٧. وهو نوعان: حقيقي نحو: "أمسكتُ بزيدٍ"، أي: قبضتُ على شيءٍ من جسمِه أو ثوْبه. ومجازي نحو: "مررتُ بزيدٍ"، أي: ألصقتُ مروري بمكانٍ يقرب منه. ينظر: المغني: ١٣٧، وأوضح المسالك: ٣٢/٣، والتصريح: ٦٤٧/١.

(٣) وهي الدَّاخلةُ على آلة الفعلِ حقيقة، نحو: "كتبتُ بالقلم"، و"تجرتُ بالقدُوم". ينظر: المغني: ١٣٧، والجنى الداني: ٣٨.

(٤) ولها علامتان: إحداهما: أنْ يحسُن في موضعها "مَعَ"، والأخرى: أنْ يغني عنها وعن مصحوبِها الحال، ولصلاحيةِ وقوع الحال موقعَها، سمَّاها كثيرٌ من النحويين "باء" الحال. ينظر: الجنى الداني: ٤٠، والتصريح: ١/ ٦٧٤.

(٥) سورة هود: ٤٨. والشَّاهد: إفادةُ الباء معنى المُصاحبة، والتقدير: مع سلامٍ، أو مسلمًا عليك. ينظر: الجنى الداني: ٤٠، والهمع : ٤١٨/٢.

(٦) هي الباءُ الدَّاخلة على الأثمانِ والأعواض، نحو: "اشتريتُ الفرسَ بألفٍ"، و"كافأتُ الإحسانَ بضعفٍ"، وهذا مصطلح ابن الخباز في توجيه اللمع: ٢٣٢، وابن مالك في التسهيل: ٤٥، وشرح التسهيل: ٣/ ١٥١. وعبارته: (وقد تسمَّى باء العوض).

(٧) سورة النحل: ٣٢. والشَّاهد في الآية إفادةُ الباء معنى المُقابلة، وليس معنى السببية كما قال المعتزلة، وكما قال أهل السنة، في: حديث: " لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمُ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ"؛ قال ابن هشام: " لأنَّ المُعطِى بعوضٍ قد يعطِى مجانًا، وأما المُسبَّب فلا يُوجد بدون السبب، وبهذا تبين أنه لا تعارُض بين الحديث والآية لاختلاف محْمَلَيْ الباءين جمعًا بين الأدلة ". المغني: ١٤١، و ينظر: مصابيح المغاني: ١٩٩، والتصريح: ١/ ٦٤٦.

(٨) وتُسمَّى "باء" النقل أيضًا، وهي القائمةُ مقام همزة النقل في إيصالِ الفعلِ اللازم إلى مفعول به، وقيل: هي الدَّاخلةُ على الفاعل فتصيّرُه مفعولاً؛ ليشمل المتَّعدي واللازم. ينظر: الجنى الداني: ٣٧، والمغني: ١٣٨، ومصابيح المغاني: ١٩٥.

(٩) سورة البقرة: ١٧. والشاهد: إفادة الباء معنى التَّعدية، ينظر: مفاتيح الغيب: ٩٦/١، والبحر المحيط: ١٣٠/١، والدر المصون: ١٤/١.

(١٠) وعلامتها أنْ يحسُن في موضعها "في" . ينظر: توجيه اللمع: ٢٣٢، ورصف المباني: ٢٢٣، والجنى الداني: ٤٠، والمغني: ١٤١.

(١١) سورة آل عمران: ١٢٣. والشَّاهد: إفادة "الباء" معنى الظرفية. ينظر: المراجع السابقة: المواضع نفسها.

(١٢) الباء هي أصلُ حروف القسم، ولذلك فضلت سائر حروفه بأمور: أحدها: أنه لا يجبُ حذفُ الفعل معها، بل يجوزُ إظهاره، وثانيها: أنها تدخلُ على الظاهر والمضمر، وثالثها: أنها تستعملُ في الطلب وغيره، ورابعها: أنها تكون جارةً في القسم وغيره. ينظر: الجنى الداني: ٤٥.

(١٣) سورة ص: ٨٢. والشاهد: إفادة "الباء" معنى القسم. ينظر: الكشاف: ٤/ ١٠٨، ومفاتيح الغيب: ٢٦/ ٤٠٨، والبحر المحيط: ٩/ ١٧٥.
وسقطت عبارة : "والسَّابع القسم، مثل: "فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ" من (ب)، و(ج).

(١٤) للتوكيد، وتزاد الباء في ستة مواضع: أولاها: مع الفاعل، وزيادتها معه إما لازمةٌ، أو جائزةٌ في الاختيار، أو اضطرارية. فتكون لازمةً في فاعل "أَفْعَل" في التعجب، و جائزةً في الاختيار في فاعل "كَفَى"، واضطرارية في أبياتٍ محفوظة. ثانيها: مع المفعول. ثالثها: مع المبتدأ، رابعها: مع الخبر، خامسها: مع النفس والعين في باب التوكيد. سادسها: مع الحال المنفية. ينظر: رصف المباني: ٢٢٥، والجنى الداني: ٤٨، و المغني: ١٤٤.

(١٥) سورة الرعد: ٤٣. والشاهد: إفادة "الباء" معنى التوكيد؛ لزيادتها مع فاعل "كَفَى" الذي بمعنى: "حسب"، وهذا جائزٌ في الاختيار.

وثاني عشرِها: (واو) القسَم، أي: الواوُ الدَّالةُ على معنى الحَلِف[١]، مثل : ﴿ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴾[٢].

وثالث عشرِها: (تاء) القسَم[٣]، مثل: ﴿ تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ ﴾[٤].

ورابع عشرها: (حتَّى)، ولها معنيان[٥]:

الأول: انتهاُء الغاية[٦]، مثل: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[٧].

والثاني: التعليل[٨]، مثل:﴿حَتَّى يَنْفَضُّوا﴾[٩].

وخامسُ عشَرِها، وسادسُ عشَرِها وسابعُ عشَرِها: (حَاشَا)[١٠]، و(عَدَا) و(خَلا)[١١]، ومعنى الثلاثةِ[١٢] واحدٌ، وهو الاستثناءُ[١٣]، مثل: "جَاءَ القومُ حَاشَا زيدٍ[١٤]"، و"عَدَا عُمَرٍو"، و "خَلا بكرٍ".

ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٢/ ١٣٤.

(١) وهي بدلٌ من الباء؛ لأنها تشابهُها مخرجاً؛ لأنهما من الشَّفتين، ومعنىً؛ لأنَّ الباء للإلصاق والواو للجمع. وأيضًا: فالمضمرُ لا تدخلُ عليه الواو، بل تدخل عليه الباء؛ لأنَّ الإضمار يردُّ الأشياء إلى أصولِها. ينظر: المقتضب: ٤٠، و المفصل: ٣٨٣، والجنى الداني: ١٥٤، والمغني: ٤٧٣.

(٢) سورة يس: ٢. والشاهد: إفادةُ الواو معنى القسم، وقيل: العطف إنْ جعل "يس" مقسماً به. ينظر: الوجيز للواحدي: ٨٩٦، وتفسير البيضاوي: ٢٦٣/٤.

(٣) ولا تدخلُ إلا على اسم الله تعالى، فَلَا تجرُّ غَيرِه لَا ظَاهرًا وَلَا مضمرًا لفرعيَّتها، وشذَّت فِي: "تالرحمن" و"تربِّ الْكَعْبَة" و"تربي" و"تحياتك"، وهي فرع واو القسم؛ لأنَّ الواو تدخلُ على كل ظاهرٍ مُقسمٍ به، وهذا قول الجمهور، وقال قطرب والسُّهيلي وغيرهما: هي حرفٌ مستقل وأصلٌ بنفسه. ينظر: رصف المباني: ٢٤٦، والجنى الداني: ٥٧.

(٤) سورة الأنبياء:٥٧. والشاهد: إفادة التاء معنى القسم، قيل: وفيها معنى زائد، وهو التعجُّب. ينظر: الكشاف للزمخشري :١٢٢/٣، والبحر المحيط : ٤٤٤/٧.

(٥) لم يُذكر لها إلا المعنى الأول في: حروف المعاني للزجاجي: ٦٤، والمفصل: ٣٨٠، وتوجيه اللمع: ٢٤٣، ورصف المباني: ٢٥٧.

وذُكر لها ثلاثة معان في: المغني: ١٦٦، ومصابيح المغاني: ٢٣٢.

(٦) فتكون بمنزلة "إلى" في المعنى والعمل، وتفيدُ انتهاءَ الغاية المكانية والزمانية، فالمكانية نحو: "أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها"؛ والزمانية نحو الآية المذكورة.

ينظر: المغني: ١٦٦، وأوضح المسالك: ٤٤/٣، والتصريح: ١/ ٦٥٦.

(٧) سورة القدر: ٥. والشاهد إفادة "حتَّى" معنى انتهاء الغاية كـ"إلى". ينظر: الوجيز للواحدي: ١٢٢٠، والمحرَّر الوجيز: ٥/ ٥٠٤، والدر المصون: ٣٧/٢.

(٨) وعلامته أنْ يحسُن في موضعها "كَيْ"، ويُؤخذُ على المؤلف هنا أنَّ هذا ليس معنى لـ"حتَّى" الجارة، ولكنه من معاني "حتَّى" الناصبة للمضارع، ومثالهُ يؤيّد ذلك، ولا يقال: إنها هنا جارة، والجملة في موضع جرٍّ بها؛ لأنه يُفْضِي إلى تعليق حرف الجرّ عن العمل، وذلك غير معروف. ينظر: الجنى الداني: ٥٥٢ ،٥٥٤، والمغني: ١٦٩.

(٩) سورة المنافقون: ٧. والشاهد إفادة "حتَّى" معنى "كَيْ" التعليلية. ينظر: المغني: ١٦٩، ومصابيح المغاني: ٢٣٣.

(١٠) في (أ) بلفظ : "حاشي" برسم الألف ياء، وما أثبته من (ب)، و(ج). وهو الصواب. ينظر: الشافية ضمن مجموعة شروحها: ٥٩٩/٢، والمطالع النصيرية: ١٣٩.

و"حَاشَا" حرف جرٍّ عند سيبويه وأكثر البصريين، وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشَّيباني إلى أنها تستعملُ كثيرًا حرفًا جارًا، وقليلًا فعلاً متعديًا جامدًا لتضمُّنه معنى "إلا"، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها فعلٌ دائمًا. ينظر: المغني: ١٦٥، والتصريح:٥٣٨/١.

(١١) وفي المستثنى بـ"خَلا" و"عَدَا" وجهان: أحدهما: الجرُّ على أنهما حرفا جر، والثاني: النصبُ على أنهما فعلان ماضيان جامدان، لوُقوعهما موقع "إلا". المغني: ١٧٨.

(١٢) في (أ) بلفظ : "الثالثة"، وهو تحريف، وقد صوبته من (ب) و(ج).

(١٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٣٩، والكافية لابن الحاجب: ٥١، وتوجيه اللمع: ٢٢٨، وأوضح المسالك: ٣/٣.

(١٤) في (ب) بلفظ : "زيدًا" بألف التنوين نصبًا، وهو مجانبٌ للصواب؛ لأنَّ متعلقٌ بحروف الجر.

وثامنُ عشرِها: (كَيْ)، ومعناها التَّعليل[١]، مثل: "جِئْتُ كَيْ[٢] أَقْرَأَ".

وتاسعُ عشرِها: (لَوْلا)، واستعمالُها حرفُ[٣] خفضٍ قليلٌ في كلامِ العرب، والمشهُور عدمُ إعمالِها، ومعناها: امتناعُ[٤] شيءٍ لوُجودِ غيره، مثل: "لولايَ لكانَ كَذَا"[٥].

ومُكمِّلُ العشرين: (لعلَّ)، ومعناها التَّرجِّي[٦]، ولا تكونُ حرفَ خفضٍ إلا في لغة عُقَيل[٧]، مثل قول شاعِرِهم[٨]:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً[٩]
لَعَلَّ أَبِي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ[١٠]

والحادي و[١١] العشرون: (مَتَى)، ومعناها ابتداءُ الغاية[١٢]، ولا تكونُ حرفَ خفضٍ إلا في لغةِ هُذَيْل[١٣]، قال شاعرُهم:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ
مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[١٤]

---

(١) أي: بمنزلة لام التعليل معنىً وعملاً، وهي جارة، والناصبُ بعدها "أنْ" مضمرة"، ومذهب سيبويه والجمهور-ووافقهم المؤلف- أنها تعملُ النصب والجر، ومذهب الكوفيين أنها ناصبةٌ دائمًا، ومذهب الأخفش أنها جارة دائمًا. ينظر: المغني: ٢٤١، والتصريح: ٣٥٩/٢.

(٢) سقطت لفظة "كي" من (ج).

(٣) "لولا" حرفٌ له استعمالان: أحدُهما: أنْ يكونَ حرفَ امتناع شيءٍ لوجوبِ أو لوجودِ غيره. وقيل: حرفٌ لما كان سيقعُ لانتفاءِ ما قبله، نحو:.." لَوْلَا زيدٌ لأكرمتُك"، فامتنع الإكرامُ لوجودِ زيد. والآخر: أنْ يكون حرف تحضيض. ينظر: حروف المعاني: ٣، والمفصل: ٤٣١، والهمع: ٥٧٥/٢.

(٤) سقطت لفظة "امتناع" من (ج).

(٥) ذهب سيبويه إلى أنَّ "لوْلا" لا تعملُ الجر إلا إذا وليها ضميرٌ متصل، نحو: "لَوْلاي"، وزعم الأخفش والكوفيون أنها في موضع رفعٍ بالابتداء، ووضع ضمير الجرّ موضع ضمير الرفع، و"لوْلا" لم تعمل فيه، وزعم المبرد أنَّ هذا التركيب لم يردْ في لسان العرب، وهو محجوجٌ بثبوتِ ذلك عنهم. ينظر: الكتاب: ٣٧٣/٢، وشرح الأشموني: ٦٣/٢.

(٦) ذُكر لها ثمانية معان في: الجنى الداني: ٥٧٩، وثلاثة فقط في: المغني: ٣٧٩، وأربعة في مصابيح المغاني: ٣٩٥، والتَّرجي أشهرُ معاني "لعلَّ"، وعبر عنه الزمخشري في المفصل: ٤٠٠، وابن هشام في المغني: ٣٧٩ بالتوقع، وعرَّفه ابن هشام بأنه: ترجّي المحبوب والإشفاق من المَكْرُوه.

(٧) الجرُّ بـ"لَعَلَّ" لغةٌ حكاها أبو عبيدة، والأخفش، والفراء، وأبو زيد وقال: إنها لغة عقيل، وتجرُّ محذوفة اللام الأولى، وثانيته، ومكسورة اللام الأخيرة ومفتوحتها.

ينظر: نوادر أبي زيد: ٢١٨، ومعاني القرآن للأخفش: ١٣١/١، وسر صناعة الإعراب :٨٣/٢، والارتشاف :١٢٨٢/٣.

(٨) في (أ): "الشاعر"، وما أثبته من (ب) و(ج).، وهو الأولى لموافقته الكلام بعده.

(٩) في (أ): "جهرى" بالألف اللينة، وهو تحريف، وما أثبته من (ب) و(ج).

(١٠) من الطويل، قاله كَعْب بن سعد الغنوي. ينظر في: الأصمعيات: ٩٦، والارتشاف: ١٢٨١/٣، والمغني: ٣٧٧، وشرح شواهد المغني: ٦٩١/٢، وخزانة الأدب: ١٠/ ٤٢٦.

والشاهد: الجرُّ بـ"لَعَلَّ" على لغة عقيل. ونقل ابن هشام أنَّ الفارسي حاول تأويل الشَّاهد، ولكنه تكلَّف وتعسَّف في التخريج، قال: "ثُمَّ هُوَ محجوج بِنَقْل الْأَئِمَّة أَن الْجَرّ بـ"لَعَلَّ" لُغَةُ قومٍ بأعيانهم". ينظر: المغني: ٣٧٧، و تعليق الفرائد: ٤/ ٨٢.

(١١) في (ب): « وحادي العشرون».

(١٢) "مَتَى"على خمسة أوجه: اسم شرطٌ، واستفهام، ومرادف للوسط، وحرفٌ بمعنى "في" الظرفية، و"من" التي لابتداء الغاية. ينظر: الارتشاف: ١٧٥١/٤، والمغني: ٤٤٠.

(١٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٨٤، وشرح التسهيل: ١٨٦/٣، وشرح ابن الناظم: ٢٥٧، والارتشاف: ١٧٥١/٤، والجنى الداني: ٥٠٥، والمغني: ٤٤٠.

(١٤) من الطويل، لأبي ذُؤيب الهُذلي، ينظر: ديوان الهذليين: ١/ ٥٢، وشرح شواهد المغني: ٣١٩/١، وخزانة الأدب: ٩٧/٧. و"ترفعت": توسَّعت. و"لُجج": جمع لجَّة، وهي معظم الماء، و"نئيج": المرِّ السَّريع مع صوت. والشاهد: إفادة "مَتَى" معنى ابتداء الغاية كـ"مِنْ" ، وقيل: بمعنى" في"، وقيل: بمعنى: "وسط".

(ص): النوعُ الثاني: حروفٌ تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبر، وهي: سبْعةُ أحرف: (إنَّ)، و(أنَّ)، و(كأنَّ)، و(لكنَّ)، و(ليْتَ)[١]، و(لعلَّ)، و(لا) التي لنفي الجنْس.

(ش): النوعُ الثاني من الأنواعِ المذكورةِ حروفٌ عملُها نصْبُ الاسمِ ورفعُ الخبر[٢]، وهي سبْعة أحرف:

أحدُها وثانيها: (إنَّ) و(أنَّ)، ومعناهُما التَّوكيد[٣]، مثل: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[٤]، و﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾[٥].

وثالثها:[٦] (٤/ أ) (كأنَّ)[٧]، ومعناها التشبيه[٨]، مثل: " كأنَّ زيدًا أسدٌ".

ورابعها: (لكِنَّ)، ومعناها الاسْتدْراك[٩]، مثل: " زيدٌ قائمٌ لكنَّ عمرًا قاعدٌ".

وخامسها: (ليْتَ)، ومعناها التَّمني[١٠]، مثل: " ليتَ الشبابَ عائدٌ[١١]".

وسادسها: (لعَلَّ)، ومعناها التَّرجِّي[١٢]، مثل[١٣]: " لعلَّ الحبيبَ واصلٌ".

وسابعها: (لا) التي لنفيِ الجنْس[١٤]، مثل: " لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ".

(ص): النوع الثالث: حروفٌ ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبر، وهي أربعةٌ[١٥]: (مَا)، و(لا)[١٦] في لغة أهل الحجاز، و(إنْ) في لغة أهل العَالِية، و(لاتَ).

---

(١) سقطت: "وليت" من (أ)، واستدركها الناسخ بالحاشية.

(٢) اخْتلف فِي رافع خبرها، فمذهب الْبَصرِيين أَنَّها رفعته أَيْضًا، وَمذهب الْكُوفِيّين أَنَّها لم تعمل فِيهِ شَيْئا، بل هُوَ بَاقٍ على رَفعه قبل دُخُولهَا، وسُمع من الْعَرَب من نصب الجزأين بعْدهَا. ينظر: الإنصاف: ١/١٤٤، والتبيين للعكبري: ٣٣٣، والهمع: ١/٤٩٠، وشرح الأشموني: ١/٢٩٤.

(٣) في (ج): «للتأكيد». ودليلُ إفادة "إن" للتَّأْكِيد أنها يُجاب بهَا الْقسم كَمَا يُجَاب باللَّام فِي قَوْلك:"والله لزيدٌ قَائِم"، وَزعم ثَعْلَب أَن الْفراء قَالَ: "إنَّ" مقررة لقسم متْرُوك استغني عَنْهَا بهَا، وَالتَّقْدِير:"والله إنَّ زيدًا لقائم"، و"أنَّ" الْمَفْتُوحَة أَيْضا تفِيد التوكيد. ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٢٤٩، والهمع: ١/٤٨٤.

(٤) سورة البقرة: ١٧٣. والشاهد إفادة "إنَّ" مكسورة الهمزة معنى التوكيد.

(٥) سورة الحج: ٦. والشاهد إفادة "أنَّ" مفتوحة الهمزة معنى التوكيد. ينظر: البحر المحيط: ٧/ ٤٨٧.

(٦) زاد فى (أ): "مثل"، وهو سهو.

(٧) مذهب جمهور البصريين أنها مركبة من كاف التشبيه و"أنَّ"، وذهب البعض إلى القول ببساطتِها. ينظر: رصف المباني: ٢٨٤، والجنى الداني: ٥٦٨.

(٨) لم يثبتْ لها أكثر البصرين غيره. ينظر: اللمع: ٤١، والكافية لابن الحاجب: ٥٣، والتسهيل: ٦١، والارتشاف: ٣/ ١٢٣٨.

وأثبت لها الكوفيون ثلاثة معانٍ أخرى: التحقيق والشَّك والتقريب، وضعَّفها المتأخِّرون. ينظر: الجنى الداني: ٥٧٠. وتوضيح المقاصد: ١/ ٥٢٣.

(٩) وهو تعقيبُ الكلام برفع ما يُتوهم ثبوتهُ أو نفيهُ من الكلام السَّابق، وهو أصلُ معناها. ينظر: المقتضب: ١/١٢، واللمع: ٤١١، والمفصل: ٣٩٨.

وذكر فيها قولان آخران: أحدهما: أَنَّهَا ترد تَارَة للاستدراك وَتارَة للتوكيد، والآخر: أَنَّهَا للتوكيد دَائِمًا ويصحبهُ معنى الِاسْتِدْرَاك. ينظر: المغني: ٣٨٣.

(١٠) وهو طلبُ ما لا طمع فيه. ينظر: المقتضب: ٤/١٠٨، واللمع: ٤١، و المفصل: ٤٠٠، والمغني: ٥٧٦، والارتشاف: ٣/١٥٨٥.

(١١) في (ج): «يعود». ومنه قول أبي العتاهية: ألا لَيْتَ الشَّبابَ يَعُودُ يَوماً فأُخبرُهُ بما فَعَل المَشِيبُ ديوان المعاني للعسكري: ٢/ ١٥٥.

(١٢) وهو أشهرُ معانيها، ولا يكونُ إلا في المحبوب، وذُكر لها أربعة معان في: حروف المعاني: ٣٠، ، وثمانيةٌ في الجنى الداني: ٥٧٩، ومصابيح المغاني: ٣٩٥.

(١٣) سقطت لفظة "مثل" من (أ)، واستدركها الناسخ بالحاشية.

(١٤) ولعملها عمل "إنَّ" شروط أربعة: ألا تتكرر، وأنْ يكون نفيُها للجنسِ على سبيل التنصيص، وأنْ يكون اسمُها نكرةً، وألا يُفصل بينهما. ينظر: توضيح المقاصد: ١/٥٤٣، وتعليق الفرائد: ٤/٩٣. و"غلامَ سفرٍ" اسمها، وهو منصوب، و"حاضرٌ" خبرها، وهو مرفوعًا بها اتفاقًا؛ لأنها غير مركبة. ينظر: التصريح: ١/ ٣٣٧.

(١٥) زاد في (ج): "أحرف".

(١٦) العبارة في (أ) : "لا" و"ما"، وما أثبته من (ب) و(ج).

(ش): النوعُ الثالثُ من الأنواعِ المذكورةِ حروفٌ ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبر[١]، وهي أربعةُ أحرف:

أحدُها وثانيها: "مَا" و"لا"، و[٢] لا يرفعانِ[٣] الاسمَ وينصبانِ الخبر[٤] إلا في لغةِ أهلِ الحجاز[٥]، مثل: "مَا زيدٌ قائمًا"، و"لا رجلٌ قاعدًا"، وأما في لغةِ غيرِ أهلِ الحجاز[٦] فلا يكونُ لهما[٧] عملٌ أصلًا، يقولون: "ما زيدٌ قائمٌ" و"لا رجلٌ قاعدٌ"، فيرفعُون "زيدًا" على أنه مبتدأ، ويرفعُون "قائمًا" على أنه خبره[٨].

وثالثُها: "إنْ" بكسْرِ الهمزةِ وسكونِ النون، وهي لا ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ إلا[٩] في لغةِ أهلِ العالية[١٠]، مثل: "إنْ زيدٌ قائمًا"، وأما في لغةِ غيرِهم فلا يكونُ لها عملٌ أصلاً، يقولون: "إنْ زيدٌ قائمٌ"، فيرفعُون "زيدًا" على أنه مبتدأ، ويرفعُون "قائمًا"[١١] على أنه خبره.

ورابعها: (لاتَ)[١٢]- بفتحِ التَّاءِ على المشهُور[١٣]-، ولا يختصُّ عملُها بلغةٍ، بل تعملُ في لغة جميع العرب[١٤]، مثل[١٥]: ﴿ وَلَاتَ حِينَ

(١) عملت هذه الأحرف عمل "ليْس" لمشابهتها إيَّاها في كَونهَا للنَّفْي، وداخلة على الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر، وتخلِّص الْمُحْتَمل للْحَال، وأُفردت عن باب "كانَ" لأنها حروفٌ وتلك أفعال. ينظر: توضيح المقاصد: ٥٠٦/١، والهمع: ١/ ٤٤٧، وشرح الأشموني: ٢٥٤/١.

(٢) زاد في (ج): "هما".

(٣) في (ج): "ترفعان"، بالتاء المثناة الفوقية.

(٤) مذهب البصريين أنَّ "ما" الحجازية تعملُ في الجزأين، أما الكوفيون فمذهبهم أنها لا تعملُ إلا في الأول، وأما الثاني فيُنصبُ على إسقاط الخافض. الإنصاف: ١٣٤/١.

(٥) قيل: وأهل تِهامة. وتعمل "ما" عمل "ليْس" بشروط أربعة: ألا يقترن اسمُها بـ"إنْ"الزائدة، وألا ينتقض نفيُ خبرها بـ"إلا"، وألا يتقدَّم خبرُها-ولا معمول خبرها على اسمها-. وأما "لا" فتعملُ عملها بالشُّروط السابقة نفسها، ماعدا الشَّرط الأول، وأنْ يكون معمولاها نكرتين. ينظر: الجنى الداني: ٣٢٢، والهمع: ٤٤٧/١.

(٦) حكى سيبويه أنها لغة تميم، وحكى الفراء والكسائي أنها لغة نجد. ينظر: الكتاب: ٥٧/١، والجنى الداني: ٣٢٩، و الارتشاف: ١١٩٧/٣.

(٧) في (أ) و(ب): "لها"، بالإفراد، وهو سهو، وما أثبته من (ج).

(٨) زاد في (ج): "ويرفعونَ عمرًا كذلك "، وهو سهو؛ إذ لم يتقدَّم ذكر لـ"عمرو".

(٩) في إعمالها خلاف، فمنعه أكثرُ البصريين، وأجازه الكسائي وأكثر الكوفيين، وتبِعهم ابن السراج والفارسي وابن جني، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد، والصحيح جواز إعمالِها؛ لثبوته نظمًا ونثراً. ينظر: الجنى الداني: ٢١٠، والتصريح: ٢٧١/١، والهمع: ١/ ٤٥٣.

(١٠) ينظر: المراجع السابقة: المواضع نفسها، ومغني اللبيب: ٣٦، وتعليق الفرائد: ٢٥٣/٣.

وتعْمل هَذَا الْعَمَل بثلاثة شروط: أَن يكون اسْمهَا مقدَّمًا وخبرها مُؤَخرا، وألَا يقْترنْ خَبَرها بـ"إلا"، وألَا يَليهَا مَعْمُول الْخَبَر. ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٥١.

و"العَالية"-بعين مُهملة وياء مثناة تحتية- هي ما فوق نجدٍ إلى أرض تِهامة، وإلى ما وراءَ مكة وما وَالاها. ينظر: مراصد الاطلاع: ٢/ ٩١١، والتصريح: ٢٧١/١.

(١١) في (ب) : "قائمٌ" بالرفع، وهو جائز على الحكاية.

(١٢) اخْتلف فِي "لات" فَذهب سيبويه إِلَى أنها مركبةٌ من حرفين: "لَا" وَالتَّاء، وَذهب الأخفش والجمهور إِلَى أنها"لَا"، زِيدت عليها تاء التأنيث، وَذهب ابْن أبي الرّبيع إِلَى أَن "لاتَ" أصلها " لَيْسَ"، فأُبدلتْ سينُها تَاء، ويَاؤها ألفًا. ينظر: الجنى الداني: ٤٨٥، والمغني: ٣٣٤، والهمع: ١/ ٤٥٨.

(١٣) وبذا قرأ الجمهور، وَقَرَأَ أَبُو السَّمَّالِ: « وَلَاتُ»، بِضَمِّ التَّاءِ، وَقَرَأَ عِيسَى بْنُ عُمَرَ: « وَلَاتِ» بِكَسْرِها. ينظر: البحر المحيط : ٩/ ١٣٦.

(١٤) وفيه خلافٌ عند النحاة، فمنهم من ذهب إلى أنها لا تعملُ شيئًا، وإنْ وليها مرفوعٌ فمبتدأ حذف خبره، أو منصوبٌ فمفعولٌ لفعل محذوف، وهذا أحد قوليْ الأخفش، وعنه أيضًا أنها تعمل عمل "إنَّ" فتنصبُ الاسم وترفع الخبر، ومذهب سيبويه والجمهور أنها تعملُ عمل "لَيْسَ"، فترفعُ الاسم وتنصبُ الخبر، وذلك بشرطين: كون معمولَيْهما اسمي زمان، وحذف أحدهما، والغالبُ في المحذوف كونه المرفوع. ينظر: المغني: ٣٣٤، والتصريح: ١/ ٢٦٨، والهمع: ١/ ٤٦٠.

(١٥) سقطت لفظة "مثل" من (ب).

مَنَاصٍ﴾[١] الأصلُ-على ما قالوا-: ولاتَ الحينُ حينَ مناص، برفعِ "حينُ" الأول على أنه اسمُها، ونصبِ[٢]" حينَ" الثاني على أنه خبرُها[٣] ، فحُذِف الاسمُ وبقيَ الخبر.

(ص): النوع الرابع: حروفٌ تنصبُ الفعلَ المضارع، وهي أربعةُ أحرف:(أنْ) و(لنْ) و(كيْ) و(إذنْ)[٤]

(ش): النوعُ الرابع من الأنواعِ المذكورةِ حروفٌ عملُها نصبُ الفعلِ المُضارع، وهي أربعةُ أحرف:

أحدُها: (أنْ) بفتحِ الهمزةِ وسكونِ النون، وهو حرفُ مصدرٍ ونصبٍ واستقبال[٥]، (٤/ ب) مثل:﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾[٦].

وثانيها: (لنْ)، وهي حرفُ نفي ونصبٍ واستقبال[٧]،

مثل: ﴿ لَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ ﴾[٨].

وثالثها: (كيْ)، وهي[٩] مثلُ (أنْ) فيما مرَّ[١٠]، مثل: ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا ﴾[١١].

ورابعها: (إذَنْ)[١٢] بالنونِ في آخرِها، وإنما كُتبتْ بالألفِ لأنَّ الكتابة تَتابعةٌ لحالةِ[١٣] الكلمةِ عند الوقفِ عليها، والوقفُ على "إذًا" بالألفِ لا بالنون[١٤]، وهي حرفُ جوابٍ

(١) سورة ص: ٣.

(٢) في (ب) و(ج): "وبنصب".

(٣) فنُصب "حين" على أنه خبرها، وحُذف اسمها، وقرأ عيسى بن عمر: برفع "حين" على أنه اسمُها، وخبرها محذوف، أي: ليس حينُ مناصٍ حينًا لهم، وقرئ أيضًا بخفض "حين"، فزعم الفراء أنّ "لاتَ" استُعملت حرفًا جارًا لاسم الزمان خاصة، مثل: "مُذ ومُنذُ". وعليه ففي "حين" ثلاث قراءات: الرفع والنصب والخفض.

ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٩٢، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٩٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٠٣/٢.

(٤) في (ب) : "إذا" بألف التنوين، وما أثبتهُ موافقٌ لمذهب الجمهور في كتابتها حال الوقف. ينظر: الجنى الداني: ٣٦٥.

(٥) "أنْ" المصدرية هي أمُّ باب نواصب الفعل المضارع، ولذا فهي تعملُ ظاهرةً ومضمرة، وهي من الحروف الموصولات، وتُوصل بالفعل المتصرِّف، ماضياً، ومضارعاً، وأمراً ، وإذا دخلت على المضارعِ خصَّصته للاستقبال، وَشرط نصب الْمُضَارع بعدها ألا تقع بعد فعل يَقِين كـ"علم"وَ"تحقّق" و"تيقن". ينظر: رصف المباني: ١٩٣.

(٦) سورة المائدة: ٥٢. والشاهد: نصبُ "أنْ" للمضارع بعدها، وتأوُّلُها معه بمصدر، وتخليصُها إياه للاستقبال.

(٧) "لنْ" حرف نفي يختصُّ بالمضارع، ويُخلِّصه للاستقبال، وينصبه، و"لنْ" لا تفيدُ تأبيد النفي ولا تأكيده، خلافًا للزمخشري، وليس أصلُها "لا" فأبدلت الألف نونًا خلافًا للفراء، ولا "لا أنْ" فحُذفت الهمزة تخفيفًا، والألف للسَّاكنين، خلافًا للخليل والكسائي. ينظر: توجيه اللمع: ٣٥٨، والمغني: ٣٧٣، وشرح الأشموني: ١٧٩/٣.

(٨) سورة يوسف: ٨٠. والشاهد: نصبُ "لنْ" المضارع بعدها، ونفيُ معناه، وتخليصُها إياه للاستقبال.

(٩) سقطت عبارة: " وهي" من (ج).

(١٠) يقصد: أنها حرف مصدرٍ ونصبٍ واستقبال. ينظر: شرح التسهيل: ١٩/٤. ومذهبُ الأخفش أنها حرفُ جرّ دائماً، ومذهبُ الكوفيين أنها ناصبةٌ للفعلِ دائماً، ومذهبُ سيبويه وجمهور البصريين أنها تكونُ حرف جرّ تارة، وناصبةً للفعل تارة، وهو الصحيح. ينظر: الجنى الداني: ٢٦٤، والمغني: ٢٤١.

(١١) سورة الحديد: ٢٣. والشاهد: مجيءُ "كيْ" ناصبة للمضارع؛ لسبقها بلام التَّعليل، وعدمُ وقوع "أنْ" بعدها. ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٢٧/١.

(١٢) في (ب): "إذا" بألفٍ منونة، وما بعدها يردُّ ذلك.

(١٣) سقطت لفظة "لحالة" من (أ)، واستدركها الناسخ بالحاشية.

(١٤) مذهب الْجُمْهُور أنّ "إِذَنْ" يُوقفُ عَلَيْهَا بِالْألف المبدلة من النُّون، تَشْبِيها لَهَا بتنوين الْمَنْصُوب- وهو الصحيح- وعليه إجماعُ القراء، وهو ما ارتضاهُ المؤلف، وجَّوز قوم منهم الْمبرد والمازنيّ فِي غير الْقُرْآن الْوُقُوفَ عَلَيْهَا بالنُّون كـ"لَنْ" وَإِنْ، وينبني على الخلافِ في الوقوفِ عليها خلافٌ في كتابتها، فعلى الأول تكتبُ بالألف، وعلى الثاني بالنون. ينظر: الإتقان للسيوطي: ٢/ ١٨٣، والمطالع النصيرية: ١٦٨، وبحث: مسائل "إذنْ": ٤٣٦.

وجزاء[١]، مثل قولِك: "إذًا أُكرمَكَ"، خطابًا لمنْ قالَ لك[٢]: "أنا[٣] أزُورُك".

(ص): النوعُ الخامس: حروفٌ تجزمُ الفعلَ المضارع، وهي أربعةُ أحرف: (لمْ) و(لمَّا) و(لام) الأمر و(لا) في النَّهي.

(ش): النوعُ الخامسُ من الأنواعِ المذكورةِ [حروفٌ][٤] عملُها جزمُ الفعلِ المضارع، وهي أربعةُ أحرف:

أحدها: (لمْ)، وهي حرفُ[٥] نفيٍ[٦] [وجزمٍ وقلب][٧]، تجزمُ الفعلَ[٨] المضارعَ، وتقلبُهُ ماضيًا[٩]، مثل: ﴿ لَمْ يَلِدْ [وَلَمْ يُولَدْ]﴾[١٠] الآية.

وثانيها: (لمَّا)، وهي مثل (لمْ) فيما ذُكر[١١]، مثل: ﴿ لَمَّا يَقْضِ﴾[١٢].

وثالثها: (لام) الأمر، أي: اللام الدَّالةُ على الأمر، والمرادُ بالأمرِ طلبُ الفعل[١٣]، مثل: ﴿لِيُنْفِقْ﴾[١٤].

ورابعها: (لا) المُستعملةُ في النَّهي[١٥]، والمرادُ بالنَّهي: طلبُ تركِ الفعل[١٦]، مثل: ﴿ لَا تُشْرِكْ ﴾[١٧].

(ص): النوعُ السَّادس: حرفانِ يجزمانِ فعلينِ مضارعينِ، وهما: (إنْ) و(إذْمَا).

(ش): النوعُ السَّادسُ من الأنواعِ المذكورةِ حرفانِ عملُهُما[١٨] جزمُ فعلينِ مضارعين[١٩]:

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٢، والأصول: ٢/٢١٧، والمفصل: ٤٤٣، والارتشاف: ٤/ ١٦٥٤.

(٢) سقطت لفظة "لك" من (ج).

(٣) في (ب): "إذا" بألفٍ منونة، والصوابُ ما أثبته.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من (ب) و(ج) يتطلبها السياق.

(٥) سقطت لفظة "حرف" من (ب)، وفي (ج) بلفظ : "حروف"، وهو سهو.

(٦) في (أ): "يعني"، وهو تصحيفٌ وتحريف.

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

(٨) سقطت هذه اللفظة من (ج).

(٩) مذهب سيبويه والمبرد وأكثر المتأخرين أنها تدخلُ على مضارع اللفظ، فتصرِفُ معناه إلى المضي. ينظر: شرح التسهيل: ٤/ ٦٢، والجنى الداني: ٢٦٧.

(١٠) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب). والآية في سورة الإخلاص: ٣. والشاهد مجيءُ "لمْ" أداة نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ للمضارع إلى الماضي. ينظر: الدر المصون: ١/ ١٠٦.

(١١) يقصد في: نفيٍ المضارع وجزمِه وقلبِ زَمانه إلَى الْمُضِيّ. ينظر: شرح التسهيل: ٤/ ١٠١، وشرح قطر الندى: ٨٣.

(١٢) سورة عبس: ٢٣. والشاهدُ إفادة "لمَّا" ما أفادته "لمْ" من نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ لمعنى المضارعِ إلى الماضي. ينظر: الكشاف:٤/ ٧٠٢.

(١٣) الطلبُ يكونُ أمرًا إذا كان من الأعلى، ودعاءً إذا كان من الأدنى، والتماسًا إذا كان من المُساوي، وحُركت لام الأمر بالْكسرة لضَرُورَةالِابْتِدَاء، والفعلُ بعدها شبيهٌ بالأمر المبني على السكون، فحُمل عليه في اللفظ، ولذا أُعرب بالجزمِ الشبيهِ بالبناء. ينظر: شرح التسهيل:٤/٥٧، والتصريح:٢/٣٩٥.

(١٤) سورة الطلاق: ٧. والشاهد: مجيءُ المضارع مجزومًا بلام الطلب المفيدة للأمر. ينظر: البحر المحيط : ١٠/٢٠٣، والدر المصون: ١٠/٣٥٧.

(١٥) "لا" الناهية حرفٌ يجزم الفعل المضارع، ويخلصهُ للاستقبال، وزعم بعض النحويين أنَّ أصله لام الأمر، زيد عليها ألف فانفتحت، وزعم السُّهيلي أنها "لا" النافية، والمضارع مجزومٌ بعدها بلام أمرٍ مضمرةٍ قبله، وحُذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ، وهما مردودان. ينظر: الجنى الداني: ٣٠٠.

(١٦) سقطت لفظة "الفعل" من (ج). ويراجع تعريف النهي في: التعريفات للجرجاني: ١٩١، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي: ٢٨٧.

(١٧) سورة لقمان: ١٣. والشاهد: مجيء المضارع مجزومًا بـ"لا" الناهية. ينظر: شرح قطر الندى: ٨٤، والتصريح: ٢/٣٩٣.

(١٨) في (ب): "عملها" بالإفراد، وهو تحريف.

(١٩) سقطت عبارة: « حرفانِ عملُهُما جزمُ فعلينِ مضارعين» من (ج). وزاد بعدها في (ب) عبارة: "وهما حرفان"، والصوابُ حذفها؛ لاستقامة السياق دونها.

ومذهبُ جمهور البصريين أنَّ أداة الشَّرط جازمةٌ للفعلين معًا، ونُسب إلى الأخفش القول بأنَّ الشَّرط مجزومٌ بالأداة، والجواب مجزومٌ بالشرط، ونقل عنه أيضًا القول بأنَّ الشرط والجواب تجازما، ونُسب إلى سيبويه والخليل القول بأنَّ الأداة والشَّرط كلاهما جزم الجواب، ومذهب الكوفيين أنَّ الجواب مجزومٌ

أحدُهما: (إنْ) بكسرِ الهمزةِ وسكونِ النُّون، وهي حرفُ شرط[١]، أي : حرفٌ دالٌّ علي الشَّرط[٢]، والمرادُ بالشَّرطِ سببيةُ شيءٍ لشيء[٣]، وهذا الذي ذكرتُه من أنَّها حرفُ شرطٍ ممَّا لا خلافَ فيه بين النَّحويّين[٤]، مثل: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُم﴾[٥].

وثانيهما: (إذْمَا)، وهي حرفُ شرطٍ علي الصحيح[٦]، مثل: " إِذْمَا تزرْنِي أُكرِمْك".

(ص): النوعُ السَّابع: أسماءٌ تجزمُ فعلين كذلك علي معني (إنْ)، وهي عشرةُ أسماء: (مَنْ)، و(مَا)، و(مَهْمَا)، و(مَتَى)، و(أيَّانَ)، و(حيْثُما)، و(أيْنَ)، و(أنَّى)، و(أيّ)، و(إذَا) في الشِّعر.

(ش): النوعُ السَّابعُ من الأنواعِ المذكورةِ أسماءٌ عملُها (٥/أ) جزمُ فعلين كذلك، أي: فعلين مضارعين[٧]،

وإنما عَمِلت هذه الأسماءُ هذا العملَ حمْلاً لها على "إنْ" المذكورةِ من قبل؛ لتضمُّنِها معناها وهو الشَّرط[٨]، وهذه الأسماءُ عشرة:

أحدُها: "مَنْ"، وهي اسمٌ لمَن[٩] يعقِل[١٠]، مُضمَّنةٌ[١١] معنى الشَّرط، مثل: ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾[١٢].

وثانيها: "مَا"، وهي اسمٌ لمَا[١٣] لا يعقِل[١٤]،

بالجوار، ومذهب المازني أنه مبنيّ على الوقف. ينظر: الإنصاف: ٢/٤٩٣، وائتلاف النصرة : ١٢٨، والتصريح : ٢/٤٠٠.

(١) "إنْ" الشرطية هي أم أدوات الشرطِ؛ لأَنَّهَا حرفٌ وَغَيرهَا أسماء، وإفادةِ المَعَانِي إنما تكون بالحروفُ، ولأنها تُستعمل فِي جَمِيع صُوَرِ الشَّرطِ أما غَيْرُها فلا يستعمل إلا في بعضها، ولأنَّ لها من التصرُّف ما ليس لغيرها، فتُستعمل ظاهرةً ومضمرةَ، ويُحذف بعدها الشرط، وتليها الأسماء. ينظر: اللباب للعكبري: ٢/٥٠، وشرح المفصل: ٤/ ٢٦٤.

(٢) سقطت عبارة: (أي: حرفٌ دالٌّ علي الشَّرط) من (ج).

(٣) "إنْ" دَالَّة على الشَّرْط، ومعناها عقد السَّبَبِيَّة والمسببية بَين الجملتين اللتين بعدها، فهي دَالَّةٌ على معنى في غيرها، ولذا كانت حرفًا. ينظر: المباحث المرضية: ٣٣.

(٤) ينظر: اللباب للعكبري: ٢/٥٠، وشرح المفصل: ٤/ ٢٦٤، وشرح التسهيل: ٤/ ٦٦، والجنى الداني: ٢٠٧، والتصريح: ٢/٣٩٨.

(٥) النساء: ١٣٣. والشاهد: مجيءُ الفعلين مجزومين بـ"إنْ" الشرطية.

(٦) وهو مذهب سيبويه وجمهور النحويين، وأَصلهَا "إِذْ" الَّتِي هِيَ ظرفٌ لما مضى، زيد عليها "مَا" فِي الشَّرْط، وجزم بهَا، وَاسْتدلّوا بِأَنَّهَا لما ركبت مَعَ "مَا" صَارَت مَعهَا كالشيء الْوَاحِد، فَبَطل دلالتها على مَعْنَاهَا الأول بالتركيب وَصَارَت حرفًا، وذهب المبرد- في أحد قوليه- وابن السَّراج والفارسي إلى أنها اسم ظرف زمان.

ينظر: الكتاب: ٣/٥٧، والمقتضب: ٢/٤٧، والأصول: ٢/١٦٠، والارتشاف: ٤/ ١٨٦٢، والمغني: ١٢٠، والهمع: ٢/٥٥٠.

(٧) لا يُشترط في الشرط والجزاءأن يكونا من نوعٍ واحد، بل تارةً يكونان مضارعين، وتارةً ماضيين، وتارةً مختلفين: ماض فمضارع، أو العكس: مضارع فماض، قيل: وخصهُ الجمهور بالضرورة، وليس كذلك، والراجحُ جوازُه في الاختيار. ينظر: شرح عمدة الحافظ: ١/ ٣٧٢، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٨٦، وشرح ابن الناظم: ٤٩٧.

(٨) ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٢٦٦، وشرح التسهيل: ٤/ ٦٧. و سها ناسخ (أ)، فزاد عبارة: " مثل: من يعمل يجز به"، ثم ضرب عليها خطًّا.

(٩) كتب ناسخ (أ) على الحاشية لفظ: "لما"، وأعقبه بحرف "خ" أي: خطأ. وهذا حرصٌ منه على التفريق بين "منْ" و "مَا".

(١٠) في (أ): "يفعل"، وهو تصحيف، والمراد بـ"من يعقل": أولو العلم من الثقلين والملائكة. ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٢٦٦، و شرح التسهيل: ٤/ ٦٧.

(١١) في (ج): " متضمنة".

(١٢) سورة النساء: ١٢٣. والشاهد: مجيءُ "مَنْ" اسم شرطٍ جازمٌ لفعلين، لتضمنه معنى "إنْ" الشرطية. ينظر: البحر المحيط: ٤/٧٥، والتصريح: ٢/ ٣٩٩.

(١٣) في (ب) : "لمن"، وهو تحريف.

(١٤) ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٢٦٦، وشرح التسهيل: ٤/ ٦٧، والتصريح: ٢/٣٩٩.

مُضمَّنةٌ معنى الشَّرط، مثل[١]: "ما تفعلوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ[٢].

وثالثُها: "مَهْمَا"[٣]، وهي مثل "مَا" فيما[٤] ذُكر[٥]، مثل: "مَهْمَا تزرْنِي أُكرِمْك".

ورابعُها: "مَتَى"، وهي اسمُ زمانٍ، مُضمَّنةٌ معنى الشَّرط[٦]، مثل: "مَتَى تصبرْ[٧] تظفرْ".

وخامسُها: "أَيَّانَ"، بفتحِ الهمْزةِ، وتشديدِ الياء، وفتحِ النون[٨]، وهي مثْل "مَتَى" فيما ذُكِر[٩]، مثل: "أَيَّانَ تُسافرْ تنلْ خيرًا".

وسادسُها: "حَيْثُمَا"[١٠]، وهي اسمُ مكانٍ، مُضمَّنةٌ معنى الشَّرط[١١]، مثل: " حَيْثُمَا تنزِلْ تسْلَمْ"[١٢].

وسابعُها: "أَيْنَ"، وهي مثل (حَيْثُمَا) فيما ذُكِر[١٣]، مثل: " أَيْنَ تذهبْ تغْنَمْ"[١٤].

وثامنُها: "أَنَّى" بهمزةٍ مفتوحة، ثم نونٍ مشدَّدةٍ ثم ألف[١٥]، وهي مثل (حَيْثُمَا) فيما ذُكِر[١٦]، مثل: " أَنَّى تنطلِقْ أَسِرْ معك".

---

(١) وقع انتقال نظر لناسخ نسخة (ج)، ترتب عليه سقوط عبارة: «﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ وثانيها: "مَا"، وهي اسمٌ لمَا لا يعقِل مُضمَّنةٌ معنى الشَّرط، مثل».

(٢) ومنه قوله: ﴿وما تنفقوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾. البقرة: ١٩٧. والشاهد: مجيء "مَا" اسم شرط جازمٌ لفعلين؛ لتضمُّنه معنى "إنْ" الشرطية. ينظر: البحر المحيط: ٦٩٦/٢.

(٣) قيل: إنها بسيطة، ووزنها: "فَعْلَى"، وألفها للتأنيث أو للإلحاق. وقال الخليل: هي مركبة من "مَا" و"مَا"، الأولى للجزاء والثانية مزيدةٌ بعدها فاستقبحوا التكرير، فأبدلوا من الألف الأولى هاء، وذهب الأخفش والزجاج والبغداديون إلى أنها مركبة من "مَهْ" بمعنى: اسكتْ، و"مَا" الشرطية، ولا تخرج عن الاسميَّة خلافًا لمن زعم أنها حرفٌ بمعنى "إنْ"، ولا تخرج عن الشَّرطية خلافًا لمن زعم أنها قد تكون استفهامًا، وانفردتْ عن "مَنْ" و"مَا"، بأنها لا يدخلُ عليها حرف الجر خلافًا لابن عصفور، ولا يُضافُ إليها.

ينظر: شرح المفصل: ٢٦٦/٤، والارتشاف: ٤/ ١٨٦٣، وشرح الكافية الشافية: ١٦٢١/٣.

(٤) سقطت لفظة "فيما" من (أ)، واستدركها الناسخ بالحاشية.

(٥) أي: في كونها اسمًا لما لا يعقل، مُضمَّنةٌ معنى الشرط . ينظر: الكتاب: ٢٣٥/٤، والمقتضب: ٥٢/١، والأصول:١٣٦/٢.

(٦) "مَتَى" لتعميم الأزمنة، ولا تفارقُ الظرفية، فتكون شرطًا واستفهامًا، ويليها الماضي والمستقبل، ولا تجيءُ "مَا" بعدها إلا في الشَّرط، ومذهب الكوفيين أنها تكونُ بمعنى "وسط" في لغة هذيل، وتكونُ حرف جر أيضًا بمعنى "مِنْ"، ولا يعرفُ ذلك البصريون. ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٢٧٠، والارتشاف: ١٨٦٤/٤.

(٧) سقطت لفظة: " تصبرْ" من (ج).

(٨) سقطت عبارة: " وفتح النون" من (ج). و"أَيَّانَ": لتعميم الأوقات كـ"مَتَى"، وقيل: تستعملُ في الأزمنة التي تقعُ فيها الأمور العظام، ولم يحفظ سيبويه الجزمَ بها، لكن حُفظ عن أصحابه، وسُليم تكسر همزتها، فتقول: "إيَّان"، وتكون استفهامًا، ويُستفهمُ بها عن المستقبل لا عن الماضي. ينظر: الارتشاف: ١٨٦٥/٤، والهمع: ٥٤٦/٢.

(٩) أي: في كونها اسم زمان، مُضمَّنةٌ معنى الشرط.

(١٠) في (ب): "حيثُ ما"، بالفصل، والصواب وصلهما. ينظر: أدب الكاتب: ٢٣٦، و اللباب للعكبري: ٤٩٣/٢، والمطالع النصيرية: ٧٣.

(١١) وكانت قبل دخول "مَا" عليها اسم مكان خاليًا من معنى الشرط، ملازمًا للإضافة إلى جملة، غير عامل في الأفعال، ثم ضُمِّنت معنى "إنْ" الشرطية، وصارت اسم شرط، فلزم حذفُ ما يُضافُ إليها، ولزم اتِّصالها بـ"مَا"، وجُزم بها الفعل. ينظر: المرتجل: ٢٧٣، وشرح التسهيل: ٧٢/٤.

(١٢) في (ب): "تغنم".

(١٣) أي: في كونِها اسمَ مكان مُضمنة معنى الشرط، فكلاهُما لتعميم الأمكنة، ولا ينفكَّان عن الظرفية، ولكن يفترقان بأنَّ "أينَ" تكون شرطًا واستفهامًا، أما "حيثُما" فلا تكون إلا شرطًا. ينظر: شرح التسهيل: ٧٢/٤.

(١٤) في (ب): "تسلم" ، وهو سهو.

(١٥) "أَنَّى" لتعميم الأحوال، وليست ظرفًا؛ لأنها ليست زمانًا ولا مكانًا، ولكنها أشبهته لأنها بمعنى: على أيّ حال، فصارت بمنزلته، وتأتي بمعنى "مَتَى"، وبمعنى "أَيْنَ"، وتكون استفهامًا وشرطًا، وإذا كانت شرطًا عملت الجزم. ينظر: شرح التسهيل: ٦٦/٤، و الارتشاف: ٤/ ١٨٦٥.

(١٦) تنظر حاشية (١).

وتاسعُها: "أَيّ"، وهى[١] اسمٌ ضُمِّن معنى الشَّرط، ومعناها على حسبِ الذي تُضافُ إليه[٢]، فإذا[٣] أُضيفتْ إلى اسمِ مَنْ يعقل كانت لمَنْ يعقِل، مثل: "أيَّ رجلٍ يكرمْنِي أشكرْهُ"، وإنْ أُضيفتْ إلى اسمِ ما لا يعقِل كانت لمَا لا يعقِل، مثل: "أَيَّ الدَّوابِّ تركبْهُ تَحْمَدْ سَيرَهُ"، وإنْ أُضيفتْ إلى اسمِ الزمانِ كانت للزَّمان، مثل: "أيَّ يومٍ تصُمْ تُثبْ عليه"، وإنْ أُضيفتْ إلى اسم[٤] المكانِ كانت للمكان، مثل: "أيَّ مكانٍ تنزلْ تُصبْ رَشَدًا"[٥].

وعاشرُها: "إِذَا" وهي اسمُ زمانٍ مُضُمِّنٌ معنى الشَّرط، ولا يكونُ لها العملُ المذكورُ– أعني: [٦]جزمَ الفعلينِ المضارعين– إلا إذا كانت في الشِّعر[٧]، والشِّعرُ كلامٌ موزونٌ قصدًا بوزنٍ[٨] عربي[٩]، [وذلك][١٠] مثلُ قوْلي:

إِذَا ترُمْ جَزْمَ فِعْلٍ يَا فَتىً بـ"إِذَا"

تَجِدْهُ بالشِّعْرِ[١١] مَخْصُوصًا فَلا تَمِيلا[١٢]

وأمَّا إذا كانت في النثْرِ فلا تعملُ أصلاً[١٣]، تقولُ: "إِذَا تَزُورُنِي[١٤] أُكرِمُك"،

برفعِ "تَزُورُ" و"أُكْرِمُ"[١٥]؛ لتجرُّدِهما عنِ النَّاصِب والجازم[١٦].

---

(١) في (ب): "هو".

(٢) "أي" لتعميم أوصاف الشيء، والأوصافُ مشتركة، فلذلك لزم أنْ تضافَ لفظًا أو معنى إلى الموصوف، وتكونُ بحسب ما تضافُ إليه، فإن أضيفت إلى مكانٍ كانت ظرف مكان، أو إلى زمانٍ كانت ظرف زمان، أو إلى مفعولٍ كانت مفعولاً، أو إلى مصدرٍ كانت مصدرًا، فمعناها بحسب معنى ما أضيفت إليه؛ لأنَّ الصفة هي الموصوفُ في المعنى، ولزوم إضافتها إلى الأسماء منعها من البناء، وأوْجبَ لها الإعراب، وإذا كانت شرطيةً جزمت الفعل. ينظر: شرح التسهيل: ٤/٧٣، و الارتشاف: ٤/ ١٨٦٨.

(٣) في (ج): "فإن".

(٤) سقطت لفظة "اسم" من (ب).

(٥) في (ب) : "خيرا".

(٦) سقطت عبارة: " العمل المذكور: أعني" من (ب).

(٧) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٤٧، وشرح المفصل: ٤/٢٧٢، والارتشاف: ٤/١٧٨٣، والجنى الداني: ٣٦٧، والمغني: ١٢٧.

وإنما لم يُجزم بها في غيره لمخالفتها "إنْ" الشَّرطية، وذلك لأنها لِمَا كان وجودُه متيقنًا، بخلاف "إنْ" فإنها للمشكوكِ في وجوده. ينظر: الجنى الداني: ٣٦٧.

(٨) في (ب) : "وزن".

(٩) ينظر: الصاحبي لابن فارس: ٢١١، و سر الفصاحة: ٢٨٦، ومفتاح العلوم: ٥١٥.

(١٠) ما بين المعقوفتين زيادة من (ج).

(١١) في (ب): "في الشعر".

(١٢) في (أ) و(ج): " تهلا "، وما أثبته من (ب)، وهو المناسب للسياق. والبيتُ من البسيط.

(١٣) قال ابن مالك: (والأصحُّ منع ذلك في النثر لعدم وُرُودِه). شرح الكافية الشافية: ٣/١٥٨٤. وينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٧٧.

(١٤) في (ب): " زُرْتَنِي".

(١٥) في (ب): " تَزُرْنِي" و" تُكْرِم".

(١٦) يُرفع الْفِعْل الْمُضَارع إِذا تجرَّد من الناصب والجازم، ولكن اختلف النحويون في تحديد رافعه: فَقَالَ الْفراء: رافعه هو تجرُّده من الناصب والجازم، وقال الكسائي: حروف المضارعة، وقال ثعلب: مضارعته للاسم، وقال البصريون: حُلُوله محل الاسم. ينظر: الإنصاف: ٢/٤٤٨، وائتلاف النصرة: ١٢٧.

(ص):[النوعُ الثامن: أسماءٌ تنصبُ أسماءَ نكراتٍ على التَّمييز، وهي الأحدَ(٥/ ب) عشرَ[١]- وما فوقها- إلى (المِائة)، و(كَمْ) الاستفهاميَّة، و(كَأَيِّن)، و(كَذَا)].

(ش): النوعُ الثامنُ من الأنواعِ المذكورةِ أسماءٌ عملُها نصبُ أسماءِ نكِراتٍ على التَّمييز[٢]، أي: بناءً على أنَّ كلاًّ من هذه الأسماءِ النَّكراتِ تمييزٌ لمَا قبلها[٣].

الأولُ[٤] من تلك الأسْماء: "الأَحَدَ عشَر"[٥]، و"الاثْنَا[٦] عشَر"، و"الثَّلاثَة عشَر"[٧]، وهلُمَّ جرًّا إلى "المِائة"، بإخراج الغاية- وهي "المِائة"، كما هو الأصلُ فيما [يكون][٨] بعد "إِلَى"[٩]، فتكونُ الغايةُ التي هي غيرُ المائة[١٠] داخلةٌ في حكمِ ما ذُكر، وتكونُ الغايةُ الدَّاخلةُ[١١] في حكمِ "الأحدَ عشر": "تسعةً وتسعين"، مثل: "عندي أحدَ[١٢] عشَرَ درهمًا"، و"اثْنَا[١٣] عشَرَ دينارًا"، و"ثلاثةَ عشَرَ عبدًا"، وعلى هذا القياسِ البَواقي[١٤]، وفي التنزيلِ: ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾[١٥].

وثانيها: "كَمْ" الاستفهاميَّة[١٦]، ومعناها: أيُّ عددٍ؟ مثل: "كَمْ درهمًا[١٧] عندك"؟

---

(١) في (أ): "أحد عشرة"، وما أثبته من (ب) و(ج)، وإذا أريد تعريف "أحد عشر" -إلى "تسعة عشر"-، أدخلت الألف واللام في الاسم الأول. ينظر: علل النحو: ٥٠٣.

(٢) الناصبُ لتمييز الاسم المُبهم هو الاسم المُبهم نفسه، فإذا قلت: "عشرُون درهمًا"، فـ"درهمًا" تمييز، وناصبه "عشرُون"، وكذا "أحدَ عشرَ" وأخواته في منزلة "عشرين"؛ إذ الاسم الثاني صار كالنون في "عشرين". وقد اختلفَ في صحةِ إعماله مع جموده ، فقيل: عمل لشبهِه باسم الفاعل – في نحو: "ضاربين زيدًا"- في الاسمية؛ وطلبِ ما بعده، ووجود ما به تمام الاسْم، وهو النون. وقيل: عمل لشبهه بـ"أَفْعَل من". ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٦٣٠، والتصريح: ١/ ٦١٨.

(٣) الحديث هنا عن تمييز الذات، المنتصبِ عن تمام الاسم، وهو ما كان الإبهامُ فيه حاصلاً في الاسم، وهو إما عددٌ أو مقدار، والعدد إما صريحٌ- وهو ما كان معروفَ الكميّةِ كالواحد والعشرةِ والأحدَ عشرَ والعشرينَ ونحوِها- أو مُبهَمٌ- وهو ما كانَ كنايةً عن عَدَدٍ مجهولِ الكميّةِ، وألفاظهُ "كَمْ" و"كأَيِّنْ" و"كذا" نحو: "أحدَ عشرَ رجلا"- أو كناية، ويرادُ به تمييز الألفاظ الثلاثة: "كَمْ" الاستفهامية و"كأَيِّنْ" و"كَذَا". ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٦٢٧.

(٤) سقطت لفظة "الأول" من (ب)، و(ج).

(٥) سقطت عبارة: "الأحد عشر" من (ب)، و(ج).

(٦) في (ب) و(ج): "الاثني"، وهو مجانبٌ للصواب؛ لاستحقاقه الرفعَ على الخبرية.

(٧) مذهب جمهور البصريين في تعريف العدد المركب هو إدخال "أل" على الاسم الأولِ دون الثاني؛ لأنه بمنزلة بعض الاسم؛ وأجاز الأخفش والكوفيون إدخال "أل" على الثاني أيضًا. ينظر: الإيضاح: ٢١٧، وعلل النحو:٥٠٣، واللمع: ١٦٦، والمفصل: ٢١٩، وشرح الأشموني: ١/ ١٧٥.

(٨) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من (ب)، و(ج).

(٩) "إلى" حرف جر، أصلُ معانيها الدَّلالة على انتهاء الغاية في الزمان والمكان وغيرهما، واختلف في دخول ما بعدَها في حكم ما قبلها عند عدم القرينة: فقيل: يدخل، وقيل: لا، وقيل: إنْ كان من جنس الأول دخل، وإلا فلا، والصَّحيح أنه لا يدخل؛ لأنَّ الأكثر مع القرينة ألا يدخل، وعند عدمِها يُحملُ على الأكثر. الارتشاف: ٤/ ١٧٣٠.

(١٠) سقطت عبارة: "غير المائة" من (ب) و(ج).

(١١) العبارة في (أ): "ويكونُ الداخل"، وما أثبته من (ب) و(ج).

(١٢) في (ج) : "اثني".

(١٣) تنظر الحاشية السابقة.

(١٤) يقصد بالبواقي: الأعداد التي بين "أحدَ عشر" و "تسعةٍ وتسعين".

(١٥) سورة ص: ٢٣. والشاهد: انتصابُ "نعجةً" على التمييز، وناصبها العدد "تسعٌ وتسعون". ينظر: الجمل للخليل:٧٤، وتوجيه اللمع:٢٠٩.

(١٦) "كمْ" نوعان: استفهامية، يُسأل بها عن كمية الشَّيء، وخبرية للدَّلالة على التكثير. ويشتركان في كون كليهما: كنايةً عن عددٍ مجهول الجنس والمقدار، مبنيًا على السكون لمشابهة الحرف في المعنى، ملازمًا للتصدير، محتاجًا إلى التمييز؛ لأنَّ كلاً منهما عدد مجهول. ينظر: التصريح: ٢/ ٤٧٣.

(١٧) في (ب) و(ج): " درهمٍ" بالجر، وهو مجانبٌ للصواب؛ لأنَّ تمييز "كمْ" الاستفهامية حكمهُ النصب. ينظر: الأصول: ١/ ٣١٥، والهمع: ٢/ ٣٥٠.

وثالثها: "كَأَيِّنْ"، وهي مركبةٌ من "كَاف" التَّشبيه، ومن "أَيِّ" المنوَّنة[١]، ومعناها معنى "كَمْ" الخبريَّة[٢]، فإذا قلت: "كَأَيِّنْ عبدًا ملكتُهُ"؟ فكأنكَ قلتَ: كثيرٌ من العبيدِ ملكتُهُ، والغالبُ على تمييز "كَأَيِّن" أنْ يكون مخفوضًا بـ"مِنْ" [٣]، مثل: ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قُتِلَ[٤] مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾[٥].

ورابعها: "كَذَا"، وهي مركَّبةٌ من "كافِ" التَّشبيه ومن "ذَا" الذي هو اسمُ الإشارة ، ومعناها هنا: الكنايةُ عن العدد [٦]، مثل: "عندي كَذَا درْهمًا".

(ص): النوعُ التَّاسع: مصدرُ الثلاثيِّ المُجرَّدِ إذا كان غيرَ ميميٍّ، مثل: "ضَرْبٍ"، و"قُعُود".

(ش): النوعُ التاسعُ من الأنواعِ المذكورةِ مصدرُ الفعلِ الثلاثيِّ المجرَّدِ إذا كانَ غيرَ ميمي[٧].

فأما "المصدرُ" فهو: اسمُ الحدثِ الجاري على الفعل[٨].

وأما "الثُّلاثي" فهو الذي تكونُ[٩] حروفُه الأصولُ ثلاثةٌ[١٠]، سواءٌ كانَ[١١] فيه شيءٌ من الحروفِ الزَّوائدِ أمْ لا، فالأولُ مثل: "أَكْرَمَ"، و[١٢] الثاني مثل: "ضَرَبَ".

وأما المُجرَّدُ فهو الذي ليْس فيه شيءٌ[١٣] من الحروفِ الزَّوائدِ كـ "ضَرْب".

وأما المصدرُ الميميُّ فهو المصدرُ المبدوءُ بميمٍ زائدةٍ لغيرِ المُفاعلة[١٤].

واحترزُوا[١٥] بقولِهم: "زائدة" عن المبدُوء بميمٍ أصليَّة، مثل: "المَيْن"– مصدرٌ بمعنى الكَذِب–؛ فإنَّ الميمَ فيه أصليةٌ، لا زائدة[١٦].

---

(١) هذا مذهب جمهور النحويين. ينظر: الكتاب: ٢/١٧٠، والأصول: ١/٣٢٠، والمفصل: ٢٢٨، وشرح المفصل: ٣/١٨٠، وشرح التسهيل: ٢/٤٢٢.
وقيل: الكاف فيها زائدّة لا تتعلَّق بشيء، وقيل: هي بسيطة. ينظر: الارتشاف:٢/٧٨٩، وتوضيح المقاصد: ٣/١٣٧٥، والهمع: ٢/٦٠٤.

(٢) أي: في الدَّلالة على تكثير عددٍ مُبهم الجنس والمقدار. ينظر: الكتاب: ٢/١٧٠، والأصول: ١/٣٢٠، والمفصل: ٢٢٨، وشرح المفصل: ٣/١٨٠.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/١٧١، والأصول: ١/٣٢٠، والمفصل: ٢٢٨، والارتشاف:٢/٧٨٩، والتذييل والتكميل: ١٠/٤٦.

(٤) كذا في جميع النسخ، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبو عمرو وغيرهم. ينظر: حجة القراءات:١٧٥، والمحتسب لابن جني: ١/١٧٣، والإتحاف للدمياطي:٢٢٩.

(٥) سورة آل عمران: ١٤٦. والشَّاهد: مجيءُ تمييز "كأيِّن" مخفوضًا بـ"مِن"، وهو الأكثرُ والأغلب.

(٦) ينظر: الكتاب: ٢/١٧١، والأصول: ١/٣٢٠، وشرح التسهيل: ٢/ ٤٢٣، والارتشاف: ٢/ ٧٩٤، وتوضيح المقاصد: ٣/١٣٤٥، والتصريح: ٢/ ٤٧٨.

(٧) وقع انتقال نظر لناسخ (ب) ترتب عليه سقوط سطر ونصف تقريبًا، من كلمة "ميمي" الأولى إلى كلمة "ميمي" الثانية.

ويعملُ المصدر عمل الفعل لأنه أصله، ولذا لم يتقيد عملُه بزمان، بل يعملُ عمل الماضي والحاضر والمستقبل؛ لأنه أصلٌ لكل واحدٍ منها، ولإعماله شروط، هي: أن يكون مظهرًا، مكبرًا، مفردًا، غير محدود، وغير منعوتٍ قبل تمام عمله.
ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٠٦، وشرح الأشموني: ٢/٢٠٢.

(٨) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢/٥٣٥، والكافية: ٤٠، وشذور الذهب: ٢٦، وشرح كتاب الحدود: ١٨٣، ومعجم مقاليد العلوم: ٨٧.

(٩) في (ب): "يكون". وكلاهُما جائز؛ لأنَّ الفاعل جمع تكسير، وهو يعدُّ من قبيل الاسم الظاهر مجازي التأنيث، فيجوزُ فيه الوجهان.

(١٠) زاد في (ج): "أحرف".

(١١) كذا في في جميع النسخ، بغير همزة التَّسوية، والأفصح إثباتُها مع "أمْ". ينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية:٢٩٦، ومعجم الأغلاط اللغوية: ٣٢٩.

(١٢) زاد ناسخ (أ): "أما"، وهو سهوٌ، ولذلك ضرب عليها خطًا.

(١٣) سقطت لفظة "شيء" من (ب) و(ج).

(١٤) ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٢٦، والتصريح: ٢/٤.

(١٥) في (ب) و(ج) : "واحترز"؛ وما أثبته من (أ)، وهو الصواب؛ لأنَّ السِّياق يُؤيِّده.

(١٦) يُقال: "مَانَ يَمين مَيْناً"، فَهُوَ مائن، أَي كَاذِب. ينظر: الصحاح (مين): ٦/ ٢٢١٠، و اللسان (مين): ١٣/ ٤٢٥.

واحترَزُوا بقولِهم: (٦/ أ) "لغيرِ المُفاعلَة" عن المبدوءِ بميمٍ زائدةٍ للمُفاعلة[١]، مثل: "المُضارَبَة"، فلا يُسمَّى شيءٌ من ذلك مصدرًا ميميًّا.

والمصدرُ الموصوفُ بما ذُكر[٢] مثل: "ضَرْبٍ"، و"قُعُود".

وإنَّما مثَّلتُ بمثالين إشارةً إلى أنه لا فرقَ بين أنْ يكونَ[٣] المصدرُ المذكورُ ثلاثيًّا مجرَّدًا[٤] وأنْ يكونَ [ثلاثيًا][٥] مزيدًا فيه، كـ"قُعُود"؛ فإنَّ الواوَ فيه زائدة[٦]، وإلى أنه لا فرقَ بينَ أنْ يكونَ متعدِّيًا كـ"ضَرْبَ"–تقول: "أعجبني ضَرْبُ[٧] زيدٍ عمرًا"– وأنْ يكونَ لازمًا كـ"قُعُود"– تقول: "أعْجبنِي قُعُودُ زيدٍ"–.

(ص): النوعُ العاشر: الصِّفةُ المُشبَّهةُ التي لم تدُلّ على لونٍ ولا عيبٍ ظاهر، مثل: "طَاهِر"، و"جَمِيل".

(ش): النوعُ العاشرُ من الأنواعِ المذكورةِ الصِّفةُ المُشبَّهة[٨]، وهي[٩] الاسمُ المشتقُّ من المصدرِ[١٠] لمَنْ قامَ به على معنى الثُّبُوت[١١].

ودخلَ في قولي: ([التي][١٢] لم تدُلّ على لونٍ ولا عيبٍ ظاهر) ما لم تدُل[١٣] على لونٍ ولا عيبٍ أصلاً– كما في المثالين الآتيين[١٤]– وما لمْ تدُل[١٥] على لونٍ أصلاً، لكنَّها[١٦] تدلُّ على عيبٍ[١٧] باطن، مثل: "أَحْمَق"[١٨].

وإنما مثَّلت للصِّفة المُشبَّهة بـ"طَاهِر" و"جَمِيل" لأُشِيرَ إلى[١٩] أنها تارةً تكونُ جاريةً [على لفظِ المُضارع– مثل: "طَاهر"؛ فإنه على وزنِ "يَطْهُر"، وتارةً تكونُ غيرَ جاريةً] [٢٠] على لفظِ المُضارع–

---

(١) المُفاعلة معناها: أنْ يفعل كلُّ واحدٍ بصاحبِهِ مثل الذي يفعلهُ صاحبهُ به. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/٢٥٣، وشذا العرف: ٣٠.

(٢) يقصد: مصدر الفعلِ الثلاثيِّ المجرَّدِ إذا كانَ غيرَ ميمي.

(٣) سقطت عبارة: "أن يكون" من(ب)، واستدركها الناسخ بالحاشية.

(٤) كالمصدر الأول، وهو: "ضَرْب"؛ فإنه ثلاثيٌّ مجرد.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب) و(ج).

(٦) "قُعُود" مصدر "قَعَدَ"، مزيدٌ بالواو؛ لأنه على وزن "فُعُول"، وهو جمع "قاعد" أيضا. ينظر: اللسان (قعد): ٣/٣٥٧، والمصباح المنير: ٢/٥١٠.

(٧) تكرر لفظ "ضرب" في (ب)، وهو سهو.

(٨) وقع انتقال نظر لناسخ (ب)، ترتَّب عليه سقوط سطر ونصف تقريبًا، من كلمة "المشبَّهة" الأولى إلى كلمة "المشبَّهة" الثانية.

و شُبِّهت باسم الفاعل من قِبَل أنها تدلُّ على حدثٍ ومَنْ قام به، وأنها تدخلُها الألف واللام، وتُذكر وتُؤنث، وتُثنَّى وتُجْمع، فعملت النصبَ مثله.

ينظر: الأصول: ١/ ١٣٠، وشرح المفصل: ٤/١٠٦، وتوضيح المقاصد: ٢/٨٧٥، والتصريح: ٢/٤٥.

(٩) في (ب) و(ج) : "هو".

(١٠) شرح الحدود في النحو: ١٨٩. والمؤلف هنا موافقٌ لمذهب سيبويه والبصريين في أنَّ المصدر هو أصلُ جميع المشتقات، خلافًا للكوفيين في أنَّ الفعلَ هو الأصل.

ينظر: الكتاب: ١/١٢، والإنصاف: ١/١٩٠، والتبيين: ١٤٣.

(١١) ينظر: الكافية: ٤١، وشرح التسهيل: ٣/٨٩، وشرح ابن الناظم: ٣١٧، والتعريفات: ١٣٣، وكلهم وافقوا الكوفيين في القول باشتقاقِها من الفعل.

(١٢) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب) و(ج).

(١٣) سقطت لفظة "تدل"من (ب).

(١٤) يقصد بهما مثاليْ: "طَاهِر" و"جَمِيل".

(١٥) في (ب) : "يدل" بياء الغيبة.

(١٦) في (أ): "لاكنها". والصوابُ حذف ألفها للاختصار وكثرة الاسْتِعمال. ينظر: الشافية لابن الحاجب ضمن مجموعة شروحها: ٢/٥٩٨، والهمع: ٣/٤٨١.

(١٧) في (ب): "لون"، وهو خطأ.

(١٨) قليل العلم، ناقص العقل. ينظر: الكتاب: ٤/ ٩٨، واللباب للعكبري: ١/٢٠٢، و شرح الشافية للرضي: ١/ ١٤٥، واللسان (حمق) : ١٠/ ٧٣.

(١٩) في (ب) بلفظ: " الآتيين على ".

(٢٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)؛ بسبب انتقال نظر ناسخها، وتبعه ناسخ (ب)، وقد استدركته من (ج).

مثل: "جَمِيل"؛ فإنه [ليس][١] على وزن "يَجْمُل"[٢].

(ص): النوعُ الحادي عشر: اسمُ الفعل، سِوَى ما كانَ على وزنِ (فَعَالِ)، مثل: (رُوَيْدَ) و(هَيْهَات).

(ش): النوعُ الحادي عشر من الأنواعِ المذكورة: اسمُ الفعل الذي ليْس على وزنِ "فَعَالِ"- بفتحِ الفاءِ وكسرِ اللام-، واسمُ الفعل[٣] هو: الاسمُ الذي مُسمَّاهُ فعل[٤]، كما في "رُوَيْدَ" بفتح الدَّال، و"هَيْهَاتَ" بضمّ التاء وفتحها وكسرها[٥]، فـ"رُوَيْدَ"[٦] اسم فعلٍ[٧] مُسمَّاهُ فعل[٨]، و[٩] هو لفظ "أَمْهِلْ"[١٠]، و"هَيْهَاتَ" اسم فعلٍ مُسمَّاهُ فعل، وهو[١١] لفظ "بَعُدَ"[١٢].

وإنما مَثَّلتُ في الأصلِ بهذين المثالين إشارةً إلى أنه تارةً يكونُ مُسمَّاهُ فعلٌ أمر، كما في "رُوَيْدَ"؛ لأنَّه اسمٌ لـ"أَمْهِلْ"[١٣] فعل أمر[١٤]، وتارةً يكونُ [مُسمَّاه][١٥] فعلاً ماضيًا، كما في "هَيْهَات"[١٦]؛

إذْ مُسمَّاهُ "بَعُد"[١٧]، وهو فعلٌ ماض، ولا يكونُ مُسمَّى[١٨] اسمِ الفعل فعلاً مضارعًا[١٩]، خلافًا لبعضهم[٢٠].

---

(١) تنظر الحاشية السابقة.

(٢) في (أ) : "حمل". ومثَّل المؤلف بـ"طاهر" للصِّفة الجارية على المضارع، و بـ"جميل" لغير الجارية عليه؛ تنبيهًا على مجيئها بالوجهين، والمرادُ بجريانها على المضارع: موافقتُها إياه في ترتيب حركاته وسكناته دون أعيانها، ولهذا فهو وزنٌ عروضي لا تصريفي. ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٨٧٦، و التصريح: ٢/ ٤٩.

(٣) هو: ما نابَ عن الفعلِ معنى وعملاً، ولم يكن فضلةً في الكلام، ولا متأثرًا بعاملٍ يدخلُ عليه. ينظر: شرح كتاب الحدود:١٨٠، وشرح الأشموني: ٩١/٣،

(٤) في (أ): "افعل"، وهو تحريف. واختُلف في مدلولِ اسم الفعل، فقيل: يدلُّ على لفظ الفعل، وقيل: يدلُّ على المصدر، وقيل: يدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعل من الحدث والزمان بالوضع لا بالصِّيغة، وهو ظاهر مذهب سيبويه وأبي علي. ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١١٥٩. وكلام المؤلف يشير إلى اختياره القول الأول.

(٥) في (ب): "وكسرها وبفتحها"، وفي (ج): "وبفتحها وكسرها". وفتحُ تائِها لغة أهل الحجاز، وكسرُ تائِها لغة أسد وتميم، ومن العرب من يضمُّها، وقد تنوَّن على اللغات الثلاث، ففيها ست لغات، وقيل: أكثر. ينظر: الكتاب: ٢٩١/٣، والمذكر والمؤنث للأنباري: ١٨٧، والمفصل: ٢٠١، و اللسان (هيه): ٥٥٣/١٣.

(٦) في (ب): " فزيد"، وهو تحريف.

(٧) سقطت "و" من (ب).

(٨) سقطت عبارة : «مسماه فعل» من (ج).

(٩) زاد في (ب) لفظ: "فعل"، والصواب حذفه.

(١٠) ينظر: الأصول: ١٤٣/١، والصحاح (رود) : ٤٧٩/٢، واللباب: ٤٥٨/١، والكافية: ٣٥، والارتشاف: ٥/ ٢٢٩٩، والهمع: ١٠٢/٣.

(١١) سقطت عبارة : "وهو" من (ج).

(١٢) ينظر: الحلبيات: ٣٤٩، والخصائص: ٤٥/٣، و المرتجل: ٢٤٨، والمفصل: ١٩٣، واللباب: ٤٥٧/١، والكافية: ٣٥، والتسهيل: ٢١١.

(١٣) العبارة في (ب) و(ج) : " لأنَّ "أمهلْ" فعل أمر".

(١٤) لـ"رُوَيْد" أربعة أوجه: أن تكونَ اسمَ فعل، وصفةً، وحالاً، ومصدرًا. ينظر: منازل الحروف: ٥١، واللباب: ٤٥٨/١، وشرح المفصل: ٢٦/٣.

(١٥) ما بين المعقوفتين زيادة من (ج).

(١٦) سقطت لفظة "هَيْهَات" من (ج).

(١٧) خلافًا للزَّجاج، فقد جعلها مصدرًا بمعنى البُعد. ينظر: معاني القرآن: ١٣/٤، والارتشاف: ٢٣٠٢/٥.

(١٨) في (ب): "مُسمًا" بالألف. والصواب كتابته بالياء كما في (أ) و(ج). ينظر: أدب الكاتب: ٢٥٨.

(١٩) لم يقُل بذلك إلا ابنُ الحاجب- فيما اطلعتُ عليه-: ينظر: الإيضاح: ٤٩٧/١، والكافية: ٣٥، وتبعه صاحب الكناش: ٢٧٧، وواضحٌ من كلام المؤلِّف متابعتَه لهما.

(٢٠) يُؤخذُ على المؤلف أنَّ هذا ليس قولَ بعض النحويين، بل هو قولُ الجمهور. ينظر: المفصل: ١٩٢، وشرح المفصل: ١٩/٣، وشرح التسهيل: ٣٨/١، وشرح الكافية الشافية: ١٣٨٥/٣، وشرح ابن الناظم: ٤٣٦، والتصريح: ٢/ ٢٨٣، و الهمع: ١٠٧/٢. وما ذكره المؤلف سابقًا هو قولُ بعضهم.

وإلى أنه لا فرقَ في اسمِ الفعلِ بين أنْ يكونَ مُتعدِّيًا كما في "رُوَيْدَ"، تقول: "رُوَيْدَ زيدًا" بنصب "زيدًا"[(١)] بـ"رُوَيْدَ" على أنه مفعولٌ به له [(٢)]، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا في "رُوَيْدَ"، تقديره: "أَنْتَ"[(٣)]، وبينَ أنْ يكونَ لازمًا، كما في "هَيْهَاتَ"، تقولُ: "هَيْهَاتَ العَقِيقُ"[(٤)] برفع "العَقِيق"، على أنه فاعلٌ لقوله: "هَيْهَاتَ"، ولا مفعولَ له [(٥)].

(تنبيه): لم يتعرَّض الجمهورُ لحصْرِ هذه الأسماء، أعني: أسماءَ الأفعالِ (٦/ب) السَّماعيَّة[(٦)].

(ص): النوعُ الثاني عشر: أفعالٌ تتعدَّى إلى مفعولٍ واحد، تارةً بنفسها، وتارةً بحرف الجرّ، مثل: "نَصَحَ"، و"شَكَرَ"، و"قَصَدَ".

(ش): النوعُ الثاني عشرَ من الأنواعِ المذكورةِ: أفعالٌ شأنُها أنَّها تارةً[(٧)] تتعدَّى[(٨)] بنفسِها- أي: بلا واسطةٍ-

إلى مفعولٍ واحد، وتارةً تتعدَّى إليه بواسطةِ حرفِ الجرّ[(٩)]، مثل: "نَصَحَ"، و"شَكَرَ"، و"قَصَدَ"، يُقال: "نَصَحْتُ[(١٠)] عمْرًا"[(١١)]، و"نَصَحْتُ لعمْرٍو"[(١٢)]،

(١) في (ب): "زيد" بالجر، وهو جائزٌ على إضافةِ ما قبله إليه.

(٢) "رُوَيْد" مصدر استُعمل فعله "أَرْوِد"؛ فإنهم قالوا: "أَرْوِدْهُ إِرْوَادًا"؛ بمعنى أمهلهُ إمهالاً؛ ثم صغَّروا الإزواد تصغير ترخيم، وأقاموهُ مقام فعله، واستعملوهُ تارةً مضافًا إلى مفعوله، فقالوا: "رُوَيدَ زيدٍ"، وتارةً منوَّنًا ناصبًا للمفعول؛ فقالوا: "رُوَيدًا زيدًا"، ثم نقلوهُ وسمُّوا به فعله، فقالوا: "رُوَيدَ زيدًا". ينظر: أوضح المسالك: ٨٣/٤، والتصريح: ٢٨٧/٢.

(٣) تعدَّى "رُوَيْد" إلى مفعولٍ واحد، كما يتعدّي مُسمّاه: "أَرْوِدْ" بمعنى :"أَمْهِلْ"، ونُوى فيه ضميرُ المَخاطب، إلا أنّه لا تظهر صورتهُ في حالي التثنية والجمع، بخلاف الفعل؛ فإنَّ الضميرَ تظهر صورتُه فيهما؛ لأنه هو الأصلُ في العمل، أما "رُوَيْد" ففرعٌ عليه، فانحطَّ عن درجته. ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٢٦.

(٤) العقيق: موضعٌ معروفٌ في الحجاز، وقيل: في المدينة. المقاصد النحوية: ١٠١٢/٣.

وهذا جزء بيتٍ من الطويل لجرير-ساقه المؤلف على أنه مثال، ولم يُشر إلى أنه شاهدٌ شعري- نصه:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وأَهْلُهُ وهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

ينظر: ديوانه: ٣٨٥؛ ونسب إليه في: الحلبيات: ٢٤١، والخصائص: ٣/ ٤٤؛ وشرح ديوان المتنبي للعكبري: ١/ ٣٢٧، وشرح المفصل: ١٩/٣، والمقاصد النحويّة: ٣/ ١٠١٢.

(٥) ينظر: الخصائص: ٤٤/٣، وشرح المفصل: ٢٠/٣، وأوضح المسالك: ٨٤/٤، والتصريح: ٢٩٠/٢. وفيه شاهدٌ آخر، وهو في باب التنازع، فقيل: إنَّ "العقيق" مرفوعٌ بـ"هَيْهَات" الثانية، وفي الأولى ضميره، و قيل: بل هو مرفوع بـ"هَيْهَات" الأولى، و في الثانية ضميره. ينظر: الارتشاف: ٢١٣٩/٤.

(٦) المتَّفق على قصرهِ على السَّماع منها ألفاظٌ كثيرة، غيرُ محصورة. ينظر: شرح المفصل: ١٠/٣، وتوضيح المقاصد: ١١٦٠/٣، وتمهيد القواعد: ٩٠٠/٨.

(٧) سقطت لفظة: "تارة" من (أ)، واستدركها الناسخ بالحاشية.

(٨) وقع انتقال نظر لناسخ (أ) ترتب عليه سقوط خمسة أسطر من النص، بدايةً من كلمة "تتعدَّى"، وقد استدركها الناسخ بالحاشية.

(٩) اختلف النحويون في الأفعال التي استُعملت تارةً لازمة وتارةً متعدية وتساوى فِيها الاستعمالان: فقيل: هي قسمٌ برأسها، واختاره أبو حيان، وقيل: بل هي لازمة في الأصل، ثم استعملت متعدية بِحرف الْجَرّ، واختاره ابن عصفور. وقيل: بل هي متعديةٌ في الأصل بنفسها، وحرف الْجَرّ زَائِد. ينظر: شرح الجمل: ٢٧٤/١، والارتشاف: ٢٠٨٨/٤.

(١٠) في (أ): "أنصحت"، وما أثبته من (ب) و(ج)، وهو المناسب للسياق.

(١١) في(أ): "عمروا"، بالواو، وما أثبته من (ب) و(ج)، وهو الصواب. ينظر: معجم الأخطاء الشائعة: ١٧٨، وأخطاء لغوية شائعة: ١٣١.

(١٢) ينظر: جمهرة اللغة (نصح): ٥٤٤/١، والمحكم: ١٥٧/٣، والأفعال لابن القطاع: ٢١٦/٣، وللسرقسطي: ١٩٢/٣، واللسان (نصح): ٢/ ٦١٥.

=وتعديتُها باللام اللغة الفصحى. ينظر: معاني القرآن للفراء: ٩٢/١، والصحاح: ٤١٠/١، وتاج العروس: ١٧٤/٧. ووجه تعدِّي "نَصَحَ" بنفسه أنه محمولٌ على ضده، وهو "غَشَّ"، كما حُمل في تعدّيه بحرفِ الجر على نظيره، وهو

و"شَكَرْتُ زيدًا"، و"شَكَرْتُ لزيدٍ"[١]، و"قصدْتُ بكرًا"، و"قصدْتُ لبكرٍ"[٢].

(تنبيه): الأفعالُ التي هذا شأنُها لا تنحصرُ في عددٍ على ما استظهرهُ بعضُ الأئِمَّة[٣].

(ص): النوعُ الثالث عشر: أفعالٌ تارةً تتعدَّى بنفسِها إلى مفعولين وتارةً لا تتعدَّى أصلاً، مثل: "زَادَ" و"نَقَصَ".

(ش): النوعُ الثالثَ عشر من الأنواعِ المذكورة: أفعالٌ شأنُها أنَّها تتعدَّى[٤] تارةً[٥] بلا واسطةٍ إلى مفعولين، وتارةً لا تتعدَّى أصلاً، أي: [لا تتعدَّى][٦] إلى مفعولين، ولا إلى غيرِهما، ولا بواسطةٍ، ولا بلا واسطة، مثل: "نَقَصَ"، و"زَادَ"[٧]، يُقال: "نَقَصَ[٨] المالُ"، و"نَقَصْتُ زيدًا مالَه"، و"زادَ المالُ"، و"زِدْتُ زيدًا مالَه"[٩].

(ص): النوعُ الرابعَ عشر: أفعالٌ تتعدَّى إلى مفعولين: إلى أوَّلِهما بنفسها، وإلى ثانيهما: تارةً كذلك، وتارةً بحرفِ الجر، وهي عشْرةُ أفعال: "أَمَرَ"، و"اخْتَارَ"، و"هَدَى"، و"دَعَا"، و"اسْتَغْفَر"، و"سَمَّى"، و"كَنَى"، و"زَوَّج"، و"صَدَق"، و"عَيَّر"[١٠].

(ش): النوعُ الرابعَ عشر من الأنواعِ المذكورة: أفعالٌ شأنُها أنها تتعدَّى إلى مفعولين، لكنَّ تعدِّيَها[١١] إلى المفعولِ الأول يكونُ بلا واسطةٍ دائمًا، وتعدِّيَها[١٢] إلى المفعولِ الثاني [تارةً][١٣] يكونُ كذلك بلا واسطةٍ[١٤]، وتارةً يكونُ بواسطةِ حرفِ الجر، وهي عشْرةُ أفعال[١٥]:

"خَلُصَ"، فإذا قيل: "نصحتُ لزيدٍ" فمعناه: خَلُصَ عملي له. ينظر: التذييل والتكميل: ٩/٧.

وذكر ابن درستَوَيْه أنَّ الأصل في: "نَصَح" أن يتعدّى لواحدٍ بنفسه وللآخر بحرف الجر، وَالْأَصْل: "نصحتُ لزيد رَأْيه". وردَّه أَبُو حَيَّان بأنَّ ما زعمهُ لم يُسمع في موضع. قال السيوطي: قلت وَلَا أَظُنهُ مَخْصُوصًا بـ"نَصَحَ"؛ فَإِنَّهُ مُمكن فِي بَاقِي أَخواته، إِذْ يُقَال: "شكرتُ لَهُ معروفه"، و"وزنتُ لَهُ مَاله". ينظر: الارتشاف: ٢٠٨٨/٤، والهمع: ٧/٣.

(١) قدم الناسخ في (ب) عبارة: "شكرتُ زيدًا وشكرتُ لزيدٍ" على عبارة: "نصحتُ زيدًا ونصحتُ لزيدٍ". والعبارة في (ج): "يقال: "شَكَرْتُ لزيدٍ" و" نصحتُ عمرًا" و "قصدتُ بكرًا".

ووجه تعدِّي "شكر" بحرف الجر حملُه على الفعل " ظهر"؛ إذ الشكرُ معناه ظهور الاعتراف بالنعمة، و"ظهرَ" يتعدَّي بحرف جر، فكذلك "شكر"، ووجهُ تعديهِ بنفسه حملهُ على نظيره، وهو الفعل "حَمَدَ" لاجتماعِهما في الثناء. ينظر: التذييل والتكميل: ٩/٧.

(٢) ينظر: تاج العروس: ٣٦/٩، وقد ذكر المؤلِّف الفعل " قَصَدَ" تبعًا لابن هشام في شذور الذهب: ٢٥.

(٣) منهم: ابن مالك في شرح التسهيل: ١٥٠/٢، وأبو حيان في التذييل والتكميل: ١٠/٧. وقيل: إنَّ الأفعال التي تتعدَّى إلَى مفعولٍ واحدٍ تارةً بنفسها وتارةً بحرف الجر أفعال خمسةٌ مسموعةٌ تُحفظ ولا يُقاسُ عليها، هي: "نَصَحَ، وشَكَرَ، وكَالَ، و وَزَنَ، وَعَدَدَ". ينظر: الكليات للكفوي: ٨٠٩.

(٤) انتهى هنا السقط من (أ) المشار إليه في حاشية (١٢) من الصفحة السابقة.

(٥) سقطت "تارةً" من (ج)، والعبارة في (ب): " تارة تتعدى".

(٦) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من (ب).

(٧) في (أ) قدم الفعل "زاد" على الفعل "نقص".

(٨) سقطت لفظة "نَقَصَ" من (ج).

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٣٧/٢، وشذور الذهب: ٢٥، وشرحه لابن هشام: ١/ ٤٦٢، و شرحه للجوجري: ٦٣٧/٢.

(١٠) في (ب) : "غير" بالغين المعجمة، وهو تصحيف.

(١١) في (ب) : "تعديتها".

(١٢) تنظر الحاشية السابقة.

(١٣) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من (ب)، و(ج).

(١٤) سقطت عبارة: "بلا واسطة" من (ج).

(١٥) في (ج) : "فعلا". وذكر ابن عصفور منها ستة أفعالٍ فقط، هي: "اخْتَار، واسْتَغفر، وسَمَّى، وكنّى، ودَعَا، وأَمَر"، وبين أنها مسموعةٌ، تُحفظ ولا يُقاس عليها. ولم يذكر ابن هشام الفعلين: "هَدَى" و"عَيَّر"، ولكنه ذكر بدلاً منهما: " كَالَ" و"وَزَنَ". وأوْصلها أبو حيَّان والسُّيوطي إلى تسعةَ عشر فعلاً، وذكرا

الأول: (أَمَرَ)، مثل: "أمرتُ زيدًا[١] الخيرَ"[٢]، و"أمرتُ زيدًا بالخيرِ".

والثاني: (اخْتَارَ)، مثل: "اخترتُ زيدًا الرجالَ"، و"اخترت زيدًا من الرجالِ".

والثالث: (هَدَى)، مثل: "هديْتُ زيدًا الطريقَ"، و"هديتُ زيدًا إلى الطريقِ".

والرابع: (دَعَا)، مثل: "دعوْتُ زيدًا[٣] كُرْزًا"[٤]، و"دعوْتُ زيدًا[٥] بكُرْزٍ".

والخامس: (اسْتَغْفَرَ)[٦]، مثل: "استغفرْتُ اللهَ ذنبًا"[٧]، و"استغفرتُ اللهَ[٨] من ذنبٍ"[٩].

والسادس: (سَمَّى)، مثل: "سمَّيتُ الغلامَ فَرَجًا"[١٠]، و"سمَّيتُ الغلامَ بفَرَجٍ".

والسابع: (كَنَى) بتخفيف النُّون، مثل: "كنوْتُ زيدًا أبَا عمْروٍ"[١١]، و"كنوْتُ زيدًا بأبِي عمْروٍ".

والثامن: (زَوَّجَ)، مثل: "زَوَّجتُ زيدًا هندًا" و"زوَّجْتُ زيدًا بهندٍ".

والتاسع: (صَدَقَ) بتخفيفِ الدَّال، مثل: "صَدَقْتُ زيدًا الحديثَ"، و"صَدَقْتُ زيدًا بالحديثِ[١٢]".

والعاشر: (عَيَّرَ)[١٣]، مثل[١٤]: "عَيَّرْتُ[١٥] زيدًا سوادَهُ"[١٦]، و"عَيَّرْتُ[١٧] زيدًا بسوادِهِ".

(ص): النوعُ الخامسَ عشر: أفعالُ القلوبِ تنصبُ مفعولين، ثانيهما عبارةٌ (٧/أ) عن الأول، وهي خمسةَ

أنَّ الجمهور منع القياس عليها، وأنَّ الأخفش الصغير وَابْن الطراوة قد أجازا حَذْف حرف الْجَرّ فِي كل مَا لَا لبس فِيهِ بِشرطين: أحدهما: أن يتَعَيَّن الحرف المحذوف، والآخر: أنْ يتعين مكانه نَحْو: "بريتُ القَلَمَ السكينَ" قِيَاسًا على تِلْك الْأَفْعَال، فَإِن فُقد الشرطان أَو أَحدُهمَا لم يجز. ينظر: شرح الجمل: ٢٧٩/١، والارتشاف: ٢٠٩٠/٤، وشرح شذور الذهب: ٤٧٧، والهمع: ١٥/٣.

(١) سقطت لفظة "زيدًا" من (ب).

(٢) ومنه قول الشاعر:

أمَرْتُكَ الخَيرَ فافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ.

الكتاب: ٣٧/١، والمقتضب: ٢/ ٣٢١.

(٣) في (ب) و(ج) بلفظ : "سعيدا".

(٤) ومنه قول الشاعر:

دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عمْروٍ وَلَمْ أَكُنْ ... أَخَاهَا ولَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلَبَانِ.

شرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٢/١.

(٥) تنظر حاشية (٤).

(٦) زاد ناسخ (أ) لفظ الجلالة "الله"، وهو سهو.

(٧) ومنه قول الشاعر: أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيهِ ... رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ .

الكتاب: ٣٧/١، والمقتضب: ٢/ ٣٢١.

(٨) سقطت لفظة " الله" من (ب).

(٩) ذهب ابن الطراوة والسُّهيلي إلى أن "اسْتَغْفَرَ" ليس أصلهُ التعدية إلى المفعول الثاني بحرف الجر، بل الأصل تعديته إليه بنفسه، أما تعديته بـ"مِنْ" فلتضمُّنه طلب التوبة، والخروج من الذنب. ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢٠٩٠، وتمهيد القواعد: ٤/ ١٧٣٦.

(١٠) ومنه قول الشاعر: وسَمَّيْتَ كَعْبًا بِشَرِّ العِظَامِ ... وَكَانَ أَبُوكَ يُسَمَّى الجُعَلْ.

شرح جمل الزجاجي: ٢٨٠/١، وتمهيد القواعد: ١٧٣٥/٤.

(١١) ومنه قول الشاعر: وَمَا صَفْرَاءُ تُكْنَى أُمَّ عَمْرٍو ... كَأَنَّ سُوَيْقَتَيْهَا مَنْجَلانِ.

شرح جمل الزجاجي: ٢٨١/١، وتمهيد القواعد: ١٧٣٥/٤.

(١٢) في (ب) و(ج): " في الحديث".

(١٣) في (ب) : "غير" بالغين المعجمة، وهو تصحيف. ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢٠٩٠، والهمع: ١٥/٣.

(١٤) سقطت عبارة: "عير مثل" من (ج).

(١٥) في (ب): "غيرت" بالغين المعجمة، وهو تصحيف. ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢٠٩٠، والهمع: ١٥/٣.

(١٦) ومنه قول النابغة الذبياني:

وَعَيَّرَتْنِي بنُو ذُبْيَانَ خَشْيَتَهُ ... وَهَلْ عَلَيْكَ بِأَنْ أَخْشَاكَ منْ عَارِ

التذييل: ٣/ ٧٦، وتمهيد القواعد: ١٧٣٦/٤.

(١٧) تنظر حاشية (١٦).

عشرَ فعلاً: (ظَنَّ)، و(عَلِمَ) و(حَسِبَ) و(خَالَ) و(زَعَمَ) و(رَأَى) و(وَجَد)، و(أَلْفَى)، و(دَرَى)، و(عَدَّ)، و(حَجَا)، و(جَعَل)، و(هَبْ)، و(تَعَلَّم)، و(قَالَ)[١].

(ش): النوعُ الخامسَ عشر من الأنواعِ المذكورةِ أفعالٌ تُسمَّى أفعالُ القلوب؛ لأنَّ[٢] معانيها إمَّا من قبيل الظنِّ أو من قبيل اليقين[٣]، وكلٌّ منهما من متعلِّقاتِ القُلوب[٤]، وعملُ هذه الأفعالِ نصبُ مفعولين، ثانيهِما عبارةٌ عن الأول، بمعنى أنَّ المرادَ من الثاني هو المرادُ من الأول[٥]، وهذه الأفعالُ خمسةَ عشرَ[٦] فعلاً:

الأول: "ظَنَّ"، مثل: " ظننتُ زيدًا قائمًا".

والثاني: "عَلِم"، مثل: "علِمْتُ عمْرًا[٧] منطلقًا".

والثالث: "حَسِبَ"، مثل: "حسِبْتُ بكرًا صادقًا"[٨].

والرابع: "خَالَ"، مثل: "خِلْتُ الهلالَ لائحًا"[٩].

والخامس: "زَعَمَ"، مثل: "زعمْتُ بِشرًا ذاهبًا"[١٠].

والسادس: "رَأَى"، مثل: "رأيتُ خالدًا عالمًا"[١١].

والسابع: "وَجَدَ"، مثل: " وجدْتُ العلمَ نافعًا"[١٢].

والثامن: "أَلْفَى"، مثل: "ألفيْتُ الزهدَ رافعًا".

والتاسع: "دَرَى"، مثل: "دريْتُ سعدًا صادقًا"[١٣].

والعاشر: "عَدَّ"، مثل: "عدْتُ عمرًا موافقًا"[١٤].

---

(١) احترز ابنُ هشام قائلا: ("ظنَّ" لَا بِمَعْنى اتَّهمَ، و"عَلِمَ" لَا بِمَعْنى عرف، و"رَأى" لَا من الرَّأْي، و"وَجَدَ" لَا بِمَعْنى حزِن أَو حقَد، و"حَجَا" لَا بِمَعْنى قصَد، و"حَسِبَ"، و"زَعَم" و"خَالَ"، و"جَعَل"، و"دَرَى" فِي لُغيَّة، و"هب"، و"تعلَّم" بِمَعْنى اعْلَم). شذور الذهب: ٢٥. وينظر: التسهيل: ٧٠، وشرح ابن الناظم: ١٤٥، واللمحة في شرح الملحة: ٣٣٣.

(٢) زاد في (ب): "من" .

(٣) سيُفْصِّل المؤلف الكلام في ذلك في متن الصفحة التالية من البحث.

(٤) ينظر: أوضح المسالك: ٢٨/٢، والتذييل: ٥٦/٦، والمقاصد الشافية للشاطبي: ٤٥٢/٢، والتصريح: ٣٥٨/١.

وقيل: سُمِّيت بأفعال القلوب لأنّ المفعولَ الثاني فيها محكومٌ به على الأوَّل، والحكمُ على الشيء أمرٌ عقلي، فعبَّروا عن ذلك بالقلب. ينظر: الكناش: ٣٤/٢.

(٥) ينظر: المرتجل: ١٥٢، وشرح المفصل: ٢٩٨/٤، وشرح قواعد الإعراب: ٢٤.

(٦) أفعالُ القلوب سبعةٌ عند ابن الخشاب في المرتجل: ١٥٢، والزمخشري في المفصل: ٣٤٥، و وابن يعيش في شرحه: ٣١٨/٤، وابن الحاجب في الكافية: ٤٧، وجعلها ابن هشام عشرة في اللمحة في شرح الملحة: ٣٣٣، وأربعة عشر في أوضح المسالك: ٢٨/٢، وتبعه صاحب الكناش: ٣٥/٢.

(٧) في (ج): "زيدًا ".

(٨) ومنه قول الشاعر:

حَسِبْتُ التُّقَى والجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا إِذَا مَا المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاً

تخليص الشواهد: ٤٣٥، والمقاصد النحوية: ٨٣٧/٢.

(٩) ومنه قول الشاعر:

إِخَالُكَ إِنْ لمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوَىً يَسُومُكَ مَا لا يُسْتَطَاعُ من الوجْدِ

التصريح: ٣٥٨/١، والهمع: ٥٤٣/١.

(١٠) ومنه قول الشاعر:

زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدُبُّ دَبِيبَا.

تخليص الشواهد: ٤٢٥، والهمع: ٥٣٦/١.

(١١) ومنه قول الشاعر:

رَأَيْتُ اللهَ أكبرَ كُلِّ شيءٍ مُحَاوَلةً وأَكْثَرَهُم جُنُودَا

تخليص الشواهد: ٤٢٥، والمقاصد النحوية: ٨٢٢/٢.

(١٢) في (ب): "نافع" بالرفع، والصوابُ نصبه مفعولاً ثانيًا.

(١٣) ومنه قول الشاعر:

دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالوَفَاءِ حَمِيدُ.

شرح الكافية الشافية: ٥٤٥/٢، والمقاصد النحوية: ٨٢٤/٢.

(١٤) ومنه قول الشاعر:

فَلَا تَعْدُد المَوْلَى شَرِيكَكَ في الغِنَى ولكنَّمَا المَوْلَى شَرِيكُكَ في العُدْمِ.

تخليص الشواهد: ٤٣١، والمقاصد النحوية: ٨٢٩/٢.

والحادي عشر: "حَجَا"، مثل: "حَجَوْتُ عليًا راجيًا"(١).

والثاني عشر: "هَبْ"- بفتح الهَاء وسُكون الباء-، مثل: "هبْ سعيدًا وفيًّا"(٢).

والثالث عشر: "جَعَلَ"، مثل: "جعلْتُ عامرًا مسافرًا".

والرابع عشر: "تعلَّمْ"، بتشديدِ اللامِ المفتوحةِ، وسُكونِ الميم، بمعنى (اعْلَمْ)(٣)، مثل: "تَعَلَّمْ أباكَ عطُوفًا".

والخامس عشر: "قَالَ"(٤)، مثل: " قُلتُ اللهَ رءُوفًا"(٥).

(تنبيهات):

الأول: تقدَّم(٦) أنَّ هذه الأفعالَ إمَّا لليقينِ وإمَّا للظَّن، وتحقيقُ الكلام في ذلك: أنَّ(٧) منها ما لا يكونُ إلا لليقينِ، وهو أربعة: "وَجَدَ"، و"أَلْفَى"، و"تَعَلَّمْ"، و"دَرَى"، ومنها ما لا يكونُ إلا للظنِّ، وهو خمسة: "جَعَلَ"، و"حَجَا"، و"عَدَّ"، و"هَبْ"، و"زَعَمَ"(٨)، ومنها ما يكونُ تارةً للظنِّ وتارةً لليقينِ، وهو الباقي(٩) إلا "قالَ"، وسيأتي الكلامُ عليها إنْ شاءَ اللهُ تعالى(١٠).

الثاني: جرتْ عادةُ النَّحويّين(١١) أنهم يُعبِّرون بلفظِ الفعلِ الماضي، ويُريدون به ما يشملُ الفعلَ المضارع، وفعلَ الأمر، وغيرَهُما(١٢).

الثالث: لغةُ بني سُليم(١٣) استعمالُ (٧/ب) لفظِ القولِ مثل لفظ الظَّنِّ مطلقًا، أي(١٤): سواءٌ كانَ بلفظِ الفعلِ(١٥) الماضي أوْ لا(١٦)، ولغةُ بقيَّةِ العربِ استعمالُه مثل لفظ "ظَنَّ" إذا كان

---

(١) ومنه قول الشاعر:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حتَّى أَلَمَّتْ بَنا يومًا مُلِمَّاتُ.

شرح ابن الناظم: ١٤١، والهمع: ٥٣٦/١.

(٢) ومنه قول الشاعر:

فَقُلْتُ أَجِزْنِي أَبَا خَالِدٍ وإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا

تخليص الشواهد: ٤٤٢، والمقاصد النحوية: ٨٣١/٢.

(٣) ومنه قول الشاعر:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكْرِ.

شرح شواهد المغني: ٢/ ٩٢٣، وخزانة الأدب: ٩/ ١٢٩.

(٤) سيُبين المؤلِّف علة عدِّه لهذا الفعل واحدًا من أفعالِ القلوب-مع أنه ليس معدودًا منها عند النحويين- في التنبيه السادس، في التحقيق: ص: ٤٩.

(٥) في (ب) : "أكبر". وفي (أ) و(ج) بلفظ: "رؤفًا" بهمزة فوق الواو، وهو أحد ثلاثة مذاهب في رسْمها، أرجحُها ما أثبته. ينظر: قواعد الإملاء لهارون: ١٦.

(٦) تقدَّم ذلك في متن الصفحة السابقة من البحث.

(٧) سقطت لفظة "أنَّ" من (ب).

(٨) في (ب) : "تعلم"، وهو سهوٌ من الناسخ؛ لتقدُّم ذكرها في أفعال اليقين.

(٩) وهو نوعان: أحدهما: ما يغلبُ كونهُ لليقين، وهو : "رأي وعلِم"، والآخر: ما يغلبُ كونه للرُّجحان، وهو : "ظنَّ، وحسِب، وخال". ينظر: أوضح المسالك: ٢٨/٢.

(١٠) سقطت جملة "إنْ شاء الله تعالى" من (ب) و(ج)، وسيأتي الحديث عنها في متن الصفحة التالية من البحث.

(١١) منهم : ابن يعيش في شرح المفصل: ٣٣٥/٤، والشاطبي في المقاصد الشافية: ٤٥٢/٢، والشيخ خالد في التصريح: ٢٨٧/١، والأشموني في شرحه: ٢٨٥/١.

(١٢) وهو: اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، فكلُّها تعملُ عملَ ماضيها، فتنصبُ مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر، تقول:"أنا ظانٌّ زيدًا قائمًا"، و"مررتُ برجلٍ مظنونٍ أبوه قائمًا"، و"أعجبني ظنك زيدًا قائمًا"، وهذا ينطبقُ على كل الأفعال، ما عدا فعلي:"هَبْ" و"تعلَّم". ينظر: شرح الأشموني: ٢٨٥/١.

(١٣) إحدى القبائل العربية المعروفة حسباً ونسباً، تُنسبُ إلى سليم بن منصور الذي ينتهي نسبهُ إلى معد بن عدنان، ومنازلهم بين مكة والمدينة.

ينظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة: ٥٤٣/٢. ونسبت إليهم تلك اللغة في: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٦٧، وشرح ابن الناظم: ١٥٢، والارتشاف: ٢١٢٧/٤.

(١٤) زاد في (ج) لفظة "أي".

(١٥) زاد في (ج) لفظة "الفعل".

(١٦) أي: أو كان مضارعًا أم أمرًا، أم اسم فاعل، أم مصدرًا . ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٦٧، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٥٨.

بلفظِ الفعلِ[١] المضارعِ خاصةً، لكنْ بشروطٍ لا يليقُ بيانُها بهذا المُختصر[٢].

الرابع: استعمالُ لفظِ القولِ مثل لفظ الظَّن على كلٍّ من اللغتين المذكورتين ليسَ على سبيلِ الوجوب، بل على سبيلِ الجواز[٣]، فكما يُقالُ على اللغةِ الأولى[٤]: "قلتُ زيدًا قائمًا[٥]" كذلك يُقالُ: "قلتُ زيدٌ قائمٌ" على سبيلِ[٦] الحكاية[٧]، وكما يُقالُ على اللغة الثانية[٨]: "أتقولُ زيدًا قايمًا"؟[٩]، كذلك يُقالُ: "أتقولُ زيدٌ قايمٌ"؟ على [سبيلِ][١٠] الحكايةِ أيضًا[١١].

الخامس: لا يُشترطُ في استعمالِ لفظِ القول مثل لفظِ الظنِّ أنْ يكونَ مُتضمِّنًا لمعنى الظنِّ[١٢]، قال[١٣] الشَّاعر[١٤]:

قَالتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا

هَذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينَا[١٥]

---

(١) تنظر حاشية (١٥).

(٢) تلك الشُّروط أربعة عند أكثر النحويين: أنْ يكون بلفظ المضارع، ومصدرًا بتاء الخطاب، وأنْ يقع بعد استفهام، وألا يُفصل بينهما.

ينظر: شرح الكافية الشافية: ٥٦٦/٢، وأوضح المسالك: ٦٥/٢، و شرح شذور الذهب:٤٨٨، وشرح ابن عقيل: ٥٨/٢.

ونُسِب إلى السُّهيلي أنه زاد شرطًا، وهو ألا يكون متعديًا باللام لمعمول. ينظر: الارتشاف: ٢١٢٨/٤، وتعليق الفرائد: ٢٠٠/٤، والتصريح: ١/ ٣٨٥.

وزاد ابن مالك وولدُه شرطًا آخر، وهو أن يتخصَّص المضارع للحال دون الاستقبال. ينظر: التسهيل: ٧٣، وشرح التسهيل: ٩٥/٢، وشرح ابن الناظم:١٥٢.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٤: ٢١٢٩، وتوضيح المقاصد: ٥٧٠/١، وتعليق الفرائد: ٢٠٠/٤، و شرح الشذور للجوجري: ٦٦٦/٢.

(٤) لغة بني سُليم، وهي إجراء القول مُجرى الظن مطلقًا، دون قيد أو شرط.

(٥) سقطت لفظة "قائمًا" من (ب). ونُصب المفعولان إجراءً للقول مُجرى الظن مطلقًا، دون شروط، وتلك لغة بني سليم، كما سبق.

(٦) سقطت لفظة "سبيل" من (ج).

(٧) الحكاية: إيراد اللفظ أو الجملة على وجهه دون تقديمٍ أو تأخير، أو تغيير حركة أو تبديل صيغة. ينظر: شرح الحدود: ٣٠٠، والتعريفات: ٩١.

والمراد: بقاء اللفظين مرفوعين بعد دخول فعل القول كما كانا قبل دخوله.

(٨) لغة بقية العرب، وهي إجراءُ القول مجرى الظن بالشُّروط التي تقدَّمَ ذكرها في حاشية (١).

(٩) نُصب المفعولان إجراءً للقول مُجرى الظن، وذلك لاستيفاء فعل القول الشروط.

(١٠) ما بين المعقوفتين زيادة من (ج).

(١١) ببقاءِ اللفظين مرفوعين على الحكاية بعد دخول فعل القول، مع استيفائهِ شروط الإعمال، وذلك أحدُ الوجهين الجائزين، ولذلك رُوي قول الشاعر:

عَلام تقُولُ الرُّمحَ يُثقِلُ عَاتقي إذَا أَنا لَم أَطعَنْ إذا الخيلُ كرَّتِ

بوجهين جائزين: نصب "الرُّمح" على إعمالِ فعل القول لاستيفاء الشُّروط، ورفعه على الحكاية وعدم إعمال فعل القول مع استيفائه الشُّروط؛ لأنه الأصل.

ينظر: شرح الكافية الشافية: ٥٦٨/٢، وتعليق الفرائد: ٢٠٠/٤، والتصريح: ١: ٢٨٥.

(١٢) مذهب الجمهور أنَّ القول لا يجرى مُجرى الظن في العمل حتى يتضمَّن معناه في اللغة السُّليمية وغيرها، وذهب الأعلم وابن خروف وصاحب البسيط إلى أنه يجرى مُجراه في العمل وإنْ لم يكن متضمنًا معناه. ينظر: الارتشاف: ٢١٢٩/٤، وتعليق الفرائد: ٢٠٠/٣. وقد خالف المؤلف الجمهور، واختار رأي بعض النحويين.

(١٣) سقطت عبارة: " الظنِّ أنْ يكون متضمِّنًا لمعنى الظنِّ، قال " من (ب)، و(ج).

(١٤) كان الأولى بالمؤلف التعبير بالراجز بدلاً من الشاعر؛ لأنَّ المستشهد به رجز. ونُسب هذا الرجز لأعرابي في: المقاصد النحوية: ٢/ ٨٨٤، وجاء بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٩٥/٢، وشرح ابن الناظم: ١٥٢، وتخليص الشواهد: ٤٥٦، والتصريح: ٣٨٥/١، والهمع:٥٦٦/١.

(١٥) اللغة: "فطينًا": ذكيًا، و"إِسْرَائِين" لغة في "إسرائيل" كما قال الجواليقي في المعرب: ١٠٦(دار القلم). والشاهد: نصب "هذا" بـ"قالتْ" مفعولاً أولًا، ونصب "إسرائينا" مفعولاً ثانيًا، على إجراء القول مُجرى الظن مع عدم تضمُّنه معناه، لأنَّ معناه: اعتقدَتْ. قال ابن عصفور: ولا حجَّة فيه؛ لاحتمال أن يكونَ "هذا" مبتدأ، و" إِسْرَائِين " على تقدير مضاف، أي: مسخ بني إسرائيل، فحُذف المضاف الذي هو الخبر، وبقي المضافُ إليه على جرِّه؛ لأنه غير منصرفٍ للعلمية والعُجمة. وردَّه الدَّماميني بأنه لا يُجدي هذا التأويلُ شيئًا

السَّادس: عَدِّي لهذا الفعلِ– أَعْني: "قَالَ"– من أفعال القُلوب[١]، مع أنه ليْس عند النَّحويّين معدُودًا منها– حتَّى في [حالة][٢] استعمالِه مُضمَّنًا معنى الظنِّ– مبنيٌّ[٣] على التَّغليب[٤].

(ص): النوعُ السَّادسَ عشر: أفعال التَّصيير، تنصبُ مفعولين ثانيهما كذلك، وهي ثمانيةُ أفعال[٥]: (صَيَّرَ)، و(أَصَارَ)، و(جَعَلَ)، و(رَدَّ)، و(تَرَكَ)، و(اتَّخذَ)، و(تَخِذَ)[٦]، و(وَهَبَ).

(ش): النوعُ السَّادسَ عشر[٧] من الأنواعِ المذكورة: أفعالٌ عملُها نصبُ مفعولين ثانيهما[٨] كذلك، أي: ثانيهما عبارةٌ عن أوَّلِهما[٩]، وهي ثمانيةُ أفعال[١٠]:

الأول: "صَيَّرَ"، مثل: "صَيَّرتُ الطِّينَ خَزَفًا".

والثاني: "أَصَارَ"[١١]، مثل: "أَصَرْتُ الفضَّةَ خاتمًا".

والثالث: "جَعَلَ"[١٢]، مثل: ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً﴾[١٣].

والرابع: "اتَّخَذَ"، مثل: ﴿ وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾[١٤].

والخامس: "تَخِذَ"، مثل: ﴿ لَتَّخَذْتَ[١٥] عَلَيْهِ

مع نقل سيبويه عن أبي الخطاب أنَّ نصبَ الجزئين بالقول مطلقًا لغة سليم. ينظر: تعليق الفرائد: ٤/ ١٩٦، والمقاصد النحوية: ٢/ ٨٨٥، والتصريح: ١/٣٨٥.

(١) انفردَ المؤلِّف – فيما اطَّلعتُ عليه، وكما صرَّح هو– بعدِّها خمسة عشر، وقد سبق تحقيقُ القول في عددها في ص: ٤٦، حاشية (٦).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، وقد استدركته من (ب) و(ج).

(٣) في (أ): "يبنى".

(٤) أرى مخالفةَ المؤلف في عدِّه فعل القول من أفعال القلوب، وموافقةَ جمهور النحويين؛ لأنَّ أفعال القلوب مجمعٌ على نصبها المفعولين مطلقًا عند كل العرب، وعملها واجبٌ ومحتَّم، بخلاف فعل القول، فمختلفٌ فيه، فيعملُ عند سليم بلا شروط، وعند جميع العرب بشروط، وعملهُ أحد أمرين جائزين، أصلهما الحكاية.

ينظر: الارتشاف: ٤/٢١٢٩، وتعليق الفرائد: ٤/٢٠١، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٢/٦٦٣.

(٥) زاد في (ج): "مثل". وهو سهو.

(٦) في (ب) قدَّم الفعل "تَخِذَ" على الفعل "اتَّخَذَ".

(٧) سقطت لفظة "عشر" من (ج).

(٨) سقطت لفظة " ثانيهما " من (ب) و(ج).

(٩) شرح المؤلِّف ذلك سابقا بقوله: (بمعنى: أنَّ المرادَ من الثاني هو المرادُ من الأول). التحقيق: ص ٤٦.

(١٠) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٤٥، و الهمع: ١/٥٤٤، وهي تسعة في التسهيل: ٧١، بزيادة: "أكان"، وخمسة في: شذور الذهب: ٢٥، وسبعة في: شرح الكافية الشافية: ٢/٥٤٨، وشرح ابن عقيل: ٢/٢٨، وشرح الأشموني: ١/٣٤٩،

(١١) "صَيَّرَ" و"أَصَارَ" منقولان من "صَارَ"– من أَخَوَات "كَانَ"– بالتضعيف والهمز. ينظر: الهمع: ١/٥٤٤.

(١٢) بمعنى: صيَّر، لا بمعنى: اعتقد، أو أوْجب، أو أوْجد، أو ألقى، أو أنشأ. ينظر: شرح ابن الناظم: ١٤٥، والهمع: ١/٥٤٤.

(١٣) سورة الفرقان: ٢٣. و"جعل" بمعنى "صيَّر"، والهاءُ مفعوله الأول، و"هباءً" مفعوله الثاني، و"منثورًا" نعت "هَبَاءً". ينظر: التصريح: ١/ ٣٦٧.

(١٤) سورة النساء: ١٢٥. فـ"إبراهيم" مفعول أول، و"خليلًا" مفعول ثان. ينظر: التصريح: ١/ ٣٦٧. وذهب الفارسي إلى أنَّ "اتَّخذ" تارةً يتعدَّى إلى مفعول واحد، وتارةً يتعدَّى إلى مفعولين، وذهب ابن برهان إلى أنه لا يتعدَّى إلا إلى مفعولين. ينظر: الارتشاف: ٤/٢١٠٣، و التذيل والتكميل: ٦/٤١.

(١٥) هذا فعلٌ خماسي على وزن "افْتَعَل"، ولكن حُذفت الهمزة لفظًا استغناءً عنها باللام الداخل عليها، وقياس الخط المبني على الابتداء ثبوتها نحو: (لَاتَّخَذُوك)، لكنها حذفت من المصاحف إشارةً إلى القراءة الأخرى فيه، وهي قراءةُ ابن كثير وأبي عمرو –بفتح التاء المخففة وكسر الخاء–، ولا وجود للهمزة فيه– على قراءتهما–؛ لأنه ثلاثيٌ ماض. دليل الحيران: ١١٩. وَقَرَأَ

أَجْرًا﴾[١].

والسادس: "رَدَّ"، مثل: ﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمانِكُمْ كُفَّاراً ﴾[٢].

والسابع: "تَرَكَ"، مثل: " تركْتُ زيدًا ذا مالٍ"[٣].

والثامن: "وَهَبَ"، مثل: "وَهَبْتُ عمرًا صديقًا"[٤].

(٨/أ) (ص): النوعُ السَّابعَ عشر: أفعالٌ تنصبُ مفعولين ثانيهِما غير الأوَّل، مثل: (أَعْطَى)، و(كَسَا)[٥]، و(اسْتَكْتَبَ).

(ش): النوعُ السَّابعَ عشر من الأنواعِ المذكورةِ أفعالٌ عملُها نصبُ مفعولين ثانيهِما غير الأول، بمعنى أنَّ المرادَ بالثَّاني منهما[٦] غيرُ المرادِ بالأول[٧]، مثل: "أَعْطَى"، و"كَسَا"[٨]، و"اسْتَكْتَبَ"، تقولُ: "أَعْطَيْتُ[٩] زيدًا دِرْهمًا"، و"كَسَوْتُ عمْرًا قميصًا"، و"اسْتكْتَبْتُ بكرًا كتابًا".

(تنبيه): هذه الأفعالُ– أعْني: المُتعدِّيةَ إلى مفعولينِ ثانيهِما غير الأول– غيرُ[١٠] محصورةٌ، كما جَزَمَ بذلك بعضُ المُحقِّقين[١١].

(ص): النوعُ الثامنَ عشر[١٢]: أفعالٌ تنصبُ ثلاثةَ مفاعيل[١٣]، وهي سبعةُ أفعال: "أَعْلَم"، و"أَرَى"، و"أَنْبَأَ"، و"نَبَّأَ"، و"أَخْبَرَ"، و"خَبَّر"، و"حَدَّثَ".

(ش): النوعُ الثامنَ عشر من الأنواعِ المذكورةِ أفعالٌ عملُها نصبُ[١٤] ثلاثةِ مفاعيل، وهي سبْعةُ أفعال[١٥]:

نافع وعاصم وابْن عَامر وحمزة والكسائى "لتَّخَذْت" بالإدغام، إلَّا عَاصِمًا فَإِنَّهُ لم يُدغم مثل ابْن كثير. ينظر: السبعة: ٣٩٦، وحجة القراءات: ٤٢٥.

(١) سورة الكهف: ٧٧. ومثاله أيضا قول أبي جُندب الهذلي:

تَخِذْتُ غُرازَ إِثْرَهُم دَليلًا وَقَرُّوا فِي الحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي.

شرح التسهيل: ٨٢/٢.

(٢) سورة البقرة: ١٠٩. و"يَرُدُّ" هُنَا بِمَعْنَى يُصَيِّرُ، ونصب مَفْعُولَيْنِ: أولهما: ضَمِيرُ الْخِطَابِ، وَالثَّانِي "كُفَّارًا"، وَقَدْ أَعْرَبَهُ بَعْضُهُمْ حَالًا، وضُعف ذلك بأن الْحَالَ مُسْتَغْنًى عَنْهَا، وَهَذَا لَا يُمكنُ الاستغناءُ عنه هنا. ينظر: البحر المحيط: ٥٥٨/١.

(٣) ومنه قوله تعالى: (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ)، وقول الشاعر:

وزَيَّنَتْهُ حتَّى إذا ما تَرَكْتُهُ أَخَا القَومِ واسْتَغْنَى عن المَسْحِ شَارِبُه.

تخليص الشواهد: ٤٤٣، وشرح الأشموني: ٣٦٢/١.

(٤) وحكى ابن الأعرابي عن قولهم في الدُّعاء: "وَهَبَنِي اللهُ فداءَك"، أي: صيَّرني، وهو قليل. ينظر: توضيح المقاصد: ٥٥٨/١، والتصريح: ٣٦٦/١.

(٥) في جميع النسخ بلفظ: (كسى)، برسم الألف اللينة ياءً، والصواب رسمها ألفًا. ينظر: أدب الكاتب: ٢٥٥، وقواعد الإملاء لهارون: ٢٦.

(٦) سقطت لفظة " منهما "من (ج).

(٧) سقطت عبارة: (بمعنى أنَّ المرادَ بالثاني منهما غيرُ المرادِ بالأول) من(ب). والمعنى: أنَّ المفعول الأول مُغايِرٌ للمفعول الثاني في المعنى، فليس الدرهمُ بزيدٍ، ولا الثوبُ بعمر، ولا الكتابُ ببكر، لكن المفعول الأول فاعلٌ بالثاني في المعنى. ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٠٣/٢، وشرح المفصل: ٣٢٠/٤.

(٨) تنظر حاشية (٤).

(٩) في (ب): "أعطى"، وهو مجانب للصواب.

(١٠) سقطت لفظة «غير» من (ب).

(١١) أشار ابن السَّراج – وتبعه الشَّاطبي–إلى أن كل فعلٍ متعدٍ إلى واحدٍ بنفسه إذا لحقته الهمزة صار من باب "أَعْطَى" و"كَسَا"، أي: صار متعديًا إلى اثنين، أحدهما غير الأول، كـ"كَسَا"، ومنه: "لبسَ الثوبَ"، و"ألبستُه الثوبَ"، و"سمعتُ الكلام"، و"أسمعتُه إيَّاه". ينظر: الأصول: ١٧٧/١، والمقاصد الشافية: ٥٢٦/٢.

(١٢) زاد في (ج) عبارة: " من المذكورة ".

(١٣) سقطت عبارة "ثلاثة مفاعيل" من (ب).

(١٤) كذا في (ب) و(ج). وفي (أ) بلفظ: "تصبها"، وهو سهو.

(١٥) ينظر: المقدمة الجزولية: ٨٢، وشرح المفصل: ٣٠٠/٤، والتسهيل: ٧٤، وشرح ابن الناظم: ١٥٤، وشرح الشذور: ٤٨٤.

والسبعة هي: "أَعْلَم، وأَرَى" المنقولان من علم ورأى، وزاد سيبويه "نبَّأ"، وزاد اللخمي:" أَنْبَأ"، وذكر الفارسي والجرجاني هذه الأربعة، وزاد الفراء: "أَخْبَرَ،

الأول: "أَعْلَمَ"(١)، مثل: "أَعْلَمْتُ زيدًا عمْرًا(٢) منطلقًا".

والثاني: "أَرَى"(٣)، مثل: "أَرَيتُ(٤) بكرًا بشرًا قائمًا".

والثالث: "أَنْبَأَ"(٥)، مثل: "أَنْبَأْتُ عمرًا سعيدًا مسافرًا"(٦).

والرابع: "نَبَّأَ"(٨) [بتشديد الباء المفتوحة](٩)- (٧)، مثل: "نَبَّأْتُ خالدًا سعيدًا عالمًا"(١٠).

والخامس: "أَخْبَرَ"، مثل: "أَخْبَرْتُ عامرًا عليًا صادِقًا"(١١).

والسادس: "خَبَّرَ"- بتشديدِ الباءِ المفتوحة-، مثل: "خَبَّرْتُ محمدًا عليًا ذاهبًا"(١٢).

والسابع: "حَدَّثَ"- بتشديدِ الدَّالِ المفتوحة-، مثل: "حَدَّثْتُ(١٣) عبدَ الله نصْرًا فاضِلا"(١٤).

(تنبيه): "أَعْلَم"، و"أَرَى" بمعنىً واحد، وعملُ كلٍّ منهما بالأَصالة(١٥)، وأما الخمسةُ الباقيةُ فعملُها بالفرعيَّة والحمْلِ عليها؛ لتضمُّنها معناهُما(١٦).

(ص): النوعُ التاسعَ عشر: الأفعالُ الناقصةُ ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبر، وهي ثلاثةَ عشر فعلاً: (كَانَ)، و(صَارَ)، و(أَصْبَحَ)، و(أَمْسَى)،

وخبَّر"، وزاد الكوفيون: "حدَّث"، وزاد الأخفش قياسًا- واختاره ابن السراج- أظنُّ، وأحسبُ، وأخالُ، وأزعمُ، وأوجد، وزاد بعضهم "رأى" الحلمية، واختاره ابن مالك، و زاد "أدْرِى" بعنى أعلم.

ينظر: التسهيل: ٧٤، وارتشاف الضرب: ٢١٣٣/٤.

(١) "أَعْلَم" المنقولة بِالْهَمْزَةِ من "عَلِمَ" المتعدية لمفعولين اثْنَيْنِ. ينظر: شرح شذور الذهب: ٤٨٤.

(٢) في (أ) بلفظ: "عمروًا" بزيادة الواو نصبًا، وما أثبته من (ب) و(ج)، وهو الصواب؛ لأنَّ واو "عمرو" تحذف في حالة النصب.

(٣) في (ب) بلفظ: "أرا" بالألف. والصواب رسمها بالياء. ينظر: أدب الكاتب: ٢٥٥. و"أَرَى" منقولة بِالْهَمْزَةِ من "رَأَى" المتعدية لمفعولين. ينظر: شرح الشذور: ٤٨٤.

(٤) في (ب) بلفظ: "أرأيتُ"، بإثبات همزة عين الفعل، والصواب حذفها كما أثبته من (أ) و(ج). ينظر: شرح المفصل: ٥/ ٢٧٠.

(٥) قال ابن مالك: " وزاد أبو علي "أنبأ". شرح الكافية الشافية: ٥٧٠/٢.

(٦) سقط عجز كلمة "مسافرًا" من (ب). ومثال "أنبأ" قول الشاعر:

وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنْ.

شرح الكافية الشافية: ٥٧١/٢، و شرح ابن الناظم: ١٥٤.

(٧) سقطت عبارة: (والرابع: نبأ ... عليًا صادقًا) من (ج)، واستدركها الناسخ بالحاشية.

(٨) لم يُلحق سيبويه بـ"أَعْلَم" و"أَرَى" إلا "نَبَّأَ". ينظر: الكتاب: ٤١/١. ونسب إليه في: شرح الكافية الشافية: ٥٧٠/٢، والارتشاف: ٤/ ٢١٣٣.

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب) و(ج).

(١٠) ومنه قول الشاعر:

نُبِّئْتُ زرْعَةَ وَالسَّفَاهَةَ كَاسْمِهَا يهدي إليَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ.

شرح الكافية الشافية: ٥٧٠/٢، والتصريح: ٣٨٦/١.

---

(١١) ومنه قول الشاعر:

وَمَا عَلَيكِ إِذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفًا وَغَابَ بَعلُكِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينِي

شرح الكافية الشافية: ٥٧٢/٢، المقاصد النحوية: ٩٠٣/٢.

(١٢) ومنه قول الشاعر:

وَخُبِّرتُ سَوْدَاءَ الغَمِيم مَرِيضَةً ... فَأَقْبَلْتُ منْ أَهْلي بمصْرَ أَعُودُهَا

المقاصد النحوية: ١/ ٧٥، والتصريح: ٣٨٧/١.

(١٣) في (ب): "حدث".

(١٤) ومنه قول الشاعر:

أَوَمَنعتُم مَا تسأَلُونَ بِهِ فَمَنْ حُذْ بِثُّمُوهُ لَه عَلَيَنَا العَلاءُ

شرح الكافية الشافية: ٥٧١/٢، والمقاصد النحوية: ٢/ ٩٠٥.

(١٥) أَعْلَم" و"أَرَى" مجمعٌ على تعديتهما إلى ثلاثةِ مفاعيل، وإنما اقتصر عليهما وقوفًا مع السَّماع. ينظر: الارتشاف: ٢١٣٣/٤.، والتصريح: ٣٨٦/١.

(١٦) الأفعال الخمسة: "أخبرتُ، وخبّرتُ، وحدّثت، وأنبأتُ، ونبّأتُ"، في الأصل تتعدَّى لمفعولين لأولهما بنفسِها ولثانيهما بحرف الجر، ثم حُذف اتساعًا، إلّا أنّه لمّا كان الإنباء والإخبار مرادفين للإعلام، ومتضمّنين لمعناه أُعملت الأفعال المذكورة إعمال "أعلمتُ" و"أربتُ"، وتعدَّت تعديتهما.

ينظر: الكناش: ٣٤/٢، وشرح قواعد الإعراب: ٢٥/١.

و(أَضْحَى)، و(ظَلَّ)، و(بَاتَ)، و(لَيْسَ)، و(زَالَ)، و(بَرِحَ)، و(فَتِئَ)، و(انْفَكَّ)، و(دَامَ).

(ش): النوعُ التاسعَ عشر من الأنواعِ المذكورةِ أفعالٌ[١] عملُها رفعُ الاسمِ ونصبُ الخبر[٢]، وهي ثلاثةَ عشرَ فعلاً[٣]:

الأول: "كَانَ"[٤]، مثل: ﴿[و][٥] كَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾.

والثاني: "صَارَ"، مثل: "صَارَ زيدٌ عالِمًا".

والثالث: "أَصْبَحَ"، مثل: "أَصْبَحَ زيدٌ مُسافرًا".

والرابع: "أَمْسَى"، مثل: "أَمْسَى عمروٌ منطلقًا".

والخامس: (٨/ب) "أَضْحَى"، مثل: "أَضْحَى خالدٌ مصلِّيًا".

والسادس: "ظَلَّ"، مثل: "ظَلَّ بكرٌ صائمًا".

والسابع: "بَاتَ"، مثل: "بَاتَ بشرٌ ساهرًا".

والثامن: "لَيْسَ"، مثل: "لَيْسَ عمروٌ قائمًا".

والتاسع: "زَالَ"، مثل: " ما زَالَ زيدٌ مُحسنًا".

والعاشر: "بَرِحَ"، مثل: "ما بَرِحَ بكرٌ مُنعمًا".

والحادي عشر: "فَتِئَ"-بكسر "التَّاءِ" وضمِّها وفتحِها مهموزًا-[٦]، مثل: "ما فَتِئَ عمروٌ ناصِحًا".

والثاني عشر: "انْفَكَّ"، مثل: "ما انفكَّ خالدٌ أميرًا"[٧].

والثالث عشر: "دَامَ"، مثل: " تصدَّقْ ما دُمْتَ واجدًا".

(فصلٌ في معاني هذه الأفعال):

تدُلُّ "كَانَ" على ثبوتِ خبرِها لاسمِها في الزمانِ[٨] الماضي[٩].

وتدلُّ "صَارَ" على انتقالِ اسمِها من وصفٍ إلى الاتِّصاف بخبرِها[١٠].

---

(١) ذهب الجمهورُ إلَى أنَّها أَفعَال لتصُّرفها، واتِّصال الضمائر وتاء التَّأْنِيث بهَا، ودلالتُها على معنى فِي نَفسهَا وَهُوَ الزَّمَان، وَذهب ابن السَّراج، والزجاجي وابن شقير، والفارسي- في أحد قوليه- إلى القول بأنَّها حروف؛ لأنَّهم وجدُوهَا تُشبهها في عدم دلالتها على الْحَدث، وإنَّما هِيَ أَفعَال لفظيَّة، أو لأن لهَذِهِ الْأَفْعَال فِي النَّحْو طَرِيقَةً تخَالفُ فِيهَا بقيَّة الْأَفْعَال. ينظر: اللباب: ١/ ١٦٤، وتوجيه اللمع: ١٣٤، والارتشاف: ٣/١١٤٧.

(٢) فَترفع الْمُبْتَدَأ وَتجعله اسْمًا لهَا، وتنصبُ الْخَبَر وتجعله خبرًا لهَا. واختُلف في المرفوع: فذهب البصريون إلى أنه مرفوعٌ بها، لأنها أشبهت الفعلَ الصحيحَ فعمِلت عمله، وزعم الفراء أنه ارتفع لشبههِ بالفاعل، وقال غيره من الكوفيين: إنه باقٍ على رفعه الذي كان عليه، واختلفوا في المنصوب: فقال الجمهور: انتصبَ تشبيهًا بالمفعول، وقال الفراء: انتصبَ تشبيهًا بالحال، وعن الكوفيين أنه انتصبَ على الحال. ينظر: اللمع: ٣٦، والارتشاف: ٢/١١٤٦.

(٣) صرَّح بعددها: ابن هشام في شرح قطر الندى: ١٢٧، واللمحة في شرح الملحة:٢/ ٥٦٧، والشاطبي في المقاصد الشافية: ٢/١٤٠.

(٤) "كَانَ" هي أمّ هَذِه الْأَفْعَال لخمسة أوجه: سِعَة أقسامها، وأنَّها دَالَّة على الْكَوْن وكلُّ شَيْء دَاخل تَحته، وأنَّها دالَّة على مُطلق الزَّمَان بِخِلَاف غَيرهَا فيدلُّ على زمَان مَخْصُوص، وأنها أكثر فِي كَلَامهم، وأنَّ بقيَّة أخواتها تصلحُ أَن تقع أَخْبَارًا لَهَا، دون العكس. ينظر: اللباب: ١/١٦٥.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة يستقيم بها السياق. والآية من سورة النساء: ٩٦.

(٦) "فَتِئَ" فيها لغات: إحداها: بكسر العين، والأخرى بفتحها، يقال: "مَا فَتِئْتُ أفعل وَمَا فتأْت أَفْعل"، ومصدرهما: "فَتْأً وفُتُوءًا"، والثالثة "أَفْتَأَ"، وهي تميميَّة، وَ قد ذكر الثَّلَاثَة أَبُو زيد، وَزاد الصغاني رابعة، هي: "فَتُؤَ يفتُؤ" على وزن "ظَرُف". ينظر: تهذيب اللغة: ١٤/٢٣٥، واللسان: ١/١١٩، والهمع: ١/٤١٢.

(٧) ومنها قول الشاعر:

لَيْسَ يَنْفُكُ ذا غِنًى وَاعْتِزاز كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِل قَنُوع

تخليص الشواهد: ٢٣٠، والمقاصد النحوية: ٢/٦٢٣.

(٨) سقطت عبارة : (ثبوتِ خبرِها لاسمِها في الزمانِ) من (ج).

(٩) ينظر: الكافية: ٤٨، وتعليق الفرائد: ٣/١٨٣. و"كان" إما ناقصة، لا تدلّ على الحدث، وهي الرافعةُ للاسم والناصبةُ للخبر، أو تامة بمعنى: "حضَرَ أو ثبَتَ أو حدَثَ أو وقعَ أو أقام، أومتعدية بمعنى: كفلَ. ينظر: الكناش: ٢/ ٤٣، والارتشاف: ٣/ ١١٥٤.

(١٠) "صَارَ" إما تامةٌ، بمعنى: رجع، أو ناقصةٌ معناها: تحوُّل الشيءِ من صفةٍ إلى أخرى، وهذا التحوُّل والانتقال له صورتان: إحداهما: باعتبار العوارض،

وتدُلُّ "أَصْبَحَ" و"أَمْسَى" و"أَضْحَى" و"ظَلَّ"، و"بَاتَ" على اتِّصاف أسمائِها بأخبارِها في الصَّباح والمساء

والضُّحى والنَّهار والليل[١]، وقد تكونُ "كَانَ" و[٢] هذه الأفعالُ الخمسةُ[٣] بمعنى "صَارَ"[٤]، وتدُلُّ "لَيْسَ" على نفيِ خبرِها عن اسمِها حالًا، وقد تكونُ لنفيِ خبرِها عنه ماضيًا، ولنفيِهِ عنه مستقبلًا[٥].

وتدُلُّ "زَالَ" و"بَرِحَ" و"فَتِىءَ" و"انْفَكَّ" مع الشَّرطِ الذي سأذكُرُهُ[٦] [لها على استمرارِ أخبارِها لأسمائِها، فإذا قلتَ مثلا: "ما زَالَ زيدٌ عالمًا" كانَ معناه أنَّ "زيدًا" ثابتٌ له العلمُ على وجهِ الاسْتمرار[٧].

وتدلُّ "دَامَ" مع الشَّرط الذي سأذكرُهُ[٨] لها][٩] على تحديدِ أمرٍ بمدَّةِ ثبوتِ خبرِها لاسمِها، فإذا قلت: "تَصَدَّقْ ما دُمْتَ واجدًا"، فالمعنى: تصدَّقْ[١٠] مدَّةَ دوامِك واجدًا، أي: مُستغنيًا[١١].

(تنبيه): تعملُ الأفعالُ الثمانيةُ المُتقدِّمة[١٢] هذا العملَ– أعني: رفعَ الاسمِ ونصبَ الخبرِ بلا شرطٍ[١٣]، وأما الخمسةُ الباقيةُ[١٤] فلا تعملُ العملَ المذكورَ إلا بشرْط .

نحو: "صارَ زيدٌ غنيًا"، والثاني: باعتبار الحقائق نحو: "صار الطينُ خزفًا".

ينظر: الكافية :٤٨، والكناش: ٤١/٢، وتعليق الفرائد: ٣/ ١٧٨.

(١) مرادُه: ثبوتُ حصول أخبارِها لأسمائِها في الزمان المُستفاد من لفظ هذه الأفعال، فإذا قلت: "أصبحَ زيدٌ نشيطًا"، و"أمسى الأميرُ عادلًا"، و"أضحى أخوكَ مسرورًا"، فالمراد: أنّ نشاط زيدٍ اقترن بالصباح، وعدلَ الأمير اقترن بالمساء، وسرورَ الأخ اقترن بالضحى. ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٣٥٤، والكناش: ٤١/٢.

(٢) سقطت عبارة " كان و" من (أ)، واستدركها الناسخ بالحاشية.

(٣) ومنه قوله: (وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا) أي: صارت، وقوله: (ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ)، أي: صار. ينظر: شرح الأشموني: ٢٢٥/١.

وذهب الزمخشريُّ إلى أنَّ "باتَ" تأتي بمعنى "صار"–ووافقه المؤلف– و ردّه ابن مالك بأنه لا حجَّةَ له على ذلك ولا لمن وافقه، ولكنه رجع في الشَّرح إلى ترجيحه.

ينظر: المفصل: ٣٥٣، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٣٩٤، وشرح التسهيل: ٣٤٦/١، وتعليق الفرائد: ١٩٢/٢.

(٤) هناك معنى ثالثٌ أغفله المؤلفُ، وهو أنْ تفيد معنى الدُّخول في هذه الأوقات، وهي في هذا الوجه تامةٌ يُسكت على مرفوعها.

وقد ذُكر هذا المعنى والمعنيان السابقان في: المفصل: ٣٥٢/١، وشرح المفصل: ٣٥٣/٤، والكناش: ٤١/٢.

(٥) "لَيْسَ" معناها نفيُ مضمونِ الجملة الاسميّة في الحال عند الأكثر، وقيل: إنها للنفي مطلقًا للحالِ والاستقبال، واستدلّ هذا القائل بقوله تعالى: (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ)، فهذا نفي لصرف العذاب عنهم يوم القيامة، فهي لنفي المستقبل، ونُسب للأستاذ أبي علي القول بأنها لنفي الحال في الجملةِ غير المقيَّدة بزمان، والمقيَّدة بزمان تنفيه على حسب القيد، وهو الصحيح، وواضحٌ موافقة كلام المؤلف لرأي الأستاذ أبي علي. ينظر: الكافية: ٤٨، والكناش: ٤٣/٢، والارتشاف: ١١٥٧/٣.

(٦) الشَّرط الذي سيذكرهُ هو وقوعها بعد نفيٍ، أو نهيٍ، أو دعاء. ينظر نهاية المتن في الصفحة نفسها من التحقيق.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٣٥٣/٤، والكناش: ٤٢/٢، و شرح الأشموني: ٢١٩/١.

(٨) في (ب): "الآتي".

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) بسبب انتقال نظر ناسخها، وقد استدركته من (ب) و(ج).

والشرط الذي سيذكرهُ هو وقوعُها بعد "مَا" المصدرية الظرفية. ينظر متن الصفحة التالية من التحقيق.

(١٠) في (ب): "صدق"، وهو خطأ.

(١١) ولذلك احتاجت "ما دَامَ" إلى كلامٍ بعدها، لأنّها ظرف، والظرف لا بدّ له ممّا يقع فيه. ينظر: شرح المفصل: ٣٦٥/٤، والكافية: ٧٤، والكناش: ٢/ ٤٣.

(١٢) يقصد: "كَانَ" و" أَصْبَحَ" و"أَمْسَى" و"أَضْحَى" و"ظَلَّ"، و"بَاتَ"و"صَارَ" و "لَيْسَ"

(١٣) ينظر: توضيح المقاصد: ٤٩٣/١، وشرح قطر الندى: ١٢٩، وشرح ابن عقيل: ٢٦٣/١، وتعليق الفرائد: ١٥٤/٣، والتصريح: ٢٣٧/١.

(١٤) يقصد: "زَالَ" و"بَرِحَ" و"فَتِىءَ" و"انْفَكَّ" و"دَامَ".

والشَّرطُ في "زَالَ"، و"بَرِحَ" و"فَتِىءَ" و"انْفَكَّ" أنْ تقعَ إمَّا بعد[١] نفيٍ – كما مثَّلتُ به[٢]–، أو بعد نهي، مثل: "لا تزَلْ[٣] مجتهدًا"[٤]، و"لا تبْرَحْ مُعتقدًا"، و"لا تفْتَأْ[٥] ذَاكرًا"، و"لا تنْفَكّ شَاكرًا"، أو بعد دُعَاءٍ، مثل: "لا زِلْتَ ودُودًا"[٦]، و"لا بَرِحْتَ مسْعُودًا"، و"لا فَتِئْتَ مسْرُورًا"، و"لا انْفَكَكْتَ مشْكُورًا"[٧].

والشَّرطُ في "دَامَ" أنْ تقعَ بعد "مَا" المصدريَّة الظرفيَّة خاصَّةً[٨] مثل ما[٩] مثَّلتُ به[١٠].

(ص): النوعُ المُتمِّمُ للعشرين[١١]: أفعالُ المُقاربة، تعملُ كالتي قبلها، وهي ستَّةَ عشرَ فعلاً: (عَسَى)، و(حَرَى)، و(اخْلَوْلَقَ)، و(كَادَ)، و(كَرَبَ)، و(أَوْشَكَ)، و(هَلْهَلَ)، و(أَلَمَّ)، و(أَوْلَى)، و(طَفِقَ)، و(عَلِقَ)، و(أَنْشَأَ)[١٢] و(أَخَذَ)، و(جَعَلَ)، و(هَبْ)، و(قَامَ).

(ش): النوعُ المُتَمِّمُ[١٣] للعشرين من أنواعِ العواملِ اللفظيَّة (٩/أ) السَّماعيَّة– وهو[١٤] خاتِمَتُها– أفعالُ المُقَاربةِ[١٥] أي:[١٦] القُرْب، وإنما سُمِّيتْ بهذا الاسمِ مع أنها لا تدلُّ كلُّها على المُقَارَبَةِ، بل منها ما يدُلُّ عليها، ومنها ما لا يدُلُّ عليها–كما سأُبَيِّنُه[١٧]– تغليبًا للبعض الدَّالِّ عليها على البعضِ الآخر[١٨].

---

(١) زاد في (ج): "حرف".

(٢) يقصد تمثيله بقوله: "تَصَدَّقْ ما دُمْتَ واجدًا". ينظر في الصفحة نفسها– قبل التنبيه.

(٣) في(أ)، و(ب) بلفظ: "تزال"، وهو خطأ، وما أثبته من (ج)، وهو الصوابُ؛ حيثُ جُزم الفعل لوقوعهِ بعد "لا" الناهية.

(٤) ومنه قول الشاعر: صاحِ شمِّر وَلَا تزل ذاكِرَ المو تِ فَنِسيَانُهُ ضَلال مُبِينٌ. اللمحة في شرح اللمحة:٢/٥٧٠، والمقاصد النحوية: ٢/٥٨٤.

(٥) أخطأ ناسخ (أ) في كتابة كلمة: "تَفْتَأْ"، فضرب عليها خطًا، وصوَّبها في الحاشية.

(٦) ومنه قول الشاعر: أَلا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ ميَّ عَلَى الْبِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلا بِجِرْعَائِكِ القَطْرُ تخليص الشواهد: ٢٣٠، والمقاصد النحوية: ٤/١٧٦٠.

(٧) في (أ) بلفظ: "مكشورًا"، بتقديم الكاف على الشين، وقد صوَّبها الناسخ بالحاشية.

(٨) ينظر: أوضح المسالك: ١/٢٣٢، وشرح قطر الندى: ١٢٩، وتعليق الفرائد: ٣/١٥٤، والتصريح: ١/٢٣٧، والهمع: ١/٤٢٩.

(٩) في(ب)، و(ج): "كما".

(١٠) ومنه قول الشاعر:

لَا طِيبَ لِلْعَيشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْموتِ والهَرَمِ

أوضح المسالك: ١/٢٣٩، والمقاصد النحوية: ٢/٥٨٩.

(١١) في (أ): "عشرين". وما أثبته من (ب)، و(ج)، وهو الصواب؛ لامتناع إِضَافَة مَا فِيهِ الْألف وَاللَّام إِلَى النكرَة. ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: ١/٧١.

(١٢) في (ب) و(ج): "إنشاءً". وما أثبته من (أ)، وهو الصواب؛ لأنَّ السِّياق خاصّ بذكر الأفعال.

(١٣) في (ب) و(ج): "المتمِّمة". بتاء التأنيث، وما أثبته من (أ)، وهو الصواب؛ لأنَّ "النوع" مذكر، والصفة تتبع الموصوف.

(١٤) في (ب) و(ج): "وهي".

(١٥) عرَّفها ابن الحاجب بقوله: " ما وُضع لدنوّ الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذًا فيه ". الكافية: ٤٨.

(١٦) في (ب): "إلى"، وما أثبته من (أ) و(ج)، وهو الصواب.

(١٧) في الصفحة التالية من التحقيق.

(١٨) مراده أنها ليست كلها للمقاربة؛ بل منها ما هو للشُّروع ومنها ما هو للتَّرجي، ولكنْ سُميت كلها بأفعال المُقاربة من باب تسمية المجموع باسم بعض أفراده. ينظر: أوضح المسالك: ١/٢٩٠، وشرح ابن عقيل: ١/٣٢٣، وتعليق الفرائد: ٣/٢٨١. وقيل: سُميت بذلك لأنَّ المُقاربة مرتبةٌ متوسطةٌ بين الشُّروع في الفعل ورجاء وقوعه؛ والوسط دالٌّ على كل من الطرفين. ينظر: إرشاد السالك: ١/٢١٧. وقيل: سُميت بذلك لأنها جِئَ بها لتدلّ على تقريب الخبر من المخَبرِ عنه. ينظر: المقاصد الشافية: ٢/٢٦١.

وعملُ هذه الأفعال مثلُ عملِ [الأفعال][(١)] التي ذُكِرَتْ قبلها- وهي الأفعالُ الناقصة-، فترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبر[(٢)]، وإنما جَرَتْ عادةُ النَّحويينَ بذكرِها مُستقلَّةً على حِدَة، غيرَ منظومةٍ في سلكِ الأفعالِ الناقصةِ لانفرادِها عنها بأحكامٍ ذُكِرتْ في المُطوَّلات[(٣)]، وسأُنَبِّهُ على بعضِها، وهي ستَّةَ عشرَ فعلاً[(٤)]:

الأولُ والثاني والثالثُ: "عَسَى"[(٥)] و"حَرِيَ" -بفتح الحَاءِ وكسرِ الرَّاءِ المُهملتين[(٦)]-، و"اخْلَوْلَقَ"- بخاءٍ معجمةٍ ثم قاف[(٧)]-، فهذه الأفعالُ الثلاثةُ تدلُّ على الرَّجاء[(٨)]، أي: على رجاءِ ثُبوتِ أخبارِها لأسمائِها[(٩)].

والرابعُ والخامسُ والسَّادسُ والسَّابعُ والثَّامنُ والتَّاسعُ: "كَادَ" و"كَرَبَ" -بفتح الرَّاءِ وكسرِها، والفتحُ أفصح[(١٠)]-، و"أَوْشَكَ"، و"هَلْهَلَ"[(١١)]،

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب)، و(ج).

(٢) ينظر: التسهيل: ٥٩، وشرح التسهيل: ٢٨٩/١، وشرح ابن الناظم: ١١٠، وتمهيد القواعد: ٣/ ١٢٥٧.

(٣) أفعال المُقاربة مساويةٌ لـ"كانَ" وأخواتها في النقصان، واقتضاء اسم مرفوع وخبر منصوب، إلا أنَّ خبرها يشذُّ وروده اسمًا منصوبًا، ويطَّردُ مجيؤه فعلًا مضارعًا، ويكون مجردًا من "أنْ" مع "هَلْهَل" وأفعال الشُّروع: ومقرونًا بها مع "أوْلى" وأفعال الرجاء، وبالوجهين مع "كادَ، وكَرَب، وأوْشَك"، والتجرُّد مع "كادَ وكَرَب" أكثر، و"عَسَى" بالعكس.

ينظر: شرح التسهيل: ٣٨٩/١، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٤٤٩، والمقاصد الشافية: ٢٦٢/٢.

(٤) ينظر: التسهيل: ٥٩، وشرحه: ٣٨٩/١، وتمهيد القواعد: ١٢٥٨/٣، وجاءت أحد عشر فعلاً في: ألفية ابن مالك: ٢٠، وشرح ابن الناظم: ١١٠، وتوضيح المقاصد: ٥١٥/١، وأوضح المسالك: ٢٩٠/١، وثلاثة عشر فعلاً في: شذور الذهب: ١٣. وأحد عشر فعلاً في شرح ابن عقيل: ٣٢٢/١، وزاد بعض النحويين أفعالاً أخرى ورد ذكرها في: الارتشاف: ١٢٢٢/٣، والهمع:١/ ٤٦٨. ويلاحظُ أنَّ عدَدها عند ابن مالك سبعةَ عشر فعلاً، باعتبارِ أنَّ "طَفِقَ" و"طَبِقَ" فعلان، كلٌّ منهما مستقلٌّ بنفسه، أما عند المؤلِّف فعددُها ستة عشر؛ على اعتبار أنَّ "طَبِقَ" لغة في "طَفِقَ"، فهما صورتان لفعلٍ واحد.

(٥) ذهب الجمهور إلى أنها فعل، ونُسب إلى ابن السَّراج القول بأنها حرف، وهو قول أبي العباس ثعلب، والدليل على فعليتها اتِّصالُ ضمائر الرفع بها، ولحاقُ علامة التأنيث لها في فعل المؤنثُ وعدمُ دخولها في فعل المذكر. ينظر: التذييل والتكميل:٣٢٧/٤، والمغني: ٢٠١، وتمهيد القواعد: ١٢٦٣/٣.

(٦) زَاد ابْن مَالك "حَرِي" للتَّرجي، واستغربه أبو حيان بأنَّ المحفوظ أنَّ "حري" اسمٌ منوَّن، قال ثعلب: أنت حريٌّ من ذلك، أي: خليقٌ وحقيق. وقال الهروي في كتاب "إسفار الفصيح": لا يثنى ولا يجمع، ولكن أجابه الدماميني بأنَّ ابن مالك لم ينفردْ بذكرها؛ فقد سبقه القاضي عياض إلى ذلك في (مشارق الأنوار) في حرف الحاء، فذكر أنه يقال: "حَرِي زيد أنْ يفعلَ كذا"، فيستعمل فعلًا، وأجابه السيوطي بأن ابْن طريف والسَّرقسْطِي قد سبقاه أيضًا إِلَى ذكرها. ينظر: التذييل والتكميل:٣٣٠/٤، وتعليق الفرائد:٣٨٥/٣.

(٧) "اخْلَوْلَق" من أفعال المُقاربة، معناها: قارَب الأمر، أي: تهيأ وقوعه، يقال: اخْلَوْلقت السماءُ لأن تُمطر، أي: استحقَّت ذلك، ولذلك دخلت اللام، وقد جعلها بعضُهم من النواقص، وليس كذلك؛ لأنَّ ما بعدها له الاستحقاق، وهو مفعولٌ لأجل دخول اللام؛ لأنَّ هذه اللام لا تدخل في الخبر. ينظر: التذييل والتكميل: ٤/ ٣٣١، والارتشاف: ٣/ ١٢٢٤.

(٨) الرَّجاء نوع من أنواع المُقاربة، ومعناه: توقُّع حُصُول مَا لم يحصل، سَوَاء أكان الرجاءُ في حُصُوله عَن قريب أَو بعد مُدَّة مديدة. الكليات: ٦٣٥. وأما "عَسَى" فقيل: بعيدة عن المُقاربة، ومعناها ترجِّي الفعل، وقيل: معناها الإشْفاق والطمع، وقيل: معناها الترجِّي فِي المحبوب والإشفاق فِي الْمَكْرُوه. ينظر: الارتشاف: ١٢٢٣/٣، والمغني: ٢٠١.

(٩) ينظر: التسهيل: ٥٩، وتوضيح المقاصد: ٥١٥/١، والمقاصد الشافية: ٢٦١/٣.

(١٠) ينظر: توضيح المقاصد: ٥١٩/١، وشرح ابن عقيل: ٣٣٧/١. و"كرب الشيءُ" أي: دَنا، ومنه: "كربت الشمسُ"، أي: دنت للغروب. والمشهور أنَّ "كَرب" للمُقاربة، وقيل للشُّروع. ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٣٨٦، و الارتشاف: ١٢٢٣/٣، والتذييل والتكميل: ٣٣١/٤.

(١١) ينظر: التسهيل: ٥٩، وشرحه: ٣٨٩/١، وتمهيد القواعد: ١٢٥٧/٣، وتعليق الفرائد: ٢٨٢/٢.

ويؤيدُ كونها لمُقاربة وقوع الفعل أنه يقال: "هَلْهَلْتُ أدركُهُ"، كما يُقال" كدْتُ أدركُه". ينظر: الصحاح (هلل): ١٨٥٢/٥، والأفعال للسرقسطي: ١٨٩/١.

و"أَلَمَّ" [بتشديدِ الميم][١]–، و"أَوْلَى"[٢]، وهذه الأفعالُ السِّتة تدلُّ على المُقاربة، أي: على قُربِ ثُبوتِ أخبارِها لأسمائِها[٣].

والعاشرُ والحادي عشرَ والثاني عشرَ والثالثَ عشرَ والرابعَ عشرَ والخامسَ عشرَ والسادسَ عشرَ: "طَفِقَ"– بكسرِ الفاء[٤]–، وقد تُفتح، وقدْ تُبدلُ[٥]

باءً[٦] مكسورةً[٧]، و"عَلِقَ" على وزن "عَلِمَ"[٨]، و"أَنْشَأَ"، و"أَخَذَ"، و"جَعَلَ"، و"هَبَّ" على وزن "رَدَّ"، و"قَامَ"[٩]، وهذه الأفعالُ السَّبْعةُ[١٠] تدُلُّ على الشُّروع، أي: على شُروعِ أسمائِها في أخبارِها[١١].

(تنبيه): يجبُ في أخبارِ[١٢] هذه الأفعالِ السِّتَّةَ عشرَ أنْ تكونَ جملةً فعليةً مبدوءةً بمضارعٍ مُسندٍ إلى ضميرٍ راجعٍ[١٣] إلى اسمِها[١٤].

ولهذا الفعلِ المضارعِ بالنِّسبةِ إلى "أنْ" المصدريَّة أربعةُ أحوالٍ: وجوبُ الاقترانِ بها، ووجوبُ التَّجرُّدِ عنْها، وجوازُ الأمرينِ مع غلبةِ الاقتران، وجوازُ الأمرينِ مع غلبةِ التَّجرُّد[١٥].

---

(١) سقطت عبارة: (بتشديد الميم) من (أ)، واستدركها الناسخ بالحاشية. وذكر أبو حيَّان أنَّ بعض النحويين زاد أفعالًا، منها: "ألَمَّ"، واستدلَّ لذلك بحديث: « وَلَوْلَا أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدَّرَهُ لَأَلَمَّ أَنْ يَذْهَبَ بَصَرُهُ ». ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٢٢٢،١٢٢٦، والتذييل: ٣٢٨/٤، وتعليق الفرائد: ٢٨٣/٣.

(٢) هي أغربُ الأفعال التي لمقاربة الدنو، وهي محتملةٌ أن تكون اسمًا أو فعلًا؛ إذا ثبت هذا الاحتمال لم يَسُغ إثباتها مع أفعال المُقاربة مع وجود هذا الاحتمال.

ينظر: التذييل والتكميل: ٣٢٩/٤، والمقاصد الشافية: ٢٨٣/٢.

(٣) سُمّيت أفعالَ المقاربة بذلك لأنَّ معناها: مُقاربةُ الفعل والأخذ فيه، أو دنوُّ حصول الخبر، أو الدَّلالةُ على تقريب الخبر من المخَبرِ عنه.

ينظر: المرتجل: ١٢٨، وشرح قواعد الإعراب: ٢١/١، والمقاصد الشافية: ٢٦١/٢.

(٤) في (ب): "القاف"، وما أثبته من (أ) و (ج)، وهو الصواب.

(٥) سها ناسخ (أ)، فلم يكتب من كلمة "تبدل" إلا حرفًا واحدًا فقط، هو اللام.

(٦) في (أ)، و(ب): "ياء"، بالياء المثناة التَّحتية، وهو تصحيف. وما أثبته من (ج)، وهو الصواب، فيقال: "طَبِقَ".

(٧) يقال: "طفقَ يفعلُ كذا"، أي: أخذ في فعله، وحكى الأخفش فيها لغتين: "طَفَقَ يَطْفِقُ" بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، كـ"ضَرَبَ يَضْرِبُ"، و"طَفِقَ يَطْفَقُ"، بالعكس، كـ"عَلِمَ يَعْلَمُ". ينظر: معاني القرآن: ٣٢٣/١، وشرح المفصل: ٣٨٧/٤، وتوضيح المقاصد: ٥٢٠/١، وأوضح المسالك: ٣٠٤/١.

وفيه لغةٌ ثالثة بإبدال الفاء باءً مكسورة، فيقال: "طَبِقَ". ينظر: التذييل: ٣٢٨/٤، وتمهيد القواعد: ١٢٦٣/٣. وعدَّها ابنُ مالك فعلاً مستقلاً. ينظر: التسهيل: ٥٩.

(٨) «عَلِقَ» بكسر اللام، وهي غريبة، ذكر ابنُ مالك أنَّ أغرب أفعال المُقاربة التي للشُّروع "عَلِقَ" و"هَبَّ". ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٨٩، وتعليق الفرائد: ٢٨١/٣.

(٩) ذكر ابنُ مالك من أفعال الشروع "هَبَّ" و"قَامَ". ينظر: التسهيل: ٥٩، ونسب إليه في المقاصد الشافية: ٢٨٧/٢، واستغربهُما المرادي في توضيحه: ٥٢٠/١.

(١٠) أفعال الشُّروع سبعة في شرح الكافية الشافية: ٤٥٣/١، وثمانية في شرح التسهيل: ٣٨٩/١، وستة في: الارتشاف: ١٢٢٢/٣، وتسعة في المقاصد الشافية: ٢٨٤/٣.

(١١) الشُّروعُ في الفعل معناه: الأخذ فيه، والتلبُّس بأول أجزائه. ينظر: الكافية: ٤٨، والكناش: ٤٤/٢، وتعليق الفرائد: ٢٨٢/٣.

(١٢) في (ب) و(ج): "خبر" بالإفراد.

(١٣) في (ب) و(ج): "يرجع".

(١٤) لخبرها ثلاثة شروط: أحدها: أنْ يكون فعلاً مضارعًا ليدلَّ على الحال والاستقبال. والثاني: أنْ يكون رافعًا لضمير الاسم، والأخير: أنْ يكون مقرونًا بـ"أنْ" إنْ كان الفعل "حَرِيَ" أو "اخْلَوْلَقَ"، ومجردًا منها إنْ كان الفعل "هَلْهَلَ" أو دالاً على الشُّروع. ينظر: أوضح المسالك: ٢٩٤/١، والتصريح: ٢٨٠/١.

(١٥) ينظر: التصريح: ١/ ٢٨٦، وشرح الأزهرية: ٤٥.

فيجبُ اقترانُه بـ"أَنْ" المصدريَّةِ بعد "حَرِيَ"، و"اخْلَوْلَقَ"، مثل: "حَرِيَ زيدٌ أنْ يقومَ"، و"اخْلَوْلَقَتِ السَّماءُ أنْ تُمطِرَ"[(١)].

ويجبُ تجرُّدُهُ منها [ممَّا] [(٢)] بعد ["هَلْهَلَ"[(٣)] من][(٤)] أفعالِ المُقاربة، وبعد أفعالِ الشُّروعِ كلِّها[(٥)]، مثل: "هَلْهَلَ زيدٌ يقومُ"[(٦)]، و"طَفِقَ عمروٌ يصُومُ"[(٧)]، و"عَلِقَ (٩/ب) بكرٌ يعدُو"[(٨)]، و[(٩)]"أَنْشَأَ السَّائقُ يحْدُو"[(١٠)]، و"أَخَذَ سعيدٌ يقُولُ"[(١١)]، و"جعلَ بشرٌ يصُولُ"[(١٢)]، و"هَبَّ خالدٌ يتكلَّمُ"[(١٣)]، و"قامَ عامرٌ يتعلَّمُ"[(١٤)].

ويجوزُ الأمرانِ مع غلبةِ الاقترانِ بعد "عَسَى"[(١٥)] و"أَوْشَكَ"[(١٦)]، مثل: "عَسَى زيدٌ [أنْ يخرُجَ"، و"عَسَى زيدٌ يخرُجُ"، و"أَوْشَكَ عمروٌ أنْ يقُومَ، و"أَوْشَكَ عمروٌ يقُومُ".

ويجوزُ الأمرانِ مع غلبةِ التَّجرُّد بعد "كَادَ"[(١٧)] و"كَرَبَ"[(١٨)]،

---

(١) ولم يُجرَّد خبرهما من "أنْ" لا في الشعر ولا في غيره، وكذلك "أَوْلَى" عند من أثبتها؛ لأنَّ ثلاثتها من أفعال الرَّجَاء، والرَّجَاء من مخلصات الإسْتِقْبال؛ إذ المرجوُّ مستقبل، فناسبه حرف الاستقبال "أَنْ". ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٥٣/١، وشرح التسهيل: ٣٩٠/١، وتعليق الفرائد: ٢٨٨/٣، و الهمع: ٤٧٥/١.

(٢) زيادة من خارج النص يتطلَّبها السياق.

(٣) ألحق "هَلْهَلَ" بأفعال الشروع لشدَّة دلالته على المُقاربة، ودلالة تركيبه على المبالغة- كـ"زَلْزَلَ"-، فلما كان للمبالغة في القرب لحقَ الأفعالَ الدَّالة على الشُّروع في تجرُّد خبره من "أنْ". ينظر: تعليق الفرائد: ٢٨٨/٣.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، وقد استدركته من (ب) و(ج).

(٥) وجب تجرُّد أخبار أفعال الشُّروع من "أنْ" لما بينهما من المَنافاة؛ فأفعال الشُّروع للحال، و"أنْ" للاستقبال. ينظر: شرح التسهيل: ٣٩٠/١، و التذييل والتكميل: ٣٣٦/٤.

(٦) ومنه قول الشاعر:

وَطِئْنا بلادَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ نُفُوسهم قبل الإماتة تَزْهَقُ.

شرح التسهيل: ٣٩١/١، و شرح الشذور: ٣٥٩.

(٧) ومنه قول الشاعر:

طَفِقَ الخَلِيُّ بِقَسْوَةٍ يلحى الشَّجِيَّ ونَصِيحَةُ اللَّاحِي الخَلِيَّ عَنَاءُ.

شرح التسهيل: ٣٩١/١، و تمهيد القواعد: ١٢٥٩/٣.

(٨) ومنه قول الشاعر:

أزالَ عَلِقْتَ تَظْلِم مَنْ أَجَرْنا وَظُلْمُ الْجَارِ إِذْلَالُ الْمُجِيرِ.

شرح التسهيل: ٣٩٠/١، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٢٩.

(٩) سقطت واو العطف من (ب).

(١٠) ومنه قول الشاعر:

لمَّا تبيّن مَيْن الكاشِحِين لكم أنشأْتُ أُعْرب عمّا كَانَ مَكْنُونا.

شرح التسهيل: ٣٩١/١، و شرح شذور الذهب: ٣٥٨.

(١١) ومنه قول الشاعر:

فأَخَذْتُ أَسْأَلُ والرُّسُوم تُجيبُني وَفِي الاعْتِبَارِ إِجَابَةٌ وَسُؤَال.

شرح شذور الذهب: ٣٥٧، والهمع: ٤٦٩/١.

(١٢) ومنه قول الشاعر:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا ما قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوبي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ.

المقاصد النحوية: ٦٨٥/٢، والهمع: ٤٦٩/١.

(١٣) ومنه قول الشاعر:

هَبَبْتُ أُلُومُ القَلْبَ فِي طَاعَةِ الهَوَى فلجَّ كأنِّي كُنْتُ باللَّوْمِ مُغْرِيَا.

شرح التسهيل: ٣٩١/١، والهمع: ٤٧٠/١.

(١٤) في (ب) : "يتكلم".

(١٥) ومنه قوله تعالى: (وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ). سورة البقرة: ٢١٦.

(١٦) ومنه قول الشاعر:

وَلَوْ سُئِل النَّاسُ التَّرَابَ لأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

شرح التسهيل: ٣٩٢/١، والمقاصد النحوية: ٢/ ٦٩٠.

(١٧) لم يَرِد اقترانُ خبرها بـ"أنْ" في قرآنٍ ولا كلامٍ فصيح، قال تعالى: (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ). ينظر: الإنصاف: ٤٦١/٢. والآية من سورة البقرة: ٧١.

(١٨) ومنه قول الشاعر:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِيْنَ قَالَ الوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ.

شرح التسهيل: ٣٩٢/١، وتخليص الشواهد: ٣٣١.

مثل: "كَادَ زيدٌ][1] يخرُجُ"، و"كَادَ زيدٌ أنْ يخرُجَ"، و "كَرَبَ عمروٌ يقومُ"، و"كَرَبَ عمروٌ أنْ يقومَ".

(ص): (وأمَّا العاملُ القياسيُّ فهو ستةَ عشرَ نوعًا)

(ش): لمَّا أنهيْتُ الكلامَ على العواملِ اللفظيَّةِ السَّماعيَّةِ أخذتُ في الكلامِ على العواملِ اللفظيَّةِ القياسيَّةِ، فذكرْتُ أنها ستَّةَ عشرَ نوعًا، وستَراها واحدًا بعد واحدٍ إنْ شاءَ[2] اللهُ تعالى.

(ص): النوعُ الأول: مصدرُ الثُّلاثيِّ المُجرَّد، إذا كان ميميًّا، مثل: (مَضْرَبْ)[3]، و(مَوْعِدْ).

(ش): النوعُ الأولُ من الأنواعِ اللفظيَّةِ القياسيَّة: مصدرُ الثُّلاثي المُجرَّد، لا مُطلقًا، بل إذا كانَ مصدرًا ميميًا، وقدْ[4] عرفتَ حقيقةَ المصدرِ المِيميِّ – ممَّا مرَّ في الكلامِ[5]على النَّوعِ التَّاسعِ[6] من العواملِ السَّماعيَّة[7].

والمصدرُ الميميُّ[8] الموصوفُ بما[9] ذُكر مثل: "مَضْرَب"–بفتح الرَّاء–، و"مَوْعِد" بكسْر العين.

وإنما مثَّلْتُ بهذين المثالين لأُشيرَ إلى أنَّ المصدرَ الميميَّ الموصوفَ بما ذُكر تارةً يكونُ على وزنِ "مَفْعَل" –بفتحِ العينِ–، مثل "مَضْرَب"، وتارةً يكونُ على وزنِ "مَفْعِل"[10] بكسْرِ العين، مثل "مَوْعِد"، ولا يكونُ على وزنِ "مَفْعُل" بضمِّ العين[11].

وتحقيقُ الكلامِ في[12] مجيئِهِ على الوزْنينِ المذكورينِ أنَّه إنْ كانَ مضارعُ الفعلِ الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ غيرَ مُعتلِّ الفاءِ– بأنْ لمْ يكنْ حرفُ العلَّةِ منه في مقابلةِ الفاءِ في ميزانِه– فمصدرُهُ الميميُّ يكونُ[13] على وزنِ "مَفْعَل" بفتحِ العين[14]، سواءٌ كانتْ عينُه مكسورةً– مثل: "يَضْرِب"، فتقولُ في مَصدرِهِ الميميِّ: "مَضْرَب"–بفتح الرَّاء–، [أو

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) بسبب انتقال نظر ناسخها، وقد استدركته من (ب) و(ج)، ويتطلبه السياق.

(٢) في (ب) : "إنشاء الله"، بوصْلِ "إنْ" الشرطية بفعل الشرط "شاء"، وهو مجانب للصواب.

(٣) في (أ) و(ج): "مضروب"، وهو خطأ.

(٤) في (ب): "فقد".

(٥) البحث: ص٤٠. وعرفه المؤلف بقوله: (وأما المصدرُ الميميُّ فهو المصدرُ المبدوءُ بميمٍ زائدةٍ لغيرِ المُفاعلة).

(٦) في (أ) و(ج) زيادة: "عشر" بعد لفظ "التاسع"، وهو سهو.

(٧) في (أ): "القياسية"، وما أثبته من (ب) و(ج)، وهو الصواب.

(٨) في (ب): " المُسمَّى"، وهو تحريف.

(٩) في (أ): "لما"، وهو تحريف، وما أثبته من (ب) و(ج)، وهو الصواب.

(١٠) وقع انتقال نظر لناسخ (ج)، ترتب عليه سقوط عبارة: (–بفتحِ العينِ–، مثل "مَضْرَب"، وتارةً يكونُ على وزنِ "مَفْعِل").

(١١) وأما مجيءُ مصدر" كَرُمَ "و"عَانَ" على: "مَكْرُم" و"مَعُون" فنادر؛ ولم يجيءْ غيرُهما على هذا الوزنِ مصدرًا لـ"فَعُلَ"، وجعلهما الفراءُ جمع "مَكْرُمَة ومَعُونة"؛ استبعادًا لمجيء المصدر على وزن "مَفْعُل". ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٧٠/١، وشرحها للاستراباذي: ٣٠٢/١.

(١٢) في (ب) : "على"، وقد ضرب عليها الناسخ خطا، وكتب فوقها: "في".

(١٣) في (أ) : "لكونِهِ"، وهو تحريف، وما أثبته من (ب) و(ج).

(١٤) سواء أكان الفعلُ متعدِّيًا أم غير متعدٍّ، وكذا إنْ كان معتل الفاءِ واللام معاً، نحو: "وَلِيَ" فمصدره "مَوْلَى" بفتح العين. ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٧٠/١، وشرحها للاستراباذي: ٣٠٢/١. وشذَّ عن تلك القاعدة كلمات، منها: " المرجِع، والمَصِير، والمعرِفة"، والقياس فيها الفتح". ينظر: شذا العرف: ٦١.

مفتوحةً مثل: "يَشْرَب"، فتقولُ في مَصدرِهِ الميميِّ: "مَشْرَب" -بفتح الرَّاء-](١)، أو مضمومةً مثل: "يَنْصُر"(٢)، فتقول في مَصدرِهِ الميميِّ: "مَنْصَر"، بفتحِ الصَّاد.

وإنْ كانَ مضارعُ(٣) الفعلِ الثلاثيِّ المجرَّدِ مُعتلَّ الفاء- بأنْ كانَ حرفُ العلةِ منه في مقابلةِ الفاءِ(٤) في ميزانِه، مثل: "وَعَدَ" فإنَّ ميزانَه "فَعَلَ"، فحرفُ العلَّةِ منه - وهو الواو- في مقابلةِ الفاءِ من ميزانه، (١٠/أ) فمصدرهُ الميميُّ يكونُ على وزن "مَفْعِل" بكسرِ العينِ(٥) مُطلقًا، مثل "مَوْعِد"(٦).

(ص): النوعُ الثاني: مصدرُ غيرِ الثُّلاثي المُجرَّدِ مطلقًا، مثل: (مَكرَم)، و(مُزَلْزَل)، و(مُتَدَحْرَج)(٧)، و(إكْرَام)، و(زِلْزَال)(٨)، و(تَدَحْرُج)(٩).

(ش): النوعُ الثاني من الأنواعِ المذكورةِ مصدرُ الفعلِ(١٠) غيرِ الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ مُطلقًا، أي: سواءٌ كان مصدرًا ميميًّا(١١) أو غيرَ ميميٍّ، وسواءٌ كانَ مصدرُ الفعْلِ الثلاثيِّ مزيدًا فيه أو الرُباعيِّ مجرَّدًا،

أو الرُّباعيِّ مَزيدًا فيه(١٢)، وقدْ أشرْتُ(١٣) إلى هذا المعنى بالأمثلةِ المذكورة:

فـ"مَكْرَمٌ" -بفتحِ الرَّاء- مثالٌ للمصدرِ الميميِّ الذي فعلُه ثلاثيٌّ مزيدٌ فيه؛ لأنه مصدرٌ لـ"أَكْرَمَ"، وهو مصدرُ ثلاثيٍّ زِيدتْ فيهِ الهمزة.

و"مُزَلْزَلٌ" بفتحِ الزَّاي الثانيةِ كالأُولى(١٤)، مثالٌ للمصدرِ الميميِّ الذي فعلُه رباعيٌّ مجرَّد؛ لأنَّه مصدرُ "زَلْزَلَ"، وهو رباعيٌّ مُجرَّد.

و"مُتَدَحْرَج"(١٥)-بضمِّ الميمِ، وفتحِ الرَّاء-، مثالٌ للمصدرِ الميميِّ الذي فعلُهُ رباعيٌّ مزيدٌ فيه؛ لأنَّه مصدرٌ لـ"تَدحْرَجَ"، وهو رباعيٌّ زِيدتْ فيه التَّاء(١٦).

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) بسبب وقوع انتقال نظر لناسخها، وقد استدركته من (ب)، و(ج).

(٢) في (ب) : "فقد".

(٣) سقطت لفظة "مضارع" من (ب).

(٤) سقطت عبارة: "في مقابلة الفاء" من (ب)، وجاءت في (أ) بلفظ: " في مقابلة حرف العلة"، وهو سهوٌ من الناسخ.

(٥) في (ب) : "الغين" بالغين المعجمة، وهو تصحيف.

(٦) ومثل: "مَوْعِد"، و"مَوْرِد"، و"مَوْجِل"، و"مَوْضِع". ينظر: الكتاب : ٩٢/٤، وشرح الشافية للرضي: ١٧٠/١، وشذا العرف: ٦١.

(٧) في (ب): "متدرَّج"، وهو تحريف.

(٨) في (ب) و(ج) : "زَلْزَلَة"، وكلاهما يصلُح مصدرًا لـ"زَلْزَل".

(٩) في (ب): "متدحرج"، وهو تحريف.

(١٠) يعملُ المصدر عمل فعله الذي اشتقَّ منه، لزومًا وتعديًا، بنفسه أو بحرف جر، فيرفع فاعلاً إنْ كان فعله لازمًا، وينصبُ معه مفعولاً إن كان متعديًا إلى واحد، ومفعولين إن كان متعديًا إلى اثنين. وإنما عَمِل عَمَل فعله لأنه أصلٌ والفعل فرعه، ولذا لم يتقيد عملهُ بزمنٍ دون زمن، بل عمِل عمَل فعله في الماضي والحاضر والمستقبل؛ لأنه أصلٌ لكل واحدٍ منها. ينظر: شرح التسهيل: ١٠٦/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٠١٢/٢، وشرح الأشموني: ١٩٨/٢.

(١١) المصدرُ الميميُّ أحدُ ثلاثة أشياء يُطلق عليها اسم مصدر تجوُّزًا، ويعملُ عملَ مصدرِهِ اتفاقًا، وَمن إعمالِه قَول الشَّاعِر:

أَظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُم رجُلاً ... أَهْدَى السَّلَام تَحِيَّةً ظُلْمُ

ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٢٦/١، و الهمع: ٦٦/٣.

(١٢) العبارة من قوله: "وسواءٌ كان" إلى قوله: "مزيدًا فيه" مضطربة في النسخ الثلاث، وقد اجتهدتُ في تصويبها.

(١٣) سقطت لفظة "أشرْتُ" من (ج).

(١٤) في (ب): "كاولى" بإسقاط اللام، ورسم الهمزة على واو المد، وهو سهو.

(١٥) في (ب): "مُتَدَرَّج" بإسقاط الحاء، وتضعيف الراء، وهو مجانبٌ للصواب.

(١٦) المصادر الثلاثة: "مَكْرَم"، و"مُزَلْزَل" و"مُتَدَحْرَج" مصادر ميميَّة من أفعال غير ثلاثيَّة مجرَّدة، صِيغتْ على زِنةِ اسمِ المفعولِ واسمَيْ الزمان والمكان منه، قُضُمَّ أولها، وفُتِحَ ما قبل آخرها. ينظر: أمالي ابن الحاجب: ١/ ٣٧٥، وشافيته: ٦٧/١، والبديع لابن الأثير: ٣/ ٤٦٧.

و"إِكْرَامٌ" مثالٌ للمصدرِ غيرِ الميميِّ الذي فعلُه ثلاثيٌّ مزيدٌ فيه؛ لأنَّه مصدرٌ لـ"أَكْرَمَ"، وقدْ عرفْتَ أنَّه ثلاثيٌّ زِيدتْ فيه الهمزة(١).

و"زِلْزَالٌ"(٢) مثالٌ للمصدرِ غيرِ الميميِّ الذي فعلُه رباعيٌّ مُجرَّد؛ لأنَّه مصدرٌ لـ"زَلْزَلَ"، وقدْ عرفْتَ أنَّه رباعيٌّ لا زائدَ فيه(٣).

و"تَدَحْرُجٌ" –بفتح التَّاءِ وضمِّ الرَّاءِ– مثالٌ للمصدرِ غيرِ الميميِّ الذي فعلُهُ رباعيٌّ مزيدٌ فيه؛ لأنَّه مصدرٌ لـ"تَدَحْرَجَ"، وقدْ عرفْتَ أنَّه رُباعيٌّ(٤) زِيدتْ فيه التَّاء(٥).

(ص):النوعُ الثالث: الفعلُ سِوى ما مرَّ، مثل: (قَامَ) و(ضَرَبَ).

(ش): النوعُ الثالثُ من الأنواعِ المذكورة : الفعلُ، وهو الكلمةُ التي دلَّتْ على معنىً مُسْتقلٍّ، مُقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثَّلاثة(٦).

ويُستثنى منه ما ذُكِر(٧) في بيانِ العواملِ السَّماعيَّةِ؛ لأنَّ ذلك سماعيٌّ، ومعلومٌ أنَّ الذي مرَّ(٨) ذكرُهُ

من الفعلِ تسعةُ أشياءٍ مذكورةٌ في النوعِ(٩) الثَّاني (١٠/ب) عشر، وما بعدَهُ من بقيَّةِ الأنواع(١٠).

وأَشَرْتُ بتمثيلِي للفعلِ بـ"قَامَ"، و"ضَرَبَ" إلى أنَّه لا فرقَ بين أنْ يكونَ الفعلُ لازمًا– وهو مَا لا ينصِبُ المفعولَ به(١١)، مثل: "قَامَ"– تقولُ: "قَامَ زيدٌ"–، وبينَ أنْ يكونَ مُتعدِّيًا(١٢)،– وهو ما ينصبُ المفعولَ به(١٣)، مثل : "ضَرَبَ"،– تقولُ: "ضَرَبَ زيدٌ عمرًا"–.

---

(١) إذا كان الفعلُ على وزن "أَفْعَلَ" وكان صحيح العين؛ فقياسُ مصدره أنْ يكون على وزن "إِفْعَال". ينظر: شرح الشافية: ١٦٣/١، وشرح التسهيل: ٣/ ٤٧٢.

(٢) في (ب) و(ج) : "زَلْزَلَة"، وكلاهما يصلحُ مصدرًا لـ"زَلْزَلَ".

(٣) في (ب) و(ج) : "مجرد". وإذا كان الفعل على وزن "فَعْلَل" وكانَ مضعَّفًا– بأنْ كانت فاؤهُ ولامهُ الأولى من جنسٍ، وعينهُ ولامهُ الثانية من جنس– نحو: "زَلْزَلَ" فقياس مصدره أنْ يكونَ على وزن "فَعْلَلَةً" أو "فِعْلِالاً"، فتقولُ: "زَلْزَلَةً" أو"زِلْزِالاً". ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٤٧٢، وأوضح المسالك: ٢٠٥/٣، والتصريح: ٣٤/٢.

(٤) في (ب) : "سماعي"، وهو تحريف.

(٥) إذا كان الفعل على وزن "تَفَعْلَلَ" في الحركات والسَّكنات وعدد الأحرف فقياسُ مصدره أنْ يُضمَّ ما قبل آخره إنْ صحَّ الآخر، فيصير "تَفَعْلُل"، كـ" تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا". ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٤٧٢، وأوضح المسالك: ٢٠٥/٣، والتصريح: ٣٣/٢.

(٦) ينظر: الحدود للرماني: ٦٧، والكافية: ٤٤، والتعريفات للجرجاني: ١٦٨، والحدود للأبذي: ٤٤٠، وشرحها للفاكهي: ٩٥.

(٧) في (ب) : "ما مر"، وفي (ج): " ما مرَّ ذكرُه".

(٨) في (ج) : "من"، وهو تحريف.

(٩) في (ج) : "النوعي"، وهو تحريف.

(١٠) الأنواعُ التسعة التي قصدَها المؤلفُ تبدأ من النوع الثاني عشر إلى العشرين، قال: (الثاني عشر: أفعالٌ تتعدَّى إلى مفعولٍ واحد، تارةً بنفسها، وتارةً بحرف الجرِّ. والثالث عشر: أفعالٌ تارةً تتعدَّى بنفسِها إلى مفعولين وتارةً لا تتعدَّى أصلاً..، والرابع عشر: أفعالٌ تتعدَّى إلى مفعولين: إلى أوَّلِهما بنفسها، وإلى ثانيهما: تارةً كذلك، وتارةً بحرف الجر..، والخامس عشر: أفعالُ القلوب..، والسَّادس عشر: أفعالُ التَّصيير..، والسَّابع عشر: أفعالٌ تنصبُ مفعولين ثانيهما غير الأوَّل..، والثامن عشر: أفعالٌ تنصبُ ثلاثةَ مفاعيل..، والتاسع عشر: الأفعالُ الناقصةُ..، والعشرون: أفعالُ المُقاربة..). أهـ.

(١١) لا بنفسهِ ولا بحرف جر؛ لأنه لا مفعولَ له أصلاً، أو له مفعول به، ولكن لا يصلُ إليه إلا بواسطة، كحرف جر. ويُسمَّى لازمًا وقاصرًا وغير متعدٍّ أو متعديًا بحرف جر. ينظر: شرح ابن عقيل: ١٤٥/٢، والتعريفات: ١٩١، وشرح الحدود للفاكهي: ١٧٤.

(١٢) التعدِّي لغة: التَّجاوُز، واصطلاحًا: تجاوزُ الفعل فاعله إلى مفعول به، ويُسمَّى متعديًا وواقعًا ومجاوزًا. ينظر: التذييل والتكميل: ٥/٧، و شرح ابن عقيل: ١٤٦/٢.

(١٣) "دون حاجةٍ إلى تقدير حرف جر". شرح التسهيل: ١٤٨/٢. وينظر: شرح ابن عقيل: ١٤٦/٢، وشرح الحدود للفاكهي: ١٧٦.

(ص): النوعُ الرابع: اسمُ الفاعلِ، مثلُ: (قَائِمٍ) و(ضَارِبٍ).

(ش): النوعُ الرابعُ من الأنواعِ المذكورةِ اسمُ الفاعل[١]، وهو الاسمُ[٢] المُشتقُّ من فعلِ[٣] مَنْ[٤] قامَ به على معنى الحُدُوث[٥]، مثل: "قَائِمٌ" و"ضَارِبٌ".

وإنَّما مثَّلتُ بهذين المثالين إشارةً إلى أنه لا فرقَ بينَ أنْ يكونَ اسمُ الفاعلِ لازمًا كـ"قَائِمٍ"، تقولُ: "زيدٌ قائمٌ"[٦]، وبينَ أنْ يكونَ متعدِّيًا كـ"ضَارِبٍ"[٧]، تقولُ: "زيدٌ ضاربٌ عمرًا[٨]".

(ص): النوعُ الخامس: اسمُ المفعولِ، مثلُ: (مَقُومٍ فيه)، و(مَضْرُوبٍ).

(ش): النوعُ الخامسُ من الأنواعِ المذكورةِ اسمُ المفعول[٩]، وهو الاسْمُ المُشتقُّ مِنْ فعلِ[١٠] مَنْ[١١] وقعَ عليه على معنى الحُدُوث[١٢]، مثل: "مَقُومٍ فِيهِ"، و"مَضْروبٍ".

وإنَّما مثَّلتُ بهذين المثالينِ إشارةً إلى أنه لا فرقَ بينَ أنْ يكونَ اسمُ المفعولِ لازمًا -كـ"مَقُومٍ"- تقولُ: "هذَا مكانٌ مقُومٌ فيه"، وبينَ أنْ يكونَ اسمُ المفعولِ[١٣] مُتعدِّيًا، مثل: "مَضْرُوبٍ"[١٤]، تقول: "زيدٌ مضروبٌ".

(تنبيه): إنَّما قلتُ: "مَقُومٌ فيهِ"، ولم أقُلْ: "مَقُومٌ"، كما قلتُ: "مَضْرُوبٌ" لأنَّ القيامَ مصدرٌ لازمٌ، والمصدرُ اللازمُ لا يُشتقُّ[١٥] منه اسمُ المفعولِ حتى يكونَ نائبُ فاعلهِ نحوَ الجارِّ

ويعرف المتعدِّي بعلامتين: إحداهما: أنْ يصح أنْ يتصل به هاء ضمير غير المصدر، والأخرى: أنْ يُبنى منه اسمُ مفعولٍ تام. ينظر: أوضح المسالك: ١٥٦/٢.

(١) إن كان اسمُ الفاعل مقرونًا بـ"ألْ" عمِل عمَل فعله بلا شرط، وإنْ كانَ مجردًا منها عمِل بشرطين: كونِه للحال أو الاستقبال، واعتمادِه على استفهامٍ أو نفيٍ أو مخبرٍ عنه أو موصوف. ينظر: أوضح المسالك: ١٨١/٣، والكناش: ١/ ٣٢٧. وزاد ابن مالك شرطين: ألا يكونَ مصغرًا، وألا يكونَ موصوفًا. ينظر: التسهيل: ١٣٦.

(٢) سقطت لفظة "الاسمُ" من (ب).

(٣) يُلاحظ موافقة المؤلف هنا للكوفيين في قولهم بأنَّ الفعل أصلُ جميع المشتقات، ومنها: اسما الفاعل والمفعول. ينظر: الإنصاف: ١/ ١٩٠، والتبيين: ١٤٣.

(٤) في (ب) و(ج): "لِمَنْ"، بزيادة لام الإضافة، وتنوين "فعلٍ"، ووجه ما جاء في (أ) إضافة "فِعْل" إلى "مَنْ" على معنى اللام، وكلاهما جائز.

(٥) ينظر: الكافية: ٤٠، وشذور الذهب: ٢٧، وشرح الحدود للفاكهي: ١٨٦، ومعجم مقاليد العلوم: ٨٧.

(٦) سقطت عبارة: "تقولُ: "زيدٌ قائم" من (ب).

(٧) مراده: أنه لا فرقَ بينهما في صياغة كلٍّ منهما على زنة "فاعِل" فقط، أما في العمل فلا، بل كلُّ واحدٍ منهما يعملُ عمل فعله، فإن كان فعلُه لازمًا اقتصر اسم الفاعل على رفع فاعله، وإن كان متعدِّيًا جرى اسم الفاعل مَجراه. ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٣٤١/١، وإرشاد السالك: ٥٢٨/١.

(٨) في (أ): "عمروًا"، بزيادة الواو في حالة النصب، وهو مجانبٌ للصواب. ينظر: قواعد الإملاء لعبد السلام هارون: ٣٨، وأخطاء لغوية شائعة: ١٣١.

(٩) اسم المفعول كاسم الفاعل في العمل، فإنْ كان مقرونًا بـ"ألْ" عمِل عمَل فعله بلا شرط، وإنْ كان مجرّدًا منها عمِل عملهُ بشرطين: كونِه للحال أو الاستقبال، واعتمادِه على استفهامٍ أو نفيٍ أو مخبرٍ عنه أو موصوف. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٠٧٧/٢، و أوضح المسالك: ١٩٦/٣.

(١٠) تنظر حاشية (٨).

(١١) في (ب) و(ج): "لِمَنْ"، بزيادة لام الإضافة، وتنوين "فعلٍ"، ووجه ما جاء في (أ) إضافة "فِعْل" إلى "مَنْ" على معنى اللام، وكلاهما جائز.

(١٢) في (ب): "الثبوت". والصواب "الحدوث"، وهو ما أثبته من (أ)، و(ج). وينظر تعريف اسم المفعول في: الكافية لابن الحاجب: ٤١، وشرح الحدود للفاكهي: ١٨٦.

(١٣) عبارة :" اسم المفعول" زيادة من (ج).

(١٤) مراده: أنه لا فرقَ بينهما في صياغة كلٍّ منهما على زنة "مفْعُول" فقط ، أما في العملِ فلا، بل كلُّ واحدٍ منهما يعملُ عمل فعله، فإنْ كان فعله لازمًا عمِل عمَل الفعل المبني للمجهول، فرفع ما بعدهُ نائبًا عن الفاعل، وإن كان فعلُه متعديًا جرى مَجراه، فرفع واحدًا لنيابته عن الفاعل، وبقي الثاني منصوبًا. ينظر: إرشاد السالك: ٥٢٨/١، و شرح شذور الذهب للجوجري : ٦٨٢/٢.

(١٥) في (ب): " يبنى".

والمجرورِ، كلفْظِ "فِيهِ"، بخلاف "الضَّرْبِ"[١] فهو مصدرٌ متعدٍّ، فيُشْتَقُّ منه اسمُ المفعولِ مطلقًا، ويجوزُ أنْ يكونَ نائبُ فاعلِهِ غيرَ[٢] الجارِّ والمجرور، وهو المفعولُ به، كالضمير المُسْتتر في "مَضْرُوبٍ" هنا[٣].

(ص): النوعُ السَّادسُ المثالُ مثلَ[٤]: (قَوَّامٍ) و(ضَرَّابٍ).

(ش): النوعُ السَّادسُ من الأنواعِ المذكورةِ المِثالُ[٥]، وهو الاسمُ المُحوَّل-للمبالغةِ[٦]- من "فَاعِلٍ" إلى "فَعَّالٍ"

(١) في (أ): "مضروب"، وهو سهو.

(٢) زاد في (ب) و(ج): "نحو"، ويستقيم السياق بحذفه.

(٣) كلامُ المؤلف هنا يشير إلى إحدى العلامتين الفارقتين بين الفعل المتعدّي واللازم، وهي أنَّ اللازمَ لا يُصاغ منه اسمُ مفعولٍ تام؛ لافتقارِه إلى حرف جر، فيُعلم بذلك لُزومه، نحو: "طَمِعَ"، فيقال: "فلان مطمُوعٌ فيه"، ولذلك يلزمُ كونُ نائب فاعله مجرورًا بحرف الجر الذي تعدَّى به، بخلاف المتعدّي؛ فإنه يُصاغ منه اسمُ مفعولٍ تام، ولا يفتقر إلى حرف جر، نحو: "ضَرَبَ" فيقال: "مَضْرُوب"، ولذلك لا يلزمُ كونُ نائب فاعله جارًا ومجرورًا. ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٤٨، وشرح ابن الناظم: ١/ ١٧٧، والتذييل: ٦/٧.

(٤) العبارة في (ب): "مثل أمثال"، وهي ملبسة.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٢٢٨١/٥، وشرح شذور الذهب: ٥٠٣، وشرح الحدود للفاكهي: ١٨٦. و عُبِّر عنها بـ"أمثلة المُبالغة" في: شرح قطر الندى: ٢٧٤، والتصريح: ١٤/٢، وبـ"صيغ المُبالغة" في: أوضح المسالك: ٣/ ١٨٤، والهمع: ٧٤/٣، وبـ"أبنية المُبالغة" في: الكناش: ٣٣٠/١، وإرشاد السالك: ٥٣٥/١.

(٦) اختلف النحاةُ في إعمال صيغ المبالغة، فذهب سيبويه إلى جواز إعمالها الخمسة بشروطِ إعمال اسم الفاعل نفسها – التي سبق ذكرها في الصفحة السابقة: هامش(٦)، وحُجته السَّماع والحمل على أَصْلهَا -اسْم الْفَاعِل- لِأَنَّهَا محولةٌ عَنهُ لقصد الْمُبَالغَة، ومنع المازني، والزيادي، والمبرد إعمال "فَعِيل" و"فَعِل"، وأجاز الجرمي إعمال "فَعِيل" دون "فَعِل"، واختار أبو عمرو إعمال "فَعِل" على ضعف، وذهب الكوفيون إلى عدم جواز إعمال شيءٍ منها في المفعول به؛ لمخالفتها لأوزان الْمُضَارع ولمعناه، وقولهم مُخَالفٌ لما ورد عن الْعَرَب، واختار أبو حيان القياس في "فَعُول" و"فَعَّال"، و"مِفْعَال"، والاقتصارُ في "فَعِيل"، و"فَعِل" على المسموع. ينظر: الارتشاف: ٢٢٨٣/٥، والهمع: ٧٥/٣.

كـ"ضَرَّابٍ"[٧]، أو "مِفْعَالٍ" كـ"مِضْرَابٍ"[٨]، أو فَعُولٍ كـ"ضَرُوبٍ"[٩]، أو "فَعِيلٍ" كـ"ضَرِيبٍ"[١٠]، أو "فَعِلٍ" كـ"ضَرِبٍ"[١١].

وإنما مثَّلتُ بـ"قَوَّامٍ" و"ضَرَّابٍ" إشارةً إلى أنَّه لا فرقَ بينَ أنْ يكونَ المثالُ لازمًا، مثلَ: "قَوَّامٍ"- تقولُ: "زيدٌ قوَّامٌ"-، وبينَ أنْ يكونَ مُتعدِّيًا[١٢]، مثلَ: "ضَرَّابٍ"، (١١/أ) تقولُ: "زيدٌ ضرَّابٌ غِلْمَانَهُ".

(ص): النوعُ السَّابعُ: الصِّفةُ المُشبَّهةُ الدَّالَّةُ على لوْنٍ أو عيبٍ ظاهرٍ، مثل: (أَبْيَض) أو (أَعْمَش).

(٧) ومنه قول الشاعر:

أَخَا الحَرْبِ لبَّاسًا إليها جِلَالَهَا ولَيْسَ بوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أعقَلا

المقاصد النحوية: ١٤٢١/٣، والهمع: ٣/ ٧٤.

(٨) ومنه ما حكاه سيبويه عن بعض العرب: " إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بوَائِكَهَا". ينظر: الكتاب: ١١٢/١، والارتشاف: ٢٢٨١/٥.

(٩) ومنه قول الشاعر:

ضَرُوبٌ بنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِهَا إذا عدِمُوا زادًا فإنكَ عاقِرُ

الكتاب: ١١١/١، والمقاصد النحوية: ١٤٢٣/٣.

(١٠) ومنه قول الشاعر:

فَتَانِ أَمَّا منهُمَا فَشَبِيهُةٌ هِلَالًا والأُخْرَى منهما تُشْبِهُ البَدْرَا

شرح ابن الناظم: ٣٠٤، والمقاصد النحوية: ١٤٢٦/٣.

(١١) ومنه قول الشاعر:

حَذِرٌ أمورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنٌ مَا ليسَ مُنْجِيَهُ منَ الأَقْدَارِ

الارتشاف: ٥/ ٢٢٨١، والمقاصد النحوية: ١٤٢٧/٣.

(١٢) مراده: أنه لا فرقَ بينهما في صياغة كلٍّ منهما على زنة "فَعَّال" فقط، أما في العملِ فلا، بل كلُّ واحدٍ منهما يعملُ عمل فعله الذي اشتقَّ منه، فإن كان فعلهُ لازمًا اقتصر اسم الفاعل على رفع فاعله، وإن كان متعديًا جرى اسمُ الفاعل مَجراه. ينظر: الارتشاف: ٢٢٨١/٥، واللمحة في شرح المُلحة: ٣٤١/١.

(ش): النوعُ السَّابعُ منَ الأنواعِ المذكورةِ الصِّفةُ المُشبَّهةُ[١] التي[٢] تدلُّ على لونٍ مُطلقًا، أو عيبٍ ظاهرٍ[٣]، فالأولُ مثلُ: "أَبْيَض"، والثاني مثلُ: "أَعْمَش[٤]".

(ص): النوعُ الثامنُ: اسمُ التفضيل، مثلُ: (أَحْسَن) و(أَعْلَم).

(ش): النوعُ الثامنُ من الأنواعِ المذكورةِ اسمُ[٥] التفضيلِ[٦]، وهو الاسمُ المُشتقُّ من فعلٍ لموصُوفٍ[٧] بزيادةٍ على غيرِه[٨]، مثلُ: "أَحْسَن" و"أَعْلَم".

وإنَّما مثَّلْتُ بهذينِ المثالينِ إشارةً إلى أنَّه لا فرقَ بينَ أنْ يكونَ لازمًا، مثلَ: "أَحْسَن"، وبينَ أنْ يكونَ مُتعدِّيًا[٩]، مثل: "أَعْلَم".

(تنبيه): وصفُ اسم التفضيل بأنهُ مُتعدٍّ[١٠] ليس بالنظرِ إليه نفسِهِ؛ فإنَّ المتعدِّي بالنَّظرِ إلى نفسِه[١١] هو الذي ينصبُ المفعولَ به[١٢]، واسمُ التفضيلِ لا ينصبُ المفعولَ به[١٣].

نعم، يُوصفُ بأنه مُتعدٍّ نظرًا إلى أصلِه، وهو المصدرُ الذي اشتُقَّ

هو[١٤] منهُ[١٥]، [فـ"أَعْلَم" نظرًا إلى أصلِهِ، وهو المصدرُ الذي اشتُقَّ هو منهُ][١٦]- أعني

---

(١) سبق أنْ عرَّفها المصنف بقوله: "وهي الاسمُ المشتقُّ من المصدر لمَنْ قامَ به على معنى الثُّبوت". التحقيق: ص٤٠. وينظر: الكافية: ٤١، وشرح قطر الندى للمؤلف: ٣٣١. وحُملت على اسم الفاعل لمُشابهتها إياهُ في الدَّلالة على الحدث ومَنْ قام به، و في كونها تُذكَّر وتُؤنَّث وتثنَّى وتُجمع، وفي وجوبِ تحقُّق شرط الاعتماد.

ينظر: شرح الكافية الشافية :١٠٥٥/٢، وشرح الأشموني: ٢٤٦/٣، وشرح قطر الندى للمؤلف: ٣٣١.

(٢) زاد الناسخ في (ب) هنا لفظة: "لم"، والصواب حذفها.

(٣) سبق للمؤلف (التحقيق: ص ٤٠) بيانُ كونِ الصِّفة المُشبَّهة التي لم تدُلّ على لونٍ ولا عيبٍ ظاهر، مثل: "طَاهِر"، و"جَمِيل" تعدُّ من أنواعِ العواملِ اللفظية السَّماعية، وهنا ذكر أنَّ الصِّفة المُشبَّهة التي تدلُّ على لونٍ أو عيبٍ ظاهرٍ من أنواع العواملِ اللفظيةِ القياسية، وتُصاغ من "فَعِلَ" -مكسور العين- الدَّال على الألوان والعيوب والحِلَى على زنة "أَفْعَلَ"، وهذا قياسٌ مطرد، ومؤنثها على "فَعْلاء"، وجمعها على "فُعْل". ينظر: الشافية: ٢٥، وشرحها للرضي: ١٤٤/١، وشرحها لركن الدين: ١/ ٢٨٨.

(٤) العَمَشُ في العين: ضعفُ الرؤيةِ مع سيلان دمْعِها في أكثر أوقاتها. ويُقال للرجل "أَعْمَش"، وللمرأة "عَمْشاءُ". ينظر: الصحاح(عمش):١٠١٢/٣، و اللسان: ٣٢٠/٦.

(٥) في (ب): "إسم" بهمزة قطع، وهو مجانبٌ للصواب.

(٦) لما كان اسمُ التفضيل أضعفَ شبهًا باسم الفاعل من الصِّفة المُشبَّهة في اللفظِ والعمل لم يكنْ فاعله إلا ضميرًا مستترًا، فلا يرفعُ اسمًا ظاهرًا فِي الْأَصَحِّ إلاَّ فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ، ولا ضميرًا منفصلاً إلا قليلاً، ولا يَعْمَلُ فِي مَصْدَرٍ ولا مَفْعُولٍ بِهِ، ولا لَهُ، ولا مَعَهُ، ويجوزُ عملهُ فقط في التَّمْيِيزِ وَالظَّرْفِ وَالحَالِ وفاعله المستتر مطلقًا.

ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٨، والكناش: ٣٤٧/١، والتصريح: ١٠٣/٢، وشرح القطر للمؤلف: ٣٤١.

(٧) في (أ): "موصوف"، وما أثبته من (ب) و(ج).

(٨) ينظر: الكافية: ٤٢/١، والكناش: ١/ ٣٣٩، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٢/ ٧٢٣، والتصريح: ٩٢/٢، وشرح الحدود للفاكهي: ١٩٠.

(٩) مراده: عدمُ الفرق بينهما في صياغةِ كلٍّ منهما على بنية "أَفْعَل"؛ فكلاهُما فعلٌ ثلاثي.

(١٠) في (ب): "متعديًا" بالنصب، والصواب رفعه؛ خبرا لـ"أنَّ".

(١١) سقطت عبارة: " بالنظر إلى نفسه" من (ب) و(ج).

(١٢) المُتعدي هو: ما يصلُ إلى مفعولهِ بنفسهِ من غير واسطة. ينظر: شرح الحدود للفاكهي: ١٧٦.

(١٣) تنظر حاشية (٧).

(١٤) سقطت لفظة "هو" من (ج).

(١٥) يُؤخذُ على المؤلف هنا مناقضتُه لكلامِ نفسه؛ فقد ذكر هنا أنَّ اسم التفضيل مشتقٌ من المصدر، وقبيل ذلك صرَّح في تعريفهِ باشتقاقه من الفعل!

(١٦) ما بين المعقوفتين ساقط من(أ) بسبب وقوع انتقال نظر لناسخها، وكذا في (ج)، وقد استدركتهُ من (ب) .

"العِلْمَ"- مُتعدٍّ[١]، تقولُ: "أَعْجبني علمُ زيدٍ عمرًا مُنطلقًا[٢]".

(ص): النوعُ التَّاسعُ: اسمُ الفعلِ الذي على وزْنِ (فَعَالِ)، مثلُ: (نَزَالِ)، و(كَتَابِ).

(ش): النوعُ التاسعُ من الأنواعِ المذكورةِ اسمُ الفعلِ[٣] الذي على وزْنِ "فَعَالِ"- بفتحِ الفاء وكسْرِ اللامِ[٤]-وتحقيقُ ذلك أنَّه يجوزُ قياسًا مُطَّردًا[٥] اشتقاقُ اسمِ[٦] الفعلِ مَجْعُولاً على وزنِ "فَعَالِ" المذكور[٧]، لكنْ بشروطٍ تُطلبُ معرفتُها من غيرِ هذا المُخْتصر[٨]، وقد بَسَطْتُ الكلامَ عليها في "شرْحِ الشُّذُور"[٩].

وإنَّما مثَّلتُ بـ"نَزَالِ" و"كَتَابِ" إشارةً إلى أنَّه لا فرقَ بينَ أنْ يكونَ اسمُ الفعلِ لازمًا، مثل: "نَزَالِ" اسمٌ للفظ "انْزِلْ"، تقول: "نَزَالِ يا زيدُ"، وبينَ أنْ يكون مُتعدِّيًا[١٠]، مثل: "كَتَابِ"، اسمٌ للفظ "كَتَبَ"، تقولُ: "كَتَابِ يا زيدٌ كتابًا".

(ص): النوعُ العاشرُ: كلُّ مبتدأٍ له خبرٌ، مثل: " زيدٌ قائمٌ".

(ش): النوعُ العاشرُ من الأنواعِ المذكورةِ كلُّ مبتدأ[١١] له خبرٌ لفظًا(١١/ب) أو تقديرًا[١٢]،

---

(١) سقطت لفظة "مُتعدٍّ" من (ج). والتعبير بـ"تعدِّي المصدر ولزومِه" غير مُستساغ، والمشهورُ التعبير بـ"تعدِّي الفعل ولزومِه".

ينظر: التسهيل: ٨٣، وشرح الكافية الشافية: ٦٢٩/٢.

(٢) في (ج): "مطلقًا"، وهو تحريف.

(٣) سبق أن عرَّفه المؤلف بقوله: "هو الاسمُ الذي مُسمَّاه فعل". التحقيق: ٤٢، وتنظر حاشية (٨) في الصفحة نفسها. وأسماء الأفعال تعملُ عملَ الأفعال النائبةِ عنها، فترفعُ الفاعل ظاهرًا نحو: "شتَّان زيدٌ "، ومضمرًا كما في "نَزَالِ"، ويتعدَّى منها ما كان فعلهُ متعديًا بنفسه، ويتعدَّى بحرف الجر ما كان فعلهُ متعديًا به. ينظر: شرح ابن الناظم: ٤٣٧.

(٤) سقطت عبارة : "بفتحِ الفاءِ و كسْرِ اللامِ" من (ب) و(ج).

وقد عدَّ المؤلِّف (في التحقيق: ص٤٢) اسمَ الفعل الذي ليس على وزن "فَعَالِ" من العوامل السَّماعية، أما الذي على وزن "فَعَالِ" فعدَّه هنا من العوامل القياسية.

(٥) هذا مذهب سيبويه في الكتاب: ٢٨٠/٣، وخالفه المبرد في الكامل: ٥٣/٢، والمقتضب: ٣٦٨/٣، قائلاً بالوقوفِ على ما سُمع، واختاره ابن يعيش في شرح المفصل: ٥٠/٣، وينظر: توضيح المقاصد: ١١٠٦/٣، و التصريح: ٢٤٢/٢.

(٦) في (ب): " إسم" بهمزة قطع، وهو مجانبٌ للصواب.

(٧) زاد في (ب)، و(ج) عبارة: "بفتحِ الفاءِ و كسْرِ اللامِ"، ولا حاجة لإعادة ذكرها، فنعتُه بـ"المذكور" كافية.

(٨) لبناء " فَعَالِ" بمعنى "افْعَل" الدَّال على الأمر- كـ: "نَزَالِ" بمعنى "انزل" شروط، هي: أنْ يُصاغ من فعلٍ ثلاثي، مجرد، تام، متصرِّف، تام التصرُّف، فلا يجوزُ بناؤه من نحو: "دَحْرَجَ" لأنه رباعي، ولا نحو: "دَرَاكِ" من أدرك؛ لأنه مزيد، ولا نحو "كان" لأنه ناقص، ولا نحو: "نِعْم" و"بِئْس" لأنهما جامدان، ولا نحو: "يذرُ" و"يَدَعُ"، لأنهما ناقصا التصرُّف. ينظر: توضيح المقاصد: ١١٠٧/٣، والتصريح: ٢٤٢/٢، وشرح الأشموني: ٤٧/٣.

(٩) سقطت عبارة: " وقد بَسَطْتُ الكلامَ عليها في "شرْحِ الشُّذُور" من (ب)، و(ج). وهذه العبارة تؤيِّد أنَّ للمؤلفِ شرحًا على شذور الذهب لابن هشام، وقد حقَّقه الباحث: "محمد سيد أحمد محمد" في رسالته للدكتوراة بجامعة الأزهر بالقاهرة عام ١٩٨٥م، وعنوانها: "شفاء الصدور بشرح الشُّذور"، ورقمها بالمكتبة المركزية: (٤٣١٧).

(١٠) مراده: أنه لا فرق بينهما في صياغة كلٍّ منهما على صيغة "فَعَالِ" نفسها بمعنى: "افْعَلْ".

(١١) في (أ)، و(ب) بلفظ: "مبتداء"، وهو تحريف، وما أثبته من (ج)، وهو الصواب.

(١٢) يُؤخذ على المؤلِّف أنه مثَّل للخبر الملفوظِ به فقط، ولم يُمثِّل للخبر المقدَّر، وهو الخبر المحذوف جوازًا أو وجوبًا، نحو قولك: "زيدٌ" جوابًا لمن سأل، فقال: "مَنْ مسافرٌ؟" مثلا، والتقدير: "زيدٌ مسافرٌ"، وجاز حذفهُ لوجودِ قرينةٍ دالةٍ عليه.

فالمبتدأ[١] الذي هو[٢] بهذهِ الصِّفةِ يعملُ الرفعَ في خبرِهِ، مثل: "زيدٌ قائِمٌ"، فـ"زيدٌ" مبتدأ، و"قائمٌ" خبرُهُ، وقدْ عمِلَ هذا المبتدأُ الرفعَ في خبرِهِ[٣].

وإنما قيَّدتُ "المبتدأَ" بقولي: "له خبرٌ" احترازًا عن المبتدأ الذي ليْس له خبر، بل له فاعلٌ مثلاً يُغني عن الخبرِ[٤]، مثلُ: "أقائمٌ الزيدانِ"؟ فـ"قائمٌ" مبتدأ، و"الزيدانِ" فاعلٌ له مُغنٍ عن خبرِهِ[٥].

وإنَّما احترزْتُ عنْ هذا المبتدأ مع أنَّه يعملُ الرفعَ في فاعلِهِ كما أنَّ المبتدأَ الذي له خبرٌ يعملُ الرفعَ في خبرِهِ لأنَّ عملَ هذا المبتدأ في فاعلهِ ليسَ من حيثُ إنَّه مبتدأ، بل من حيثُ إنَّه اسمُ فاعلٍ مثلاً أُسنِدَ إلى اسمٍ هو فاعلهُ[٦]، وعملُ هذا المبتدأ من هذهِ الحيثيَّةِ قدْ عُلِم من ذكْر اسمِ الفاعلِ فيما مرَّ[٧].

وإنَّما قلتُ أولاً: "بل له فاعلٌ مثلاً يُغني عن الخبر" لأنه لا يتعيَّنُ في الاسمِ الذي يُغني عن الخبرِ أنْ يكونَ فاعلاً، بل يجوزُ أنْ يكونَ نائبًا عن الفاعل[٨]، كما في: "أَمَضْرُوبٌ الزيدان[٩]"؟

وإنَّما قلتُ ثانيًا: "بلْ من حيثُ إنَّه [١٠] اسمُ فاعل مثلاً" لأنه لا يتعيَّنُ في المبتدأ الذي ليس له خبرٌ – بل له ما يُغني عن الخبر – أنْ يكونَ اسمَ فاعلٍ، بل يجوزُ أنْ يكونَ اسمَ مفعولٍ، كما في: "أَمَضْرُوبٌ الزيدان"؟ ويجوزُ أنْ يكونَ صفةً مشبَّهةً، كما في: "أَحْسَنُ الزيدان؟"[١١]، ويجوزُ

(١) في (أ)، و(ب) بلفظ: "فالمبتداء"، وهو تحريف، وما أثبته من (ج)، وهو الصواب، وقد استمرَّ ناسخ (أ) على رسمها هكذا كلما تكرَّرت بعد ذلك.

(٢)) قدَّم لفظ "هو" على لفظ "الذي" في (ب)، و(ج)، ولا يستقيم به السِّياق.

(٣) سقطت عبارة: "وقدْ عمِلَ هذا المبتدأُ الرفعَ في خبرِهِ" من (ب) و(ج).

(٤) للمبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعلٌ أو نائبٌ عنه سدَّ مسدَّ الخبر. ينظر: الكافية: ١٥، وشرح التسهيل: ١/ ٢٧٠، و الهمع: ١/ ٣٦١،

(٥) اشترط جمهور البصريين في المبتدأ الذي له فاعل أنْ يتقدَّمه نفي أو اسْتِفْهَام، وَلم يشترط ذلك الْكُوفِيُّونَ ولا الأخفش، وَشرطه ابْن مَالك اسْتِحْسَانًا، لَا وجوبًا.

ينظر: الارتشاف: ١/ ٤٧٢، و توضيح المقاصد: ١/ ٤٧٢، والهمع: ١/ ٣٦٢.

(٦) أشار المؤلِّف هنا إلى نوعيْ المبتدأ، وفرَّق بينهما بأنَّ النوع الأول يعدُّ عاملاً مستقلاً من العوامل السَّماعية، بخلاف النوع الثاني؛ فإنه يدخلُ في باب اسم الفاعل، وعليه فمراده هنا بالعامل السَّماعي في باب المبتدأ _المبتدأ الذي له خبر فقط .

(٧) في النوع الرابع من العوامل القياسية. ينظر: التحقيق: ص ٦٠، حاشية (٦).

(٨) وذلك إذا كان المبتدأ اسمَ مفعول، وكان الأَوْلى بالمؤلف التعبير بقوله: " أو وصفًا رافعًا لما يُستغنى به"؛ ليشمل الفاعل إذا كان المبتدأ اسم فاعل، نحو: "أقائمٌ الزيدان"، ونائبهُ إذا كان المبتدأ اسم مفعول، نحو: "أمضروبٌ العمران". ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٤٧٠، و أوضح المسالك: ١/ ١٨٦.

(٩) في (ب) : "الزايدان"، وهو تحريف.

(١٠) زاد في (أ) لفظ: "هو"، والصواب حذفها كما في (ب) و(ج).

(١١) لا فرق في الوصف بين أن يكون اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، أو ما جرى مجراها، وهو المنسُوب. ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٦٨، والهمع: ١/ ٣٦١.

أنْ يكونَ اسمَ تفضيلٍ، كما في: "أَحْسَنُ منْك[١] الزيدان[٢]" على لُغَيَّة[٣].

(ص): النوعُ الحادي عشر: كلُّ[٤] اسمٍ أُضيفَ إلى اسمٍ آخر، مثل: (غُلامُ زيدٍ).

(ش): النوعُ الحادي عشرَ من الأنواعِ المذكورة: كلُّ اسمٍ وقعَ مضافًا إلى اسمٍ آخر؛ فإنَّ الاسمَ الذي وقعَ مضافًا يعملُ الجرَّ في الاسمِ الذي وقعَ مضافًا إليه، كما في: "غُلامِ[٥] زيدٍ"، فـ"غلامٌ" اسمٌ مضاف، و"زيدٌ" اسمٌ مضافٌ إليه، وقد عَمِل هذا الاسمُ المضافُ الجرَّ في الاسمِ الذي أُضيفَ هو إليه[٦].

(ص): النوعُ الثاني عشر: كلُّ اسمٍ تمَّ فاسْتَغْنى عنِ الإضافة، مثلُ: (رَطْلٌ زيتًا)، و(مَنَوانِ[٧] سَمْنًا)، و(عِشْرُون درْهَمًا)، و(على التَّمْرَةِ مثلُهَا زُبْدًا[٨]).

(ش): (١٢/أ) النوعُ الثاني عشرَ منَ الأنواعِ المذكورةِ: كلُّ اسْمٍ وقعَ تامًّا، واستغْنَى بتمامِهِ[٩] عن أنْ يُضافَ إلى اسْمٍ آخر[١٠]، فيعملُ هذا الاسمُ[١١] الذي وقعَ تامًّا النصبَ فيما يكونُ تمييزًا له[١٢].

وتمامُ هذا الاسْمِ يكونُ إمَّا بالتنوينِ، أو بنونِ التثنية، أو بنونِ شبهِ الجمع، أو بالإضافةِ[١٣].

---

(١) سقطت لفظة "منك" من (ب).

(٢) وقع انتقال نظر لناسخ (ج)، ترتب عليه سقوط عبارة: (ويجوزُ أن يكون... الزيدان).

(٣) في (ج): "لغة". واسم التفضيل لا يعملُ إلا لمشابهتِهِ الصفة المُشبَّهة، التي تعملُ لمشابهتها اسم الفاعل، فلمَّا انحطَّت مرتبته عنها لم يرفع اسمًا ظاهرًا ولا ضميرًا منفصلا إلا في لغةٍ ضعيفةٍ قليلةٍ حكاها سيبويه والفراء وغيرهما، أما عند جمهور العرب فلا يرفعُ الاسم الظاهر إلا إذا ولي نفيًا، وكان مرفوعهُ مفضلاً على نفسهِ باعتبارين-كما في مسألة الكحْل-. ينظر: الارتشاف: ٢٣٣٥/٥، وتوضيح المقاصد: ٩٤٣/٢، وأوضح المسالك: ٢٦٦/٣، والتصريح: ٢/ ١٠٣.

(٤) سقطت لفظة "كل" من (أ)، واستدركها الناسخ، فكتبها فوق موضعها.

(٥) سقطت عبارة: " في غلام" من (ج).

(٦) ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنَّ المضافَ إليه مجرورٌ بالمضاف، وذهب المبرد وابن السَّراج إلى أنه مجرورٌ بالإضافة وهي أمرٌ معنوى، وذهب الزمخشرى وابن يعيش وابن الحاجب إلى أنه مجرورٌ بحروف مقدرة هى اللام أو"مِنْ" أو "فى". ينظر: الارتشاف: ١٧٩٩/٤، والهمع: ٤١٢/٢. واعتبار المؤلفِ الاسمَ المضافَ عاملاً قياسيًا يعدُّ موافقة منه لمذهب سيبويه وجمهور البصريين، واختاره أيضا في شرحه القطر: ٣٠٤.

(٧) في (ب): "منوين"، وهو جائز.

(٨) في (ب): "زيدًا" بياء مثناة تحتية، وهو تصحيف. وهذا أسلوبٌ نحويٌ مشهور، ينظر في: المقتضب: ١٤٤/٢، وتوجيه اللمع: ٢١٠، والكافية: ١٦، والمغني: ٤١٣.

(٩) في (أ) : "فاستغني لتمامه".

(١٠) التمييز هو: كل اسمٍ نكرةٍ مضمّن معنى "مِنْ" لبيانِ ما قبله من إبهام، وهو نوعان: مبينٌ لإبهام ذات، ومبينٌ لإبهام نسبة، وحديث المؤلِّف خاص بالنوع الأول.

ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٨٦/٢، و شرح شذور للجوجري: ٢/ ٤٦٤.

(١١) في (ب): "الإسم" بهمزة قطع، وهو مجانب للصواب.

(١٢) التمييز المنتصبُ عن تمام الاسم ينصبهُ الاسم المُبهم المذكور قبله-المميَّز-، وقد اختُلِفَ في صحة إعمالهِ مع جموده، فقيل: شبهُه باسم الفاعل؛ في الاسمية والطلب المعنوي، ووجودِ ما به التمام وهو التنوين والنون. وقيل: شبهه بـ"أَفْعَلَ من"؛ قيل: وَهُوَ أقوي لِأَن اسْم الْفَاعِل لَا يعْمل إِلَّا مُعْتَمدًا، وَيعْمل فِي النكرَة وَغَيرهَا.

ينظر: شرح التسهيل: ٣٨١/٢، والتصريح: ٦١٧/١، والهمع: ٣٣٧/١.

و لما كان عملُ الاسمِ المبهم هنا نصبَ التمييز -بالاتِّفاق- جعله المؤلِّف أحد العواملِ اللفظيَّةِ القياسيَّة.

(١٣) ينظر: المفصل: ٩٤. وإنما كان تمامه بهذه الأشياء لأنَّها تفصِلُ ما تدخُلُ عليه عمَّا بعده، وتُؤذِن بانتهائه. وهي على ضربين: زائلٌ، ولازمٌ"، أما الزائل فالتنوينُ ونونُ التثنية؛ إذْ يمكن حذفُهما وخفضُ ما بعدهما، وأما اللازم فنُونِ شبهِ الجمع والإضافةِ. ينظر: شرح المفصل: ٣٨/٢.

وقدْ أَشَرْتُ إلى هذهِ الأقسامِ الأربعةِ بالأمثلةِ المذكورة، فـ"رَطْلٌ"[١] مثالٌ للاسْمِ التَّامِّ بالتنوين، و"مَنَوَانِ" مثالٌ للاسمِ[٢] التَّام بنونِ التَّثنية؛ فإنَّ "مَنَوانِ"[٣] تثنية "مَنَا" على وزن "عَصَا"، وهو بمعنى "المَنِّ"، لكنَّهُ أفصحُ منه[٤]، و"عِشْرُون" مثالٌ للاسمِ[٥] التَّامِّ

بنونِ شبْهِ[٦] الجمع؛ فإنَّ "عشْرُونَ"[٧] ليْس بجمعٍ[٨]، لكنه شبيهٌ[٩] بجمعِ المذكَّرِ السَّالمِ في الصُّورةِ والإعرابِ[١٠]، و"مِثْل" في قوله: "مِثْلُهَا" مثالٌ للاسْمِ التَّامِّ بالإضافة[١١].

(ص): النوعُ الثالثَ عشر: كُلُّ ضميرٍ مُبْهَمٍ هو فاعلٌ لنحْوِ: (نِعْمَ) أو(بِئْسَ)[١٢]، مثل [١٣]: (نِعْمَ[١٤] رجلاً زيدٌ)، و(بِئْسَ رجلاً عمْرٌو)، و(ظَرُفَ رجلاً خالدٌ)، و(سَاءَ رجُلاً بكرٌ)[١٥].

(ش): النوعُ الثالثَ عشرَ من الأنواعِ المذكورةِ كلُّ ضميرٍ مُبْهمٍ و[١٦] هو فاعلٌ لنحو: "نِعْمَ"، و"بِئْسَ"، فيعملُ الموصوفُ بما ذُكِر النصبَ في الاسْمِ الواقعِ تمييزًا له[١٧].

والمرادُ بنحو "نِعْمَ": كلُّ ما صِيغَ منْ فعلٍ ثلاثيٍّ مُجرَّدٍ تامٍّ [على وزن "فَعُل"][١٨] لإفادةِ [المدحِ،

---

(١) "الرطلُ" بكسر الراء وفتحِها، مقدارٌ يُوزَن ويُكال به، والكسرُ أقيَسُ، والفتح أفصحُ. ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٣٦، واللسان (رطل): ٢٨٥/١١.

(٢) في (ب): " للإسم" بهمزة قطع، وهو مجانبٌ للصواب.

(٣) كذا في النسخ الثلاث، ورفعه جائزٌ على الحكاية، وكان ينبغي نصبه اسمًا لـ"إنَّ".

(٤) الصِّحاح (منن): ٦/ ٢٤٩٧، والمحكم: ٥٢٨/١٠، واللسان: ٢٩٧/١٥.

(٥) تنظر حاشية (١٢).

(٦) في (ب) : "بشبه نون"، وسقطت لفظة "شبه" من (ج).

(٧) كذا في النسخ الثلاث، ورفعُه جائزٌ على الحكاية، وكان ينبغي نصبُه اسمًا لـ"إنَّ".

(٨) وَهِي أَسمَاء مُفرَدَة، وَزعم بَعضهم أَنَّهَا جموع، ورُدَّ بِأَنَّهَا خَاصَّة بِمِقْدَار مَعِين، وَلَا يُعْهَد ذَلِك فِي الجموع. ينظر: شرح التسهيل: ٨٣/١، والهمع: ١٧٠/١.

(٩) في (ب) : " مشبه".

(١٠) أما في الصورة فلأنه يَلحقُ آخره واوٌ مضمومٌ ما قبلها رفعًا، وياءٌ مكسورٌ ما قبلها جرًا ونصبًا، يليهما نونٌ مفتوحة، وأما في الإعراب فإنه يُرفع بالواو وينصبُ ويجرُّ بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها. ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٤، وشرح الشذور للجوجري: ١٩٧/١.

(١١) وعلة تمامِه بالإضافة أنَّ كلمة "مثل" هنا بمنزلةِ المصدرِ المضافِ إلى الفاعل، فحَالَ الفاعلُ –المضافُ إليه– بين المميِّز "مثل" والتمييز، كما حَالَ التنوينُ في نحو: "رطلٌ زيتًا"، والنونُ في نحو: "عشرون درهمًا". ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٣٨، ٣٩.

والمراد: "على التمرةِ مثلُ مقدارِها زبدًا"، فحُذف المضافُ الذي هو المقدار، وأُقيم المضافُ إليه الذي هو الضمير مقامه. ينظر: الكناش: ١٨٩/١.

(١٢) زاد في (ب) عبارة: "أو نحْو: (سَاءَ) مثلا" ، وهي عبارة ركيكة، والأولى حذفها؛ استغناءً بالعبارة التي قبلها، وهي: " لنحْوِ: (نِعْمَ) أو(بِئْسَ)".

(١٣) في (ب) : " نحو".

(١٤) سقطت لفظة: " نعم" من (ب).

(١٥) في (ب) قدَّم جملة: " سَاءَ رجلاً بكرٌ" على جملة: " ظَرُفَ رجلاً خالدٌ".

(١٦) سقطت هذه الواو من (ب) و(ج).

(١٧) قال ابن هشام: "والناصبُ لمبينِ الاسمِ هو ذلك الاسمُ المُبْهم". أوضح المسالك: ٢٩٧/٢. وينظر: شرح الشذور للجوجري: ٢/ ٤٦٩، والتصريح: ٦١٧/١، وشرح الأشموني: ٤٧/٢. وعليه فاعتبار المصنف الضمير المُبهم في تلك الأمثلة عاملاً من العوامل اللفظية القياسية مستقيمٌ، ويؤيِّده الإجماع.

(١٨) ما بين المعقوفتين زيادة من (ج). ويُبنى "فَعُلَ" من الثلاثي لقصد المدح أو الذم بشرط كونِه صالحًا للتعجُّب منه ومضمّنًا معناه. توضيح المقاصد: ٩٢٦/٢. وعليه فينبغي أنْ يكون فعلاً ثلاثياً، متصرّفاً، تاماً، مثبتاً، قابلاً للتفاضل، مبنياً للفاعل، ليس الوصفُ منه على "أَفْعَل فُعْلاء"، فإن استوفى ذلك بُني منه "فَعُلَ" بضم العين، إما أصالة كـ" ظَرُف"، أو بتحويل ما كان مفتوحَ العين كـ"ضَرُب" أو مكسورَها كـ"عَلِم"، إلى الضمِّ فيهما، وإنما كان التحويلُ للدَّلالة على الغرائز ومشابهة "نِعْم" في اللزوم. ينظر: التصريح: ٨٥/٢.

والمرادُ بنحو "بِئْسَ": كلُّ ما صِيغَ منْ فعلٍ ثلاثيٍّ مُجرَّدٍ تامٍّ لإفادة][١] الذَّم[٢].

فمثالُ الضميرِ الموصُوفِ بما ذُكِر فاعلاً لـ"نِعْمَ": "نِعْمَ رجلاً زيدٌ"، فـ"نِعْمَ" فعلٌ ماضٍ[٣]، وفاعلهُ ضميرٌ مُستترٌ وُجوبًا، تقديرهُ: "هُوَ"، عائِدٌ على "رجُلاً"، و"رجُلاً" تمييزٌ لهذا الضمير، وهو منصوبٌ به[٤]،

ويُقَاسُ بهِ ما يأتي[٥].

ومثالُ الضميرِ الموصُوفِ بما ذُكِر فاعِلاً لـ"بِئْسَ": "بِئْسَ رجُلاً زيدٌ".

ومثالُهُ فاعلاً لنَحْوِ "نِعْمَ"[٦]: "ظَرُفَ رجُلاً خالدٌ".

ومثاله فاعلاً[٧] لنحو "بِئْسَ"[٨]: "سَاءَ رَجُلاً بكرٌ"[٩].

وأصلُ "سَاءَ": "سَوُءَ"، بضَمِّ الواو، فقُلِبتِ الواوُ[١٠] ألفًا[١١] لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها[١٢].

(ص): النوعُ الرابعَ عشر: كلُّ ضميرٍ مُبْهمٍ[١٣] مجرورٍ[١٤] بـ(رُبَّ)، مثل: (رُبَّهُ رجُلاً).

(ش): النوعُ الرابعَ عشرَ من الأنْواعِ المذكورةِ: كلُّ ضميرٍ مُبْهمٍ وهو[١٥] مجرورٌ محلاً بـ "رُبَّ"[١٦] السَّابقِ ذكرُها في حروفِ الجرِّ[١٧]، فيعملُ هذا الضميرُ النصبَ في الاسْمِ الذي يقعُ تمييزًا له، مثل: "رُبَّهُ رجُلاً"[١٨]، وهذا الضميرُ

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) بسبب وقوع انتقال نظر لناسخها، وكذا في (ب)، وقد استدركته من (ج).

(٢) أدرك ناسخ نسخة (أ) وجود سقط، فاستدركه بكتابة عبارة: "المدح أو الذم" بالحاشية، وكذا في (ب)، ولكن الصواب هو ما أثبته من (ج).

(٣) مذهب البصريين والكسائي أن "نِعْمَ وبِئْسَ" فعلان ماضيان جامدان، ومذهب الكوفيين أنهما اسمان مُبْتَدَآن. ينظر: الإنصاف للأنباري:٨١/١، والتبيين للعكبري :٢٧٤ .

(٤) ينظر: التصريح: ٧٨/٢. وهذا مذهبُ الجمهور، وذهب الكسائي إلى أنَّ الاسم المرفوع بعد النكرةِ المنصوبةِ فاعل: "نِعْم"، والنكرةُ عنده منصوبةٌ على الحال، وذهب الفراءُ إلى أنَّ الاسم المرفوع فاعلٌ كقول الكسائي، إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزًا. ينظر: شرح الأشموني: ٢٨٥/٢.

(٥) سقطت عبارة: "به ما يأتي" من (ب) و(ج). ومُرادهُ أنَّ الحالات الثلاثةَ التاليةَ تُقاسُ على تلك الحالة، وتعربُ بالإعرابِ نفسه.

(٦) عبارة (ب): لـ"نعم، نحو".

(٧) سقطت لفظة "فاعلا" من (ج).

(٨) تنظر الحاشية السابقة.

(٩) في (ب): " بكرًا" بالنصب، والصواب رفعه. ويُقال في الأمثلة الثلاثة ما قيل سابقًا، فـ"بِئْسَ" و"ظَرُفَ" و"سَاءَ" كلُّها أفعالٌ ماضية، والفاعل فيها ضميرٌ مُستترٌ وُجوبًا، تقديرهُ: "هُوَ"، عائِدٌ على "رجُلاً"، و"رجُلاً" تمييزٌ لهذا الضمير، وهو منصوبٌ به.

(١٠) سقطت "الواو" من (أ).

(١١) كتب على هامش (ب): "في الأصل ألفًا، ولكن أظنُّ أنها الواو".

(١٢) "سَاءَ" أصله "سَوَأَ" بالفتح، فحُوِّل إلى "فَعُلَ" بالضم فصار قاصرًا، ثم ضُمِّن معنى "بِئْسَ"؛ فصار جامدًا قاصرًا، وأُفْرِد بالذكر لخفاءِ التحويل فيه، وقيل: للاتِّفاق عليه.

ينظر: التصريح: ٨٦/٢، والهمع: ٣٧/٣، وشرح الأشموني: ٢٩٢/٢.

(١٣) زاد في (ج): "هو".

(١٤) في (ب): "مخفوض"، وكلاهما صواب، ولكنه سيعيد العبارة بلفظ : "مجرور"، فتبيَّن أنه الأولى بالاختيار.

(١٥) في (أ): "هو"، دون واو قبلها.

(١٦) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٤٤/١، و شرح الشذور: ٤١٣، وشرح المفصل: ٤/ ٤٨٤.

وإنّما جاز دخولُ "رُبَّ" على هذا المضمر مع اختصاصِها بالنكرات لأنَّ هذا الضمير لمَّا لم يتقدمهُ ذكرٌ كان مبهمًا مجهولًا، محتاجًا إلى ما يُفسره ويُبيّنه، فأشبهَ النكراتِ، فساغ دخولُها عليه لذلك. ينظر: الإيضاح: ٢٥٣، والمرتجل: ٢٥٨، وشرح المفصل: ٢/ ٣٤٠.

(١٧) في النوع الأول من أنواع العوامل اللفظية السّماعية المذكورة، وهو حروف الجر. ينظر: التحقيق: ٢٧.

(١٨) تنظر حاشية (١٢) .

يعودُ على الاسْمِ الذي يقعُ تمييزًا له[١]، مثل لفظِ[٢]: "رجُلاً" في هذا المثال.

(ص): النوعُ الخامسَ عشر: كلُّ ضميرٍ مبْهمٍ مذكورٍ (١٢/ب) للتَّعجُّب، مثل: (يَا[٣] لَهَا قِصَّةً).

(ش): النوعُ الخامسَ عشر من الأنواعِ المذكورة: كلُّ ضميرٍ مُبْهمٍ مذكورٍ للتَّعجُّب[٤]، والتعجُّبُ استعظامُ

أمرٍ خَفِيَ سببه[٥]، فيعملُ المضمرُ الموصوفُ بما ذُكِر النصبَ[٦] في الاسْمِ الذي يقعُ تمييزًا له[٧]، مثل: "يَا لَهَا قِصَّةً"، و[٨] هذا الضميرُ يعودُ على الاسمِ الذي وقعَ[٩] تمييزًا له[١٠]، كلفظِ: "قِصَّةً" في هذا المثال.

(١) إذ المضمرُ يلزم أنْ يكون مبهمًا مفسَّراً بنكرةٍ متأخِّرةٍ، منصوبة على التمييز. ينظر: اللباب: ٣٦٧/١، والجنى الداني: ٤٤٩.

وهذا أحد المواضع التي يجوزُ فيها عودُ الضميرِ على متأخِّرٍ لفظًا ورتبة. ينظر: شرح الأشموني: ١/ ٤١١، وحاشية الصبان: ٢/ ٨٥.

(٢) في (ب): "كمثل"، وفي (ج): "كلفظ".

(٣) في (أ): "ما"، وهو تحريف، وما أثبته من (ب) و(ج).

(٤) والتعجبُ هنا مجردٌ عن القسم، ومستعملٌ في النداء، ومنه قولك: "يالك فارسًا". ينظر: الكتاب: ٢٣٧/٢، والأصول: ١١٠/١، وشرح الأشموني: ٧٩/٢.

(٥) ينظر: اللباب للعكبري: ١٩٦/١، والتعريفات للجرجاني: ٦٢، وشرح الحدود للفاكهي: ١٩٢.

(٦) ويجوز الجر بـ"مِنْ"؛ لأنه وإنْ كان من أقسام تمييز الجملة إلا أنَّ فاعلهُ في المعنى لا يمكن ردُّه إلى الفاعل صناعة. ينظر: إرشاد السالك: ٤٣٣/١.

(٧) قال ابن هشام: "والناصبُ لمبين الاسم هو ذلك الاسمُ المُبهم". أوضح المسالك: ٢٩٧/٢. وينظر: شرح الشذور للجوجري: ٢/ ٤٦٩، والتصريح: ٦١٧/١، وشرح الأشموني: ٤٧/٢. وعليه فاعتبار المصنف الضميرُ المُبهم في المثالِ المذكورِ عاملاً من العوامل اللفظية القياسية يؤيِّده الإجماع.

(٨) عبارة (ب): لـ"نعم، نحو".

(٩) في (ج): "يقع".

(ص): النوعُ السَّادسَ عشر: اسمُ الإشارةِ [في][١١] نحو: (حَبَّذَا رجلاً زيدٌ).

(ش): النوعُ السادسَ عشر من الأنواعِ المذكورةِ[١٢]: اسمُ الإشارةِ الواقعُ في نحوِ: "حَبَّذَا[١٣] رجلاً زيدٌ"، فـ"حَبَّ" فعلٌ ماض، و"ذَا" فاعله[١٤]، و"رَجُلاً" تمييزٌ لـ"ذَا"[١٥].

(١٠) وقع انتقال نظر لناسخ (ب)، ترتب عليه سقوط سطر تقريبًا من قوله: " مثل: يَا لَهَا" إلى قوله: "تمييزًا له". وهذا أحدُ المواضع التي يجوزُ فيها عودُ الضميرِ على متأخرٍ لفظًا ورتبة. ينظر: شرح الأشموني: ١/ ٤١١، وحاشية الصبان: ٢/ ٨٥.

(١١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من (ب) و(ج).

(١٢) زاد في (ب) عبارة "وهو خاتمتها". والمراد: خاتمة العوامل اللفظية القياسيَّة السِّتة عشر.

(١٣) "حبَّ" كـ"نِعْمَ" في إفادة المدح، إلا أنها تزيدُ عليها بإشعارها أنَّ الممدوح محبوِّب للقلب، فيُقصدُ به المحبة والمدح. ينظر: اللمع: ١٤٢، وشرح المفصل: ٤/ ٤٠٤.

(١٤) و"زيدٌ" مبتدأ، وخبره "حبَّذا"، هذا قولُ ابن درستويه وابن كيسان والفارسي وابن برهان وابن خروف، ونُسب إلى الخليل وسيبويه، وذهب المبرد وابن السراج والسيرافي إلى أنهما تركَّبا، وغلبت عليهما الاسمية، فأُعربا اسمًا مرفوعًا بالابتداء، ونُسب هذا إلى الخليل وسيبويه، وذهب قوم منهم الأخفش وخطَّاب الماردي إلى أنهما تركَّبا وغلبتْ عليهما الفعلية، فأُعربا فعلاً، والمخصوصُ هو الفاعل. ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٤٠/٤، وشرح الأشموني: ٢٩٣/٢.

(١٥) اختلف النحاة في المنصوب بعد "حبَّذا"، فذهب الأخفش والفارسي والربعي وخطاب إلى أنه منصوبٌ على الحال، سواء أكان جامدًا أم مشتقًّا، وذهب أبو عمرو إلى أنه منصوب على التمييز، سواء أكان جامدًا أم مشتقًّا، وأجاز الكوفيون وبعض البصريين نصبه على التمييز، وقيل: إنْ كان الاسم النَّكرة جنسًا -كما هنا- انتصب على التَّمييز، وإنْ كان مشتقًّا كقولك:"حَبَّذَا زَيْدٌ ضاحكًا" انتصبَ على الحال. ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٨٤/٢، وتوجيه اللمع: ٣٩٣، والارتشاف: ٢٠٦١/٤، واللمحة في شرح الملحة: ٤١٩/١.

والمرادُ بنحو: "حَبَّذَا رجلاً زيدٌ": "حَبَّذَا امرأةً[١] هندٌ"، و"حَبَّذَا رجليْنِ الزَّيدان"، و"حَبَّذَا امْرَأَتَينِ[٢] الهنْدانِ"، و[٣]" حَبَّذَا رِجَالاً الزَّيدُون[٤]"، و"حَبَّذَا نساءً الهنْداتُ"، إلى غيرِ ذلكَ من الأمثلة[٥].

وعملُ اسْمِ الإشارةِ في نحوِ: "حَبَّذَا رجلاً زيدٌ[٦]" نصبُ الاسمِ الواقعِ تمييزًا لهُ[٧]، كـ"رجلاً" في الأول،

و"امْرَأَةً" في الثاني، وهَلُمَّ جرًّا.

(ص): وأمَّا العاملُ المعنويُّ فهو اثنانِ لا غير: الأولُ: الابتداءُ، مثل: (زيدٌ قائمٌ)، و(أَقَائِمٌ الزيدان؟)، والثاني: التَّجرُّدُ عن النَّاصبِ والجازم، مثل[٨]: (أَخْتِمُ).

(ش): لمَّا أَنْهَيْتُ الكلامَ على العاملِ اللفظيّ سماعِيًّا وقياسِيًّا[٩] أخذْتُ في الكلامِ على العاملِ المعنويّ[١٠]، فذكرتُ له قسْمينِ[١١] فقط:

الأولِ [منهُما][١٢]: الابْتِداء، وهو تجرُّدُ الاسمِ عنْ كلِّ عاملٍ لفظيٍّ[١٣] لأنْ يُسْنَدَ إليهِ شيءٌ، أوْ لأَنْ يُسْنَدَ هو إلى شيء، فالابتداءُ المُفسَّر بما ذُكِر يعملُ الرفعَ في المبتدأ[١٤].

---

(١) سقطت لفظة "امرأةً" من (ب)، وجاءت في (أ) مقرونة بـ"ألْ"، وما أثبته من (ج)، وهو الأولى.

(٢) في (ب): "امْرَأَتان" بالرفع، وهو مُجانب للصواب.

(٣) في (أ): "نحو"، والأولى حذفها كما في (ب) و(ج).

(٤) في (ب): " الزايدان"، وهو تحريف.

(٥) يجب في "ذا" أنْ يكون ملازمِا للإفراد والتذكير، سواء أكان المخصوصُ مذكرًا أم مؤنثًا، وسواء أكان مفردًا أم مثنى أم مجموعًا، لا يتغير بتغير تلك الأحوال؛ "لِأَنَّهُ يجْرِي مجْرى الْمثل، والأمثال لا تُغَير. ينظر: اللمع: ١٤٣، و شرح ابن الناظم: ٣٣٩، وشرح الأشموني: ٢٩٤/٢.

(٦) سقطت لفظة "زيد" من (ب) و(ج).

(٧) قال ابن هشام: "والناصبُ لمبينِ الاسم هو ذلك الاسمُ المُبهم". أوضح المسالك: ٢٩٧/٢. وينظر: شرح الشذور للجوجري: ٢/ ٤٦٩، والتصريح: ٦١٧/١، وشرح الأشموني: ٤٧/٢. وعليه فاعتبارُ المصنفِ اسمَ الإشارةِ في المثالين المذكورينِ عاملاً من العوامل اللفظية القياسية يؤيِّدهُ الإجماع.

(٨) سقطت لفظة "مثل" من (ب).

(٩) في (ب): "سماعًا و قياسًا".

(١٠) العاملُ المعنوي: ما لا يكونُ للسانِ فيه حظ، وإنما هو معنى يُعرفُ بالقلب، وليس له عملٌ إلا الرفع. ينظر: التعريفات للجرجاني:١٤٦، والكليات للكفوي:١٠٦١.

(١١) في جميع النسخ بلفظ: "قسمان" بالرفع، والصواب نصبهُ على المفعولية للفعل "ذَكَر". قيل: وللعاملِ المعنوي ثلاثة مواضع: اثنان منها متفقٌ عليهما، وهما: رافع المبتدأ، ورافع الفعل المضارع، وواحدٌ انفرد بالقول به الأخفش، وهو العاملُ في الصِّفة والتأكيد وعطف البيان. ينظر: المرتجل لابن الخشاب: ١١٥، وتحفة الإخوان: ٢٢٤.

وقد اكتفى المؤلف بذكر العاملين المتَّفق عليهما، وأعرضَ عن ذكر العامل الذي انفرد بالقولِ به الأخفش. والحق أنَّ العوامل المعنوية كثيرة، منها: أسماء الإشارة، وحروف التمني، وحروف الترجي، وحروف التنبيه، وأدوات التشبيه، وأدوات الاستفهام التي يراد بها التعجب، وأدوات النداء، والظروف، والجار والمجرور، و"أما". ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٧٢/٢، حاشية(١)، وبحث: العوامل المعنوية في النحو العربي- مجلة جامعة أم القرى- السنة الثامنة- العدد العاشر(١٤١٥هـ): ٧٠، ٧١.

(١٢) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب) و(ج).

(١٣) ممَّن قال بهذا التعريف: السيرافي في شرح الكتاب:٤٥٦/٢، والزمخشري في المفصل:٤٣، والجرجاني في التعريفات:٧. والعيني في وسائل الفئة: ٤٦ ، والعصام في شرح عوامل البركوي: ٣٦٠، وقال المصنف بقولهم. وقيل: الابتداء هو: اهتمامُك بِالِاسْمِ وجعلُك إيَّاه أولاً لثانٍ يكون خَبرا عَنهُ. ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٤٥/٢، وشرح المفصل: ٢٢٣/١، وشرح التسهيل: ٢٦٩/١، واللمحة:٢٩٥/١، ودليل الطالبين: ٧٣/١، والكليات: ٣٠/١. وقيل: معناه اقتضاءُ الاسمِ للخبر. ينظر: التبيين: ٢٣٢.

(١٤) انتُصر لأصحاب المذهب الأول-ومعهم المؤلف- بأنَّ عواملَ الإعراب بمنزلة العلاماتِ الدّالةِ على ما يجبُ من الإعراب، والتَّعرية قد تكون علامةً في بعض الأماكن، فلذلك جاز عملُها في المبتدأ. ورُدَّ قولهم بأنَّ التجرُّد أمرٌ عدمي، وعدمُ الشيءِ لا يكونُ موجبًا لعمله. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٤٥٦/٢، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٤٥/٢.

وإنما قلنا[١]: "لأَنْ يُسندَ إليه شيءٌ أوْ لأنْ يُسندَ هو إلى شيءٍ[٢] لأنَّ المبتدأَ على قسمين: مبتدأٌ أُسندَ إليه شيءٌ[٣]، وهو الذي له خبرٌ، مثل: "زيدٌ قائمٌ"، ومبتدأٌ بنفسِه[٤] أُسندَ إلى شيء، كما في: "أقائمٌ الزيدان"؟[٥]

فعاملُ الرفعِ في الأولِ الابتداءُ، بمعنى تجرُّدِهِ عن كلِّ عاملٍ لفظيٍّ لأنْ يُسْندَ إليه شيءٌ، وهو الخبر، وعاملُ الرفعِ في الثاني تجرُّدُهُ عن كل اسْمٍ[٦] عاملٍ لفظيٍّ لأنْ يُسندَ إلى شيء، وهو الفاعلُ- مثلًا[٧] الذي يُغني عن خبرِه، [ومن هنا ظهرَ لك وجهُ التمثيلِ بهذينِ المثالين.

وإنما قلتُ: مثل: "أقائمٌ الزَّيدان"؟ ولمْ أقلْ: مثل: "أقائمٌ زيدٌ"؟ لأنَّ "قائمٌ" في: "أقائمٌ الزيدان"؟ متعينٌ بأن

يكونَ مبتدأً، و"الزيدان" فاعلاً له مُغنيًا له عن خبره][٨]، بخلافِ "قَائِمٌ" في: "أقائِمٌ زيدٌ؟"[٩] فإنَّه محتملٌ لأنْ يكونَ مبتدأً، فيكونُ "زيدٌ" فاعلاً مُغنيًا عن خبرِه، ومُحتملٌ[١٠] لأنْ يكونَ خبرًا مقدَّمًا، و"زيدٌ" مبتدأ مُؤخَّرًا[١١]، وكونُ المثالِ نصًّا[١٢] في المقصودِ خيرٌ[١٣] من كونهِ مُحتمِلاً له.

والقسمُ الثاني منهما: التجرُّدُ عن الناصبِ والجازم، أي: عن كلِّ ناصبٍ و كلِّ جازمٍ، وهذا المعنى يعملُ الرفعَ في الفعلِ المضارع[١٤]، مثل: "أَخْتِمُ" بفتحِ الهمزةِ وكسْرِ التَّاء، من "الخَتْمِ"، وفي خَتْمِ الرِّسالةِ بهذهِ الكلمةِ لَطَافةٌ لا تَخْفَى[١٥]، واللهُ -سبحانهُ وتعالى[١٦]- أَعْلَمُ [بالصواب][١٧].

تـمَّ، وقد استراح[١٨] القلمُ من تحريرِ هذهِ الرِّسالةِ في المدينةِ المنوَّرةِ سنة (١٠٣٢هـ) [١٩].

---

(١) في (ب): " قلت".

(٢) كرر ناسخ (ب) عبارة: " ولأنْ يُسندَ إليه شيءٌ"، وهو سهو. وعبارة (ج): " لأنْ يُسند إلى شيء، أو لأن يُسند إليه شيء".

(٣) ينظر: شرح الشذور لابن هشام:٢٣١، وشرح ابن عقيل:١٨٩/١، وشرح الشذور للجوجري: ٣٥٢/١، وشرح الأشموني: ١٧٧/١.

(٤) سقطت لفظة "بنفسه" من (ج).

(٥) سقطت لفظة "الزيدان" من (ب).

(٦) سقطت لفظة "اسم" من (ب)، و(ج).

(٧) في (ب): "مثل".

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) بسبب انتقال نظر ناسخها، وقد استدركته من (ب) و(ج).

(٩) سقطت لفظة "زيد" من (ب)، والعبارة في (ج): " بخلافِ: قائمٌ زيد".

(١٠) في (ب) و(ج) : "يحتمل".

(١١) شرح الفطامي على عوامل الجرجاني (ضمن شروح العوامل) : ٥٨٦.

(١٢) في (أ): "أيضًا"، وهو تحريف، وما أثبته من (ب) و(ج).

(١٣) في (ب): "خيرًا" بالنصب، والصوابُ رفعهُ خبرًا للمبتدأ "كونه".

(١٤) هذا مذهبُ الْفراء وحذاق الْكُوفِيين، وَاخْتَارَهُ ابْن الخباز وابن مالك، وَذَهَب سِيبَوَيْهِ وَجُمْهُور الْبَصرِيين إلى أن رافعهُ هو وقُوعه موقع الِاسْم، فَهُوَ معنوي أَيْضًا، وذهب الْكسَائي إلى أَنه ارْتَفع بحروف المضارعة نفسها، وعليه فَيكون عَامله لفظيًا، وذهب ثعلب إلى أَنه ارْتَفع بِنَفس المضارعة. ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٢١٩، وشرح التسهيل: ٥/٤، والتصريح: ٢/ ٣٥٦، والهمع: ١/ ٥٩١، وشرح الأشموني: ١٧٨/٣.

(١٥) إذ التمثيلُ بكلمة "أَخْتِمُ" مناسبٌ لمقام انتهاء الشَّرحِ وختامِه.

(١٦) سقطت عبارة: "سبحانه وتعالى" من (ب) و(ج).

(١٧) ما بين المعقوفتين زيادة من (ج).

(١٨) في (أ) : "اسْتَرَح"، بسقوط ألف المدِّ بعد الراء، وهو تحريف.

(١٩) [خاتمة نسخة (ب)]: تَمَّت الرِّسالةُ بحمدِ اللهِ وعَوْنِهِ وحُسْنِ رعايتِهِ صبحَ يومِ الجمعة، سَلْخَ رجبِ الفَرْد، سنة (١٠٣١هـ)، وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمدٍ وعلى آلِهِ وصحْبِهِ وسلَّم. وبعده (خاتم مكتبة جامعة الرياض).

[خاتمة نسخة (ج)] : ليس لها خاتمة.

خاتمةُ البحث

الحمدُ لله وكفى، وصلاةً وسلامًا على نبيّه المصطفى، وبعد، فأودُّ أنْ أشيرَ -في نهاية بحثي-إلى بعض النَّتائج التي توصَّلْتُ إليها خلال دراستي وتحقيقي لمخطوط العصاميّ-رحمه الله-، وهي كما يلي:

١) اشتملَ هذا المخطوط على نصّ متنٍ مفقود من مؤلَّفاتِ العصامي(ت١٠٣٧هـ)- يعدُّ رابع متن من متونُ العوامل النَّحويَّةِ، بعد العوامل المائة للجُرْجاني (ت٤٧١هـ)، والعوامل للشَّريف الجُرْجاني (ت٨١٦هـ)، والعوامل الجديدة للبِرْكوي (ت٩٨١هـ)- وعلى شرحِه، وعليه فإحياؤُه بالتَّحقيق يُعدُّ إحياءً لكتابين من كتبه.

٢) فاقَ العصاميُّ غيرِه من أصحابِ المتون الذين عُنُوا بجمع العوامل النّحويَّة في مؤلَّف مستقلٍّ خاصٍّ بها -في كونه شرحَ هذا المتن شرحًا فصَّل فيه مُجمله، وأوْضحَ فيه مُبهمه، وأوْدعهُ تنبيهاتٍ وتعليقاتٍ مهمَّة.

٣) مخطوطُ: "شرحِ الإعْراب عن عواملِ الإعْراب" الموجودُ بمكتبةِ الحرمِ المكّي الشَّريف،-والمنسوبُ في فهارسِها لإبراهيم بن أحمد الخزْرجيّ الأنْصاري(ت٧٠٩هـ)- ما هو إلا نسخةٌ من نُسخ شرح العوامل للعصامي، وقد سُقتُ الأدلَّة- في وصف نسخ المخطوط- التي تُؤيّدُ أنَّ نسبته إلى الأنصاري مُجانبةٌ للصَّواب.

٤) ما ذهب إليه صاحب كتاب "التاريخ والمؤرّخون" من أنَّ نسخة (أ) هي نسخة المؤلف مُجانبٌ للصواب؛ وذلك لكثرة ما فى نصِّها من سقطاتٍ بسبب انتقالِ نظر ناسِخها، ولو كانت نسخةَ المؤلّف لما وقعَ فيها ذلك.

٥) تمثَّلت مظاهرُ منهج العصاميّ في شرحه في: تعريفِ كلِّ مصطلحٍ ببيانِ حدِّه، مع العنايةِ بالتمثيلِ والاسْتشهادِ لكلِّ ما يذكُره،-وقد غلب عليه الاستشهادُ بالآياتِ القرآنية-، وإعرابِ بعض التراكيبِ إعرابًا تفصيليًا، وضبطِ الصِّيغ، وكثرةِ التَّعليلات، وذكرِ بعضِ لغاتِ العرب، ونسبتِها إلى أصحابها، وبيان أثرِها النَّحوي، وإيرادِ تنبيهاتٍ في نهاية كلِّ قضيَّة، تكونُ وسيلةً لذكرِ فوائدَ وإضافات، مع الإشارةِ إلى بعض القضايا الصَّرفية، والاعتذارِ عن الاستفاضةِ في الشَّرح والإطالة فيه بكونهِ مختصرًا مُوجزًا.

٦) يُعدُّ العصاميُّ بصريَّ الاتجاه؛ فقد وافق البصريين في خمس عشرة مسألة، بينما لم يوافق الكوفيين إلا في ثلاث فقط.

٧) مثَّل السَّماعُ المرتبة الأولى في الأصول النَّحويةِ المُعتمد عليها في الشَّرح، وجاء الاستشهادُ بشواهد آيات القرآنِ الكريم في المرتبةِ الأولى كذلك، فقد بلغتْ أربعةً وأربعين شاهدًا، أما شواهدُ الشِّعر التي استدلَّ بها في مسائل النحو وقضاياه فكانت قليلةً نادرة؛ إذْ بلغتْ أربعةَ أبياتٍ شعريَّة فقط.

٨) عُنِي العصاميُّ بالتَّعليل لكلِّ ما ذكرهُ في شرحهِ من أحكام، وكانت أبرزُ التَّعليلاتِ عنده ثلاثة: علة التَّغليب، وعلة الوُجوب، وعلة حمل الفرع على الأصْل.

٩) خالفَ العصاميُّ أصحاب متون العوامل الثلاثة الذين سبقُوهُ في إحصاءِ العوامل، فزاد عليهم أمورًا فصَّلْتُها في مسألة المقارنةِ بينه وبينهم.

١٠) لاحظ الباحثُ على شرح العصاميّ-رحمه الله- بعضَ الأمورِ التي يمكنُ أخذُها عليه، فنبَّهَ إليها- من باب الأمانة العلميّة-، وكلُّها أمورٌ لا تنقصُ من قدْر الشَّرح، ولا تحطُّ من مكانةِ صاحبه، فالكمالُ للهِ وحده.

فهارسُ البحث

وتتضمَّنُ الفهارس التَّالية:

- فهْرس الآيات القرآنيَّة.
- فهْرس الأشْعار والأرْجاز.
- فهْرس اللُّغات.
- فهْرس المصادر والمراجع.
- ثبَت الموضُوعات.

فهْرس الآيات القرآنية

م	الآية القرآنية	اسم السورة ورقم الآية	موضعها
١	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	الفاتحة: ١	٦٩٠
٢	﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾	البقرة: ١٧	٦٩٢
٣	﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمانِكُمْ كُفَّاراً ﴾	البقرة: ١٠٩	٧١٣
٤	﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾	البقرة: ١٧٣	٦٩٥
٥	﴿ وَمَاتُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾	البقرة: ١٩٧	٧٠٠
٦	﴿ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾	آل عمران: ٩٢	٦٨٨
٧	﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾	آل عمران: ١٢٣	٦٩٢
٨	قراءة ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾	آل عمران: ١٤٦	٧٠٣
٩	﴿وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾	النساء: ٩٦	٧١٥
١٠	﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾	النساء: ١٢٣	٦٩٩
١١	﴿ وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾	النساء: ١٢٥	٧١٢
١٢	﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾	النساء: ١٣٣	٧١٢
١٣	﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾	المائدة: ٥٢	٦٩٧

١٤	﴿اهْبِطْ بِسَلامٍ ﴾	هود: ٤٨	٦٩٢
١٥	﴿لَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ ﴾	يوسف: ٨٠	٦٩٧
١٦	﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾	الرعد:٤٣	٦٩٢
١٧	﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾	النحل: ٣٢	٦٩٢
١٨	﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾	الإسراء: ١	٦٨٨
١٩	﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾	الإسراء: ١	٦٨٩
٢٠	﴿مِنْ أَساوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾	الكهف:٣١	٦٨٨
٢١	﴿ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾	الكهف: ٧٧	٧١٣
٢٢	﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾	طه: ٧١	٦٨٩
٢٣	﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ ﴾	الأنبياء:٥٧	٦٩٣
٢٤	﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾	الحج: ٦	٦٩٥
٢٥	﴿ وَعَلَيْها وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾	المؤمنون: ٢٢	٦٨٩
٢٦	﴿ فَجَعَلْناهُ هَبَاءً﴾	الفرقان: ٢٣	٧١٢
٢٧	﴿ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ ﴾	الروم: ٣	٦٨٩
٢٨	﴿ لَا تُشْرِكْ ﴾	لقمان: ١٣	٦٩٨
٢٩	﴿هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾	فاطر: ٣	٦٨٨
٣٠	﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴾	يس: ٢	٦٩٣
٣١	﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	ص: ٣	٦٩٦
٣٢	﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾	ص: ٢٣	٧٠٢
٣٣	﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ ﴾	ص: ٨٢	٦٩٢
٣٤	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	الشورى: ١١	٦٩٠
٣٥	﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كانَ خَيْراً مَا سَبَقُونا إِلَيْهِ ﴾	الأحقاف: ١١	٦٩١
٣٦	﴿ فَكانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهانِ ﴾	الرحمن: ٣٧	٦٩٠
٣٧	﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا ﴾	الحديد: ٢٣	٦٩٧
٣٨	﴿مَنْ أَنْصارِي إِلَى اللَّهِ﴾	الصف:١٤	٦٨٩
٣٩	﴿حَتَّى يَنْفَضُّوا ﴾	المنافقون: ٧	٦٩٣
٤٠	﴿لِيُنْفِقْ﴾	الطلاق: ٧	٦٩٨
٤١	﴿ لَمَّا يَقْضِ ﴾	عبس: ٢٣	٦٩٨
٤٢	﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾	القدر: ٥	٦٩٣
٤٣	﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾	قريش: ١	٦٩٠
٤٤	﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾	الإخلاص: ٣	٦٩٨

فهرس الأشْعار والأرْجاز

م	بيت الشِّعر أو الرجز		موضعه
١	يَا مَنْ عَدَى ثُمَّ اعْتَدَى ثُمَّ اقْتَرَفْ	ثُمَّ انْتَهَى ثُمَّ ارْعَوَى ثُمَّ انْصَرَفْ	٦٨٤
	أَبْشِرْ بِقَوْلِ اللهِ فِي آيَاتِهِ	إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفْ	
٢	عُمْدَةُ الخَيْرِ عِنْدَنَا كَلِمَاتٌ	أَرْبَعٌ قَالَهُنَّ خَيْرُ البَرِيَّهْ	٦٨٥
	اتَّقِ الشُّبُهَاتِ وَ ازْهَدْ وَدَعْ	مَا لَيْسَ يَعْنِيكَ وَاعْمَلَنَّ بِنِيَّهْ	
٣	أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ	وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ	٦٩٠
٤	وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ العِرَاقِ وَيَثْرِبٍ	مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ ومُعَاهِدِ	٦٩١
٥	فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً	لَعَلَّ أَبِي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ	٦٩٤
٦	شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ	مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ	٦٩٤
٧	إِذَا تَرُمْ جَزْمَ فِعْلٍ يَا فَتَىً بـ"إِذَا"	تَجِدْهُ بالشِّعْرِ مَخْصُوصًا فَلا تَمِيلا	٧٠١
٨	فهيهاتَ هيهاتَ العَقِيقُ وأهْلُهُ	وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيق نُواصِلُهْ	٧٠٦
٩	قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا	هَذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينَا (رجز)	٧١١

فهرس اللُّغات

	اللغة	موضعها
١	(لعلَّ) حرف خفضٍ في لغة عُقَيل	٦٦٨
٢	(مَتَى) حرفَ خفضٍ في لغةِ هُذَيْل	٦٦٨
٣	(مَا) و(لا)، يرفعانِ الاسمَ وينصبانِ الخبر في لغةِ أهلِ الحجاز	٦٦٨
٤	(إنْ) ترفع الاسمَ وتنصبُ الخبر في لغةِ أهلِ العالية	٦٦٨
٥	إجراءُ القول مُجرى الظَّنِّ في لغة بني سُليم	٧١١

فهرس المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيًا: المخطوطات:

١) رسالة (الإعْراب عن عوامل الإعْراب) لعبد الملك العِصَامِى- ضمن مجموعٍ مخطوط يحوى خمسًا وعشرين رسالة- بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض- رقمه: (٨٠٦).

٢) رسالة (الإعْراب عن عوامل الإعْراب وشرحها)- ضمن مجموعٍ مشتمل على خمس مخطوطات، كلها لعبد الملك العصامي- مكتبة مكة المكرمة- رقمه: (٢٢) مجاميع.

٣) شرح الإعْراب عن عوامل الإعْراب- ضمن مجموع بمكتبة الحرم المكي الشَّريف، رقمه: (٣٨٨٥/ ١٩)، ولم تنسبْ لأحد، وقد نسبت في فهارس مخطوطات المكتبة لإبراهيم بن أحمد بن محمد الخزرجي الجزريّ الأنصاري (ت٧٠٩هـ).

٤) شرح قطر الندى وبلّ الصدى لعبد الملك العِصَامي الأَسْفراييني، نسخه: حبيب بن عبد الله العيدرُوس (١٢١٣هـ)- مكتبة جامعة الملك محمد بن سعود الاسلامية- رقمه: (٧٩٤).

٥) شرح منظومة الألْغاز النَّحويَّة لعبد الملك العِصَامي- نسخة مكتبة مكة المكرمة- برقم نحو: (١٣٠)، والرقم العام: (٤١٥).

ثالثا: الرَّسائل العلميَّة:

٦) بُلوغ المَرام من حلِّ قطر ابن هشام لعبد الملك العصامي تحقيق ودراسة، (رسالة ماجستير) للباحث محمد سعيد صالح ربيع الغامدي بجامعة أم القرى عام ١٩٩٦م، ورقمها بمكتبتها: (٦٦١٥).

٧) شفاء الصُّدور بشرح الشُّذور للعصامي (رسالة دكتوراة) للباحث: محمد سيد أحمد محمد -جامعة الأزهر بالقاهرة عام ١٩٨٥م، ومنها نسخة بمكتبتها المركزية، ورقمها: (٤٣١٧).

٨) المحصول في شرح فصول ابن معط لجمال الدين الحسين بن بدر بن إيَاز (ت٦٨١هـ) تحقيق ودراسة -(رسالة دكتوراه) للباحث: محمد صفوت محمد علي مرسي- جامعة الأزهر -كلية اللغة العربية.

رابعًا: الكتب المطبوعة:

٩) ائتلاف النُّصرة لعبد اللطيف الزبيدي- تحقيق د/طارق الجنابي- عالم الكتب- مكتبة النهضة العربية- الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

١٠) إتحاف فضلاء البشر للبنا الدِّمياطيّ (ت ١١١٧هـ)- حققه: أنس مهرة- دار الكتب العلمية -لبنان- الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦م.

١١) الإتقان في علوم القرآن للسُّيوطي (ت ٩١١هـ)- حققه محمد أبو الفضل إبراهيم-الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٧٤ م.

١٢) أدب الكاتب لأبى محمد بن قتيبة الدِّينوري (ت ٢٧٦هـ)- المحقق: محمد الدالي- مؤسسة الرسالة.

١٣) ارتشاف الضَّرب لأبي حيَّان (ت ٧٤٥ هـ)- تحقيق رجب عثمان- مكتبة الخانجي بالقاهرة- الطبعة الأولى ١٩٩٨ م.

١٤) إرشاد السالك لابن قيِّم الجوْزية (ت٧٦٧ هـ)-حققه د/محمد بن عوض السهلي- أضواء السلف- الرياض-الطبعة الأولى١٩٥٤م.

١٥) الأصول في النحو لأبي بكر ابن السَّراج (ت ٣١٦هـ)-المحقق: عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

١٦) إعراب القرآن للنَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ)- حققه عبد المنعم خليل إبراهيم-دار الكتب العلمية، بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ.

١٧) إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث للعُكبري(ت٦١٦هـ)- حققه د/عبد الحميد هنداوي- مؤسسة المختار- القاهرة -١٩٩٩ م.

١٨) الأعلام لخير الدين الزِّركلي (ت ١٣٩٦هـ)- دار العلم للملايين- الطبعة الخامسة عشر ٢٠٠٢ م.

١٩) أمالي ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)- تحقيق د/ فخر صالح سليمان قدارة- دار عمار- الأردن، دار الجيل- بيروت- ١٩٨٩ م.

٢٠) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأَنْبَاري (ت ٥٧٧هـ)-المكتبة العصرية-الطبعة الأولى٢٠٠٣م.

٢١) أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك لابن هشام (ت ٧٦١هـ)–المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي– دار الفكر.
٢٢) البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)–تحقيق: صدقي محمد جميل– دار الفكر – بيروت– ١٤٢٠ هـ.
٢٣) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشَّوكاني (ت ١٢٥٠هـ)– دار المعرفة – بيروت.
٢٤) بُغية الإيضاح لتلخيص المفتاح لعبد المتعال الصَّعيدي (ت ١٣٩١هـ)– مكتبة الآداب –الطبعة السابعة عشر– ٢٠٠٥م.
٢٥) تاج العروس من جواهر القاموس لأبي الفيض مرتضى الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)– دار الهداية.
٢٦) التاريخ والمؤرِّخون بمكة من القرن الثالث الهجري إلى القرن الثالث عشر– محمد الحبيب الهيلة–الطبعة الأولى ١٩٩٤م.
٢٧) التبيين عن مذاهب النحويين للعُكبري(ت٦١٦هـ)– حققه د/عبد الرحمن العثيمين– دار الغرب الإسلامي– الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
٢٨) تحفة الإخوان في شرح العوامل المائة للبركوي لمصطفى الغليبولي (ت١١٧٦هـ)، ضمن شروح العوامل– تحقيق إلياس قبلان– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان–الطبعة الأولى– ٢٠١٠م.
٢٩) تخليص الشَّواهد لابن هشام (ت ٧٦١ هـ)– حققه د/ عباس مصطفى الصالحي– دار الكتاب العربي–الطبعة الأولى١٩٨٦ م.
٣٠) التذييل والتكميل شرح كتاب التسهيل لأبي حيَّان– حققه د/حسن هنداوي– دار القلم– دمشق– دار كنوز إشبيليا–الطبعة الأولى.
٣١) تسريح الغوامل في شرح العوامل للفطامي (ت بعد ١٣٠٠هـ)– ضمن شروح العوامل– تحقيق إلياس قبلان– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان–الطبعة الأولى– ٢٠١٠م.
٣٢) تسهيل الفوائد لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)– حققه: محمد كامل بركات– دار الكتاب العربي للطباعة والنشر– ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
٣٣) التَّصريح بمضمون التَّوضيح لخالد الأزْهري (ت ٩٠٥هـ)– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان– الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
٣٤) التعريفات للشَّريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)– دار الكتب العلمية بيروت –لبنان–الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م
٣٥) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدَّماميني (ت ٨٢٧ هـ) تحقيق: د/ محمد بن عبد الرحمن المفدَّى– الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
٣٦) تمهيد القواعد لناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)–تحقيق: أد/ علي محمد فاخر وآخرون–دار السلام– القاهرة– الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
٣٧) تهذيب اللغة للأزْهري (ت٣٧٠هـ)– حققه محمد عوض مرعب– دار إحياء التراث العربي – بيروت– الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
٣٨) توجيه اللُّمع لابن الخبَّاز–تحقيق: أد/ فايز زكي محمد دياب– دار السلام –مصر–الطبعة الثانية ٢٠٠٧ م.
٣٩) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (ت٧٤٩هـ)– تحقيق: د/عبد الرحمن علي سليمان– دار الفكر العربي–الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
٤٠) التوقيف على مهمَّات التعاريف للمَنَاوي (ت١٠٣١هـ)–عالم الكتب–القاهرة– الطبعة الأولى،١٤١٠هـ–١٩٩٠م .
٤١) جمهرة اللغة لابن دُريد (ت ٣٢١هـ)–حققه: رمزي منير بعلبكي– دار العلم للملايين – بيروت–الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
٤٢) الجنى الداني للمُرادي (ت ٧٤٩هـ)–حققه: د/ فخر الدين قباوة – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان–الطبعة الأولى١٩٩٢ م.
٤٣) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع للهاشمي (ت ١٣٦٢هـ)، حققه– د/ يوسف الصميلي– المكتبة العصرية، بيروت.
٤٤) حاشية الصَّبان (ت ١٢٠٦هـ) على شرح الأُشمونى لألفية ابن مالك–دار الكتب العلمية –بيروت–الطبعة الأولى –١٩٩٧م
٤٥) حُجَّة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنْجلة (ت ٤٠٣هـ)– حققه: سعيد الأفغاني– دار الرسالة.
٤٦) حروف المعاني والصفات للزَّجاجي (ت ٣٣٧هـ)– حققه: علي توفيق الحمد– مؤسسة الرسالة – بيروت– الطبعة الأولى، ١٩٨٤م
٤٧) خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حُجَّة الحموي (ت ٨٣٧هـ)– حققه: عصام شقيو– دار ومكتبة الهلال–بيروت–طبعة ٢٠٠٤م.

٤٨) خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب للبغدادي (ت ١٠٩٣هـ)- حققه عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي، القاهرة- الطبعة الرابعة- ١٩٩٧م.
٤٩) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنِّي (ت ٣٩٢هـ)- الهيئة المصرية العامة للكتاب-الطبعة الرابعة.
٥٠) خُلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد أمين بن محبِّ الدِّين الحموي (ت ١١١١هـ)- دار صادر- بيروت.
٥١) الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون للسَّمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)- تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط- دار القلم، دمشق.
٥٢) الدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العَسْقلاني (ت ٨٥٢هـ)- المحقق: محمد عبد المعيد ضان- مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدراباد/ الهند-الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
٥٣) دليل الحيران على مورد الظمآن- لأبي إسحاق التونسي (ت ١٣٤٩هـ)- دار الحديث- القاهرة.
٥٤) دليل الطالبين لكلام النحويين لمرعي بن يوسف الكرمي (ت١٠٣٣هـ)- إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية- الكويت ٢٠٠٩م.
٥٥) ديوان الإسلام لابن الغُزِّي (ت١١٦٧هـ)- حققه: سيد كسروي حسن- دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان- الطبعة الأولى١٩٩٠م.
٥٦) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب-حققه: د/نعمان طه- دار المعارف، القاهرة - مصر- الطبعة الثالثة.
٥٧) رسالة الحدود لأبي الحسن الرُّماني (ت ٣٨٤هـ)-المحقق: إبراهيم السامرائي- دار الفكر - عمان.
٥٨) رسالة منازل الحروف لأبي الحسن الرُّماني (ت ٣٨٤هـ)-المحقق: إبراهيم السامرائي- دار الفكر- عمان.
٥٩) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقى(ت٧٠٢هـ)- تحقيق أد/أحمد الخرّاط-دار القلم- دمشق- الطبعة الثالثة- ٢٠٠٢م.
٦٠) ريحانة الكتاب ونجْعَةُ المنتاب لابن الخطيب (ت ٧٧٦هـ)- حققه: محمد عبد الله عنان- مكتبة الخانجي- القاهرة-الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
٦١) سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)- دار الكتب العلمية بيروت-لبنان-الطبعة الأولي ٢٠٠٠م.
٦٢) سرُّ الفصاحة لعبد الله بن سِنان الخفاجي الحلبي (ت ٤٦٦هـ)- دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى ١٩٨٢م.
٦٣) سُلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر لابن معصوم (ت ١١١٩هـ).
٦٤) سمط النجوم العوالي للعِصامي (ت ١١١١هـ)- حققه/ عادل عبد الموجود- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى١٩٩٨م.
٦٥) شافية ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) ضمن مجموعة شروحها-بعناية محمد شاهين- الطبعة الأولى-دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.
٦٦) شذا العرف في فن الصرف لأحمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)- حققه نصر الله عبد الرحمن- مكتبة الرشد - الرياض.
٦٧) شذور الذهب لجمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١هـ) - مطبعة مصطفى البابي الحلبي- الطبعة الأخيرة.
٦٨) شرح الأُشموني (ت٩٠٠هـ) على ألفية ابن مالك -دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٦٩) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك(ت٦٧٢هـ)- حققه د/عبدالرحمن السيد، ود/محمد المختون- دار هجر-الطبعة الأولى١٩٩٠ م.
٧٠) شرح جمل الزَّجاجي لابن عصفور (ت٦٦٩هـ)- حققه: فواز الشعار-دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
٧١) شرح الدَّماميني(ت٨٢٨هـ) على مغني اللبيب-حققه: أحمد عزو عناية- مؤسسة التاريخ العربي-بيروت- لبنان- ٢٠٠٧م.
٧٢) شرح الشافية لرضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)- حققه الأساتذة : محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد-دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان-١٩٧٥ م.

٧٣) شرح الشافية لركن الدين الاستراباذي (ت ٧١٥هـ)–حققه: د/عبدالمقصود محمد–مكتبة الثقافة الدينية– الطبعة الأولي ٢٠٠٤م.
٧٤) شرح شذور الذهب لشمس الدين الجَوجَري (ت ٨٨٩هـ)–المحقق: نواف بن جزاء الحارثي– عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.
٧٥) شرح شذور الذهب لابن هشام (ت ٧٦١هـ)–المحقق: عبد الغني الدقر– الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
٧٦) شرح شواهد المغني للسُّيوطي (ت ٩١١ هـ)– حققه– أحمد ظافر كوجان– لجنة التراث العربي– ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م.
٧٧) شرح الشيخ خالد الأزهري(ت ٩٠٥هـ) لعوامل الجرجاني(ت٤٧١هـ)– تحقيق د/البدراوي زهران– دار المعارف– الطبعة الثانية.
٧٨) شرح العصام (ت ٩٤٥هـ) على عوامل البركوي، ضمن شروح العوامل– تحقيق إلياس قبلان– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان–الطبعة الأولى– ٢٠١٠م.
٧٩) شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) على الألفية– حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد– دار التراث– القاهرة، الطبعة العشرون١٩٨٠م.
٨٠) شرح الفريد لعصام الدين الأَسْفراييني (ت٩٥١هـ)– حققه نوري ياسين– المكتبة الفيصلية– مكة المكرمة– الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
٨١) شرح قطر الندى لابن هشام (ت ٧٦١هـ)–المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد– القاهرة–الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ.
٨٢) شرح قواعد الإعراب لابن هشام للقُوجَوي (ت٩٥٠ هـ)– تحقيق: إسماعيل مروة– دار الفكر المعاصر–بيروت–لبنان، دار الفكر –دمشق –سورية–الطبعة الأولى،١٤١٦هـ –١٩٩٥ م.
٨٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)–المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي– جامعة أم القرى– مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي– مكة المكرمة–الطبعة الأولى.
٨٤) شرح كتاب الحُدود في النحو للفاكهي (ت٩٧٢ هـ)– حققه د/ المتولي الدميري، مكتبة وهبة– القاهرة– الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
٨٥) شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي (ت ٣٦٨ هـ)– حققه أحمد حسن مهدلي–دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان– الطبعة الأولى٢٠٠٨م.
٨٦) شرح المُفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ)– حققه د/ إميل بديع يعقوب– دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان– الطبعة الأولى٢٠٠١م.
٨٧) شرح المقدِّمة المحسبة لابن بابشاذ (ت٤٦٩ هـ)– حققه خالد عبد الكريم– المطبعة العصرية – الكويت– الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.
٨٨) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ت ٦٨٦ هـ)– حققه: محمد باسل عيون السود– دار الكتب العلمية–الطبعة الأولى٢٠٠٠م.
٨٩) الصاحبي في فقه اللغة العربية لابن فارس (ت ٣٩٥هـ)– محمد علي بيضون– الطبعة الأولى ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.
٩٠) الصِّحاح للجوهري (ت ٣٩٣هـ)– تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار– دار العلم للملايين– بيروت– الطبعة الرابعة – ١٩٨٧ م.
٩١) عروس الأفراح للسُّبكي (ت ٧٧٣ هـ)– حققه د/عبد الحميد هنداوي– المكتبة العصرية –بيروت– لبنان– الطبعة الأولى٢٠٠٣م.
٩٢) علل النحو للورَّاق (ت ٣٨١هـ)–المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش– مكتبة الرشد– الرياض– الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
٩٣) عمدة الحفاظ للسَّمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ)–المحقق: محمد باسل عيون السود– دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى ١٩٩٦ م.
٩٤) العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)– دار المنهاج بجدة– السعودية– الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م.
٩٥) فتح ربِّ البرية في شرح نظم الآجرومية لأحمد بن عمر الحازمي– مكتبة الأسدي، مكة المكرمة– الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ.
٩٦) فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية إلى سنة ١٩٢٥م– مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة– الطبعة الأولى–١٩٢٦م.

٩٧) فهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية إلى سنة ١٣٦٤هـ – ١٩٤٥م.
٩٨) القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزآبادى(ت ٨١٧ هـ)–مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة– إشراف محمد نعيم العرقسُوسي– مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان–الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م
٩٩) القرارات النحوية والتَّصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة– جمعاً ودراسة وتقويماً ١٩٩٥م– خالد بن سعود العصيمي– دار التدمرية –الرياض– دار ابن حزم –بيروت– الطبعة الأولى١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.
١٠٠) قواعد الإملاء وعلامات الترقيم – عبد السَّلام محمد هارون، تعليق محمد إبراهيم سليم– دار الطلائع– القاهرة.
١٠١) الكافي الوافي بعلم القوافي لعبد الملك العصامي(ت ١٠٣٧هـ)– حققه: عدنان الخطيب، دار التقوى، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.
١٠٢) الكافية لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)– حققه: د/ صالح عبد العظيم الشاعر– مكتبة الآداب – القاهرة–الطبعة الأولى، ٢٠١٠ م.
١٠٣) الكامل لأبي العبَّاس المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)–حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم– دار الفكر العربي– القاهرة–الطبعة الثالثة ١٩٩٧م.
١٠٤) كتاب الأفعال– لابن القَطَّاع الصِّقلِّي (ت ٥١٥هـ)– عالم الكتب – الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
١٠٥) كتاب السَّبعة في القراءات لابن مُجاهد (ت ٣٢٤هـ)– حققه: شوقي ضيف– دار المعارف – مصر–الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.
١٠٦) الكتاب لسيبويه (ت١٨٠هـ)– حققه عبد السلام هارون– مكتبة الخانجي، القاهرة–الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
١٠٧) كشاف اصطلاحات الفنون للتَّهانَوي (ت ١١٥٨هـ)– تحقيق: د/علي دحروج– مكتبة لبنان ناشرون– بيروت– الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
١٠٨) الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل للزَّمخشري (ت ٥٣٨هـ)– دار الكتاب العربي – بيروت– الطبعة الثالثة – ١٤٠٧ هـ.
١٠٩) كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)– مكتبة المثنى – بغداد ١٩٤١م.
١١٠) الكليَّات لأبي البقاء الكَفَوي (ت ١٠٩٤هـ)–المحقق: عدنان درويش – محمد المصري– مؤسسة الرسالة – بيروت.
١١١) الكنَّاش في فني النحو والصرف– لأبي الفداء (ت٧٣٢ هـ)– تحقيق أد/ رياض الخوام– المكتبة العصرية– بيروت– لبنان٢٠٠٠ م.
١١٢) اللامات للزَّجاجي (ت ٣٣٧هـ)– حققه: مازن المبارك– دار الفكر – دمشق– الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.
١١٣) اللباب في علل البناء والإعراب للعُكبري (ت ٦١٦هـ)–المحقق: عبد الإله النَّبهان– دار الفكر – دمشق–الطبعة الأولى١٩٩٥م.
١١٤) لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ)– دار صادر– بيروت–الطبعة الثالثة –١٤١٤ هـ.
١١٥) اللمحة في شرح المُلحة لابن الصَّائغ (ت ٧٢٠هـ)–حققه: إبراهيم بن سالم الصَّاعدي– عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة– الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٤م.
١١٦) اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)–حققه: فائز فارس– دار الكتب الثقافية –الكويت.
١١٧) المباحث المرضية لابن هشام (ت ٧٦١هـ)– حققه د/ مازن المبارك– دار ابن كثير– دمشق/ بيروت– الطبعة الأولى١٩٨٧م.
١١٨) المُحتسب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات لابن جني (ت ٣٩٢هـ)– المجلس الأعلى للشُّئون الإسلامية– الطبعة ١٩٩٩م.

١١٩) المحرَّر الوجيز لابن عطيَّة (ت٥٤٢هـ) – عبد السلام عبد الشافي محمد– دار الكتب العلمية– بيروت–الطبعة الأولى١٤٢٢هـ.
١٢٠) المحكم لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)– حققه عبد الحميد هنداوي– دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م.
١٢١) المختصر من كتاب "نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة" من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر–لعبد الله مرداد أبو الخير–اختصار: محمد العامودي وأحمد علي– عالم المعرفة– جدة– السعودية–١٩٨٦م.
١٢٢) المدارس النحوية أسطورةٌ وواقع– إبراهيم السَّامرائي– دار الفكر– الطبعة الأولى–١٩٨٧م.
١٢٣) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو– مهدي المخزومي–الطبعة الثانية– ١٩٥٨م.
١٢٤) المُرْتجل في شرح الجمل لابن الخشَّاب (ت٥٦٧ هـ)– حققه علي حيدر– دمشق١٣٩٢هـ –١٩٧٢م.
١٢٥) المسائل الحلبيَّات للفارسيّ (ت٣٧٧ هـ)– حققه د/حسن هنداوي– دار القلم، دمشق– دار المنارة، بيروت–الطبعة الأولى١٩٨٧م.
١٢٦) مصابيح المغاني في حروف المعاني للمُوزَعِي(ت ٨٢٥هـ)– تحقيق د/ عائض العمري–دار المنار– الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
١٢٧) المصباح في علم النحو لأبي الفتح ناصر الدين المطرزي– حققه د/ عبد الحميد السيد طلب– مكتبة الشباب– الطبعة الأولى.
١٢٨) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيُّومي (ت نحو ٧٧٠هـ) – المكتبة العلمية – بيروت.
١٢٩) المَطَالِعُ النَّصرية للهُوريني (ت ١٢٩١هـ)–تحقيق د/ طه عبد المقصود– مكتبة السنة، القاهرة– الطبعة الأولى ٢٠٠٥ م.
١٣٠) معانى القرآن للأخْفَش (ت ٢١٥هـ)– تحقيق: الدكتورة هدى قراعة– مكتبة الخانجي، القاهرة– الطبعة الأولى ١٩٩٠ م.
١٣١) معاني القرآن للفرَّاء (ت٢٠٧هـ)– حققه: أحمد يوسف النجاتي وآخران، الدار المصرية للتأليف والترجمة – مصر–الطبعة الأولى.
١٣٢) معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج (ت٣١١هـ)– حققه: عبد الجليل عبده شلبي– عالم الكتب – بيروت– الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
١٣٣) معجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني– مكتبة لبنان– الطبعة الثانية١٩٨٣م.
١٣٤) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة –محمد العدناني–مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٤.
١٣٥) معجم البلدان لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)– دار صادر، بيروت– الطبعة الثانية، ١٩٩٥ م.
١٣٦) معجم المؤلِّفين لعمر رضا كحالة (ت ١٤٠٨هـ)– مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي–بيروت.
١٣٧) معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف سَرْكِيس (ت ١٣٥١هـ)– طبعة ١٣٤٦ هـ – ١٩٢٨ م.
١٣٨) معجم مقاليد العلوم للسُّيوطي (ت٩١١هـ)– حققه أد/ محمد إبراهيم عبادة– مكتبة الآداب– القاهرة – الطبعة الأولى ٢٠٠٤ م.
١٣٩) معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)–حققه عبد السلام محمد هارون– دار الفكر– ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
١٤٠) المعرَّب من الكلام للجَوَاليقي(ت ٥٤٠هـ) ط دار القلم–دمشق– الطبعة الأولى–١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
١٤١) مغني اللبيب لابن هشام (ت ٧٦١هـ)– حققه د/ مازن المبارك– دار الفكر– دمشق–الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
١٤٢) مفاتيح الغيب لفخر الدين الرَّازي (ت ٦٠٦هـ)– دار إحياء التراث العربي – بيروت– الطبعة الثالثة – ١٤٢٠هـ.
١٤٣) مفتاح العلوم للسَّكاكي (ت ٦٢٦هـ)– حققه: نعيم زرزور– دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان–الطبعة الثانية، ١٩٨٧ م
١٤٤) المفصل للزَّمخشري (ت ٥٣٨هـ)–حققه: دكتور/ علي بو ملحم– مكتبة الهلال– بيروت– الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

١٤٥) المقاصد الشَّافية لأبي إسحق الشَّاطبي (ت٧٩٠ هـ) –حققه: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرون– معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة– الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
١٤٦) المقاصد النحوية للعَيْني (ت ٨٥٥ هـ)–تحقيق: أد/ علي محمد فاخر وآخرون–دار السلام– القاهرة – الطبعة الأولى٢٠١٠ م.
١٤٧) المقتضب لأبي العبَّاس المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)– المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة– عالم الكتب – بيروت.
١٤٨) المقرَّب لابن عصفور – تحقيق :أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري– الطبعة الأولى–١٣٩٢هـ /١٩٧٢م.
١٤٩) نتائج الفكر في النَّحو للسُّهيلي (ت٥٨١ هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة الأولى– ١٩٩٢ م.
١٥٠) النوادر في اللغة– لأبي زيد الأنصاري– تحقيق الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد– دار الشروق– الطبعة الأولى، ١٩٨١ م.
١٥١) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل البغدادي (ت١٣٩٩هـ)– دار إحياء التراث العربي– بيروت – لبنان.
١٥٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسُّيوطي (ت ٩١١هـ)– المحقق: عبد الحميد هنداوي– المكتبة التوفيقية – مصر.
١٥٣) الوجيز للواحدي (ت ٤٦٨هـ)– تحقيق: صفوان داوودي– دار القلم– دمشق، بيروت– الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
١٥٤) الوسيط للواحدي (ت ٤٦٨هـ)– تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرون– دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان–الطبعة الأولى١٩٩٤م.

خامسًا: بحوث المجلات العلميَّة:

١) الحدود في علم النحو– لأحمد بن محمد الأُبَّذيّ (ت٨٦٠هـ)– حققه: د/نجاة حسن عبد الله نولي– الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – العدد ١١٢ – السنة ٣٣ – ١٤٢١هـ /٢٠٠١م.
٢) شرح الألْغاز لعبد الملك بن جمال الدين العصامي، المعروف بالمُلا عصام، تحقيق د/ فايزة المؤيد، بحث بمجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية–العدد الثالث عشر– عام ١٩٩٥م.
٣) شرح منظومة الألْغاز النحوية للملا عصام الأَسْفراييني، تحقيق أد/ علي حسين البواب، بحث بمجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية–العدد السادس– عام ١٩٩٢م.
٤) مسائل "إِذَنْ" لأحمد بن محمد القُرشي– بحث بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة– العدد ١١٩– السنة ٣٥– ١٤٢٣هـ .
٥) وسائل الفئة للعَيْني(ت٨٥٥ هـ)– تحقيق د/محمود العامودي– مجلة الجامعة الإسلامية– المجلد الخامس–العدد الثاني– ١٩٩٧م.

ثَبَت الموضوعات

	الموضوع	الصفحة
	المقدِّمة:	٦٦١
	القسم الأول: الدَّراسة، ويشتمل على مبحثين: **المبحث الأول: ترجمة عبد الملك العِصَامي.** وتضمَّنت: (اسمه ونسبه – مولده ونشأته – شيوخه – تلاميذه – مكانته العلميَّة وشهادات العلماء فيه– مؤلَّفاته – وفاته).	٦٦٣
	المبحث الثاني: دراسة المخطوط، وتضمَّن: أولا: منهج العصامي في الشَّرح.	٦٦٧
	ثانيا: اتِّجاهُه النحوي.	٦٧٠
	ثالثًا: ما يُؤْخذ عليه.	٦٧٣
	رابعا: مقارنةٌ بينه وبين مصنِّفي متون العوامل الثلاثة في إحصاء العوامل	٦٧٣
	القسم الثاني: التحقيق: واشتمل على: –مقدِّمة التحقيق، وتضمَّنت: أولاً: نسبة المخطوط للعصامي.	٦٧٥
	ثانيًا: وصف نسخ المخطوط.	٦٧٥
	ثالثا: منهجى في التحقيق.	٦٧٧
	رابعًا: صور نسخ المخطوط.	٦٧٨
	–متن رسالة (الإعْراب عن عوامل الإعْراب)	٦٨٢
	–تحقيق شرح رسالة (الإعْراب عن عوامل الإعْراب)	٦٨٤
	خاتمة البحث	٧٣٥
	الفهارس الفنية، وتشمل:	٧٣٦
	- فهرس الآيات القرآنية.	٧٣٦
	- فهرس الأشْعار والأرْجاز.	٧٣٨
	- فهرس اللغات.	٧٣٨
	- فهرس المصادر والمراجع.	٧٣٩
	- ثبت الموضُوعات.	٧٤٦